المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⵏⵜⵣⵔⴼⵜ
ⴰ ⵙⵓⵎⵔ ⴰⵣⵣⴰⵏⵉ

نشرة الصحف

الجمعة 07 نونبر 2014 العدد: 4868

محتويات العدد	الصفحة
• بلاغ : المنتدى الوطني للتربية المجددة	1
• موارد بشرية: عدم توصل الموظفين الممدد في مهامهم برواتبهم الشهرية	3
• حديث عن تفويت مؤسسات تعليمية وعقارات للدولة إلى مستثمرين في التعليم الخصوصي	7/4
• هذا الخبر : انتشار القمل بين التلاميذ ببعض المدارس بمراكش وشيشاوة	8
• مقترح قانون حول العنف بالجامعات والمؤسسات التعليمية	9
• قضايا التعليم بالجهات والأقاليم	28/13
• صفحة الحوادث والاعتداءات : الحكم بسنتين حبسا نافذا على المدير المتهم بهتك قاصر بخيرية الرباط	32/29
• إعلان عن تنظيم امتحانات شهادة الكفاءة المهنية برسم سنة 2014	33
• آراء ووجهات نظر	35

قسم الاتصال - مصلحة الصحافة
الهاتف: 0537-687-252 × الفاكس: 0537-687-255

3 أساتذة سيمثلون المغرب في الملتقى العالمي لميكروسوفت حول التجديد التربوي

جرى أول أمس الأربعاء الإعلان عن أسماء الثلاث الأوائل من الأساتذة الذين من المنتظر أن يمثلوا المغرب في الملتقى العالمي لميكروسوفت حول التجديد التربوي المقام هذه السنة في دبي، وذلك في ختام فعاليات المنتدى الوطني للتربية المجددةInnovaTICE الذي نظمته وزارة التربية الوطنية بشراكة مع شركة ميكروسوفت.

وأشرف وزير التربية الوطنية والتكوين المهني رشيد بلمختار والمدير العام لشركة ميكروسوفت-المغرب سمير بنمخلوف على افتتاح فعاليات المنتدى الوطني للتربية المجددة، وحسب بلاغ لوزارة التربية الوطنية يسعى هذا المنتدى إلى التعريف بالمشاريع التربوية الرائدة حول توظيف

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التربية، والرفع من جودة الفعل التربوي عبر الاستعمال المندمج لهذه التكنولوجيا وخلق دينامية بيداغوجية تتوخى تثمين كل تجديد تربوي في هذا المجال، وتمكين مختلف الفاعلين من إبراز هذه التجديدات؛ كما يهدف إلى مصاحبة وتتبع الممارسات التربوية الجيدة المرتبطة بإدماج هذه التكنولوجيات في منظومة التربية والتكوين وإلى تقييم إنتاجات الأستاذات والأساتذة.

وكانت الوزارة قد نظمت في وقت سابق، المباراة الوطنية في تصميم وإنجاز المشاريع البيداغوجية من خلال الموارد المتعددة الوسائط أو المواقع البيداغوجية عبر الويب، و إنتاج السيناريوهات البيداغوجية الخاصة بإدماج

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بالتربية والتكوين، و في بناء الممارسات التربوية الجيدة داخل الفصل الدراسي وخارجه والمستعملة لهذه التكنولوجيا.

وعرفت هذه التظاهرة التربوية تنظيم رواق خاص بالإنتاجات التربوية وعروض تناولت عرض تجربة ميكروسوفت في مجال التجديد في التكوين المستمر، وتقديم المعايير الدولية للمشاركة في المنتدى العالمي، بالإضافة إلى تنظيم ورشات الغاية منها إبراز أهمية إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال تعلمات التلاميذ، ومدى تأثيرها الإيجابي على المسار التعليمي للمتعلمين.

التاريخ: 2014/11/06
العدد: 326
العاصمة
الصفحة: 2

وزارة التربية الوطنية تستعين بـ«ميكروسوفت» لاكتشاف التكنولوجيات الحديثة

الرباط: عبد الحميد جبران

أشرف، رشيد بلمختار، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، أمس (الأربعاء) بالرباط، رفقة المدير العام لشركة "ميكروسوفت" المغرب سمير بنمخلوف، على افتتاح فعاليات المنتدى الوطني للتربية المجددة إينوفاتيس"، الذي تنظمه الوزارة بشراكة مع شركة "ميكروسوفت".
ويسعى هذا المنتدى إلى التعريف بالمشاريع التربوية الرائدة حول توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التربية، والرفع من جودة الفعل التربوي عبر الاستعمال المندمج لهذه التكنولوجيا، وخلق دينامية بيداغوجية تتوخى تثمين كل تجديد تربوي في هذا المجال، وتمكين مختلف الفاعلين من إبراز هذه التجديدات. كما يهدف إلى مصاحبة وتتبع الممارسات التربوية الجيدة المرتبطة بإدماج هذه التكنولوجيات في منظومة التربية والتكوين وإلى تقييم إنتاجات الأستاذات والأساتذة.

وكانت الوزارة قد نظمت في وقت سابق، المباراة الوطنية في تصميم وإنجاز المشاريع البيداغوجية من خلال الموارد المتعددة الوسائط أو المواقع البيداغوجية عبر الـ"ويب"، وإنتاج السيناريوهات البيداغوجية الخاصة بإدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بالتربية والتكوين، وفي بناء الممارسات التربوية الجيدة داخل الفصل الدراسي وخارجه والمستعملة لهذه التكنولوجيا.
وعرفت هذه التظاهرة التربوية تنظيم رواق خاص بالإنتاجات التربوية وعروض تناولت عرض تجربة "ميكروسوفت" في مجال التجديد في التكوين المستمر، وتقديم المعايير الدولية للمشاركة في المنتدى العالمي، بالإضافة إلى تنظيم ورشات الغاية منها إبراز أهمية إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال تعلمات التلاميذ، ومدى تأثيرها الإيجابي في المسار التعليمي للمتعلمين.
وبموازاة مع ذلك، جرى تتويج الفائزين والإعلان عن أسماء الثلاث الأوائل من الأساتذة الذين من المنتظر أن يمثلوا المغرب في الملتقى العالمي لـ"ميكروسوفت" حول التجديد التربوي المقام هذا العام في دبي.
وكان وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، قد أشرف في وقت سابق، رفقة المدير العام لشركة "إ ب م المغرب"، بمدرسة ابن زيدون بالصخيرات، على إعطاء الانطلاقة الرسمية لبرنامج "كيد سمارت" الخاص بأقسام التعليم الأولي والسنة الأولى ابتدائي بالمدارس الابتدائية العمومية.

ويرمي المسؤولون من هذا البرنامج الذي سيفعل لأول مرة بالمغرب، إلى تمكين الأطفال من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سن مبكرة (سن الثالثة). وستستفيد، في هذا الإطار، حوالي سبعون مدرسة عمومية ابتدائية خلال السنة الدراسية الحالي، من وحدات "يونغ إكسبلوغر"، وهي عبارة عن حاسوب متطور ومضامين رقمية ودعامات تربوية وديداكتيكية موجهة إلى المدرسين وأخرى للتواصل مع الآباء.

التاريخ: 2014/11/06
العدد:10850

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 1

بنكيران يسجن 7741 متقاعدا بالمدارس دون رواتب

يعيش العديد من أفراد أسرة التعليم الذين أحيلوا على التقاعد هذه السنة، وتم التمديد لهم بمقتضى مرسوم في غشت 2014، حالة اجتماعية مأساوية، إذ لم يتوصلوا لحد الآن برواتبهم الشهرية سواء من طرف وزارة المالية أو من طرف الصندوق المغربي للتقاعد.

ورغم العديد من اللقاءات التي أجراها هؤلاء المتضررون مع أكثر من مسؤول، فإن كل هذه اللقاءات لم تفض إلى أية نتيجة تذكر والضحية يبقى هؤلاء المدرسون وعائلاتهم.

وحسب أحد المتضررين، فإنه شخصيا تلقى التهنئة على الخدمات الجليلة التي قدمها إلى المجتمع وتلقى وثيقة تثبت إحالته على التقاعد بتاريخ 2014/9/27، لكن وفق المنشور الحكومي، فقد تم تكليفه بمواصلة التدريس، لكن بعد أن استأنف العمل لم يتوصل براتبه لحد الآن، وقد توجه إلى مسؤولي الصندوق المغربي للتقاعد في شهر غشت من السنة الحالية، حيث أكدوا له أنه لن يتلقى راتبه في شهر أكتوبر بدعوى أنه راتبه متوقف بناء على المرسوم الحكومي «وقد توجهنا، يضيف هذا المتضرر، بمعية العديد من المدرسين لمصلحة الموارد البشرية، حيث أكد المسؤولون هناك أن الأمر يتعلق بخطأ إداري، ووعدوهم بحل هذه الاشكالية التي وضعت المحالين على التقاعد وعددهم 7741 تم التمديد لهم بمواصلة مهامهم في سلك التدريس في أفق انتهاء الموسم الدراسي في وضع حرج، ووجها لوجه أمام العديد من الالتزامات البنكية والالتزامات الخاصة بالكراء وغيره، الشيء الذي جعل هذه الفئة تعاني كثيرا في غياب التنسيق الحكومي التام بخصوص هذا الموضوع.

ج. كندالي

التاريخ: 2014/11/06
العدد:10850

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 1

حكومة بنكيران تشرع في تفويت مؤسسات تعليمية وعقارات للدولة بلغت 140 في المجموع لمستثمرين في التعليم الخاص

حصلت الجريدة على وثائق تفضح مخطط حكومة بنكيران الهادف لرفع يدها عن قطاع التعليم، والتخلي عنه لفائدة المستثمرين الخواص. فحسب رسالة وجهها محمد الوفا بتاريخ 17 شتنبر 2013، أياما قليلة قبيل مغادرته لوزارة التعليم، إلى المدير العام لشركة تستثمر في قطاع التعليم الخاص، يخبره فيها أنه تنفيذا لاتفاقية الإطار الموقعة بين وزارته والشركة بتاريخ 12 أبريل 2013، بهدف إحداث مؤسسات تعليمية خصوصية ومراكز خصوصية للتكوين في مهن التربية، على عقارات تلتزم الدولة بوضعها رهن إشارة الشركة لإنجاز هذا المشروع، وبعد مكاتبته لمديري الأكاديميات الجهوية إخبارهم أنه ستتم موافاتهم باقتراحات أكاديمية الرباط فور توصله بها. وبناء على هاته المراسلة، شرعت الشركة في إجراءات حيازة العديد من هاته العقارات والبقع الأرضية بالعديد من مدن المملكة.

التاريخ: 2014/11/07
العدد:10851

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 1-2

فضيحة:

حكومة بنكيران تشرع في تفويت مؤسسات تعليمية وعقارات الدولة بلغت 140 في المجموع لمستثمرين في التعليم الخاص

الاتحاد الاشتراكي

حصلت الجريدة على وثائق تفضح مخطط حكومة بنكيران الهادف لرفع يدها عن قطاع التعليم، والتخلي عنه لفائدة المستثمرين الخواص. فحسب رسالة وجهها محمد الوفا بتاريخ 17 شتنبر 2013، أياما قليلة قبيل مغادرته لوزارة التعليم، إلى المدير العام لشركة تستثمر في قطاع التعليم الخاص، يخبره فيها انه تنفيذا لاتفاقية الإطار الموقعة بين وزارته والشركة بتاريخ 12 ابريل 2013، بهدف إحداث مؤسسات تعليمية خصوصية ومراكز خصوصية للتكوين في مهن التربية، على عقارات تلتزم الدولة بوضعها رهن إشارة الشركة لإنجاز هذا المشروع، وبعد مكاتبته لمديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين المعنية بهذا المشروع قصد تقديم اقتراحاتها للعقارات التي يمكن أن تحتضن هذه المشاريع، سواء تعلق الأمر بمؤسسات تعليمية مغلقة او بقع ارضية مخصصة للتعليم في وثائق التعمير، فإنه يحيل على مسؤولي الشركة جدولا يتضمن الاقتراحات المقدمة من طرف الأكاديميات من أجل الدراسة وموافاته بملاحظاتهم بشانها، مع إخبارهم انه ستتم موافاتهم باقتراحات اكاديمية الرباط فور توصله بها. وبناء على هاته المراسلة، شرعت الشركة في إجراءات حيازة العديد من هاته العقارات والبقع الأرضية بالعديد من مدن المملكة.

وحسب مضمون الاتفاقية تلتزم هاته الشركة بتنفيذ مشروع يندرج في إطار إنجاز نموذج جديد للمدرسة المغربية الخاصة، حيث ستقوم الشركة ببناء 29 مجموعة مدرسية ، في فترة تمتد إلى خمس سنوات، موزعة على 15 مدينة، وتضم 140 مؤسسة تعليمية، تؤمن سنويا تمدرس 65 الف تلميذ في جميع مراحل التعليم، باستثمار يصل إلى 270 مليار سنتيم.

هذا القرار/ الفضيحة يطرح الكثير من التساؤلات حول الأسباب الحقيقية التي دفعت الحكومة إلى اختيار هاته الشركة دون غيرها لمنحها هذا الامتياز، ولماذا لم تبادر الحكومة، إعمالا لمبدأ لشفافية وانسجاما مع التزاماتها بمحاربة اقتصاد الريع إلى وضع دفتر تحملات، يحدد بدقة التزامات جميع الأطراف، والإعلان عن إبداء اهتمام في وجه جميع المستثمرين الخواص في مجال التعليم لاختيار افضل العروض المقدمة، ثم لماذا لم تبادر إلى وضع قانون ينظم بشفافية خوصصة المؤسسات التعليمية المملوكة للدولة.

الأخطر من ذلك انه كشف عن حقيقة التوجهات الليبرالية المتوحشة لحكومة بنكيران، التي تحولت إلى تلميذ نجيب ينفذ التعليمات الحرفية لصندوق البنك الدولي، وأن حكومة العدالة والتنمية ماضية في تنفيذ مخطط الإجهاز على جميع الحقوق والمكتسبات التي ناضل من أجلها الشعب المغربي، بل وصل الأمر حد التطاول على دستور المملكة الذي يلزم الدولة بضمان حق المواطنين في التمدرس.

التاريخ: 2014/11/07
العدد:10851

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 1-2

التفاصيل الكاملة لفضيحة تفويت مؤسسات تعليمية وعقارات للدولة بلغت 140 في المجموع، لمستثمرين خواص

2013

14834

السيد المدير العام لشركة INTEGRA
للتربية والتكوين
زنقة بنجبكا، رقم 2
طنجة

حية الأوعية العقارية وحالات المؤسسات التعليمية في إطار
شروع شبكة مدارس COLLEGIA
قاقية الإطار بين الوزارة و شركة INTEGRA
ل الأوعية العقارية المقترحة من طرف الأكاديميات لاحتضان
روع شبكة مدارس COLLEGIA

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله.

بعد تبعا لمذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة وشركتكم بتاريخ 19 يوليو 2011
صار الموقعة من طرف وزارة التربية الوطنية مع شركتكم بتاريخ 12 ابريل 2013
سيعين مؤسسة تعليمية خصوصية وخمسة مراكز خصوصية للتكوين في مهن
عقارات تلتزم الدولة بوضعها رهن اشارتكم لانجاز هذا المشروع، وبعد مكاتبة
الجهوية للتربية والتكوين المعنية بهذا المشروع قصد تقديم اقتراحاتها للعقارات التي
تضمن هذه المشاريع سواء تعلق الأمر بمؤسسات تعليمية مقفلة او بقع أرضية
باع التعليم في وثائق التعمير، يشرفني أن أوافيكم رفقته بجدول يتضمن الاقتراحات
رف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أجل الدراسة ومواصلتي بملاحظاتكم

ر الإشارة إلى انه سيتم موافاتكم بالاقتراحات المتعلقة بالأكاديمية الجهوية للتربية
الرباط سلا زمور زعير فور التوصل بها

وتقبلوا أزكى التحيات، والسلام.

وزير التربية الوطنية

الإمضاء: رشيد الوفا

2

التاريخ: 2014/11/07
العدد: 10851

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 1-2

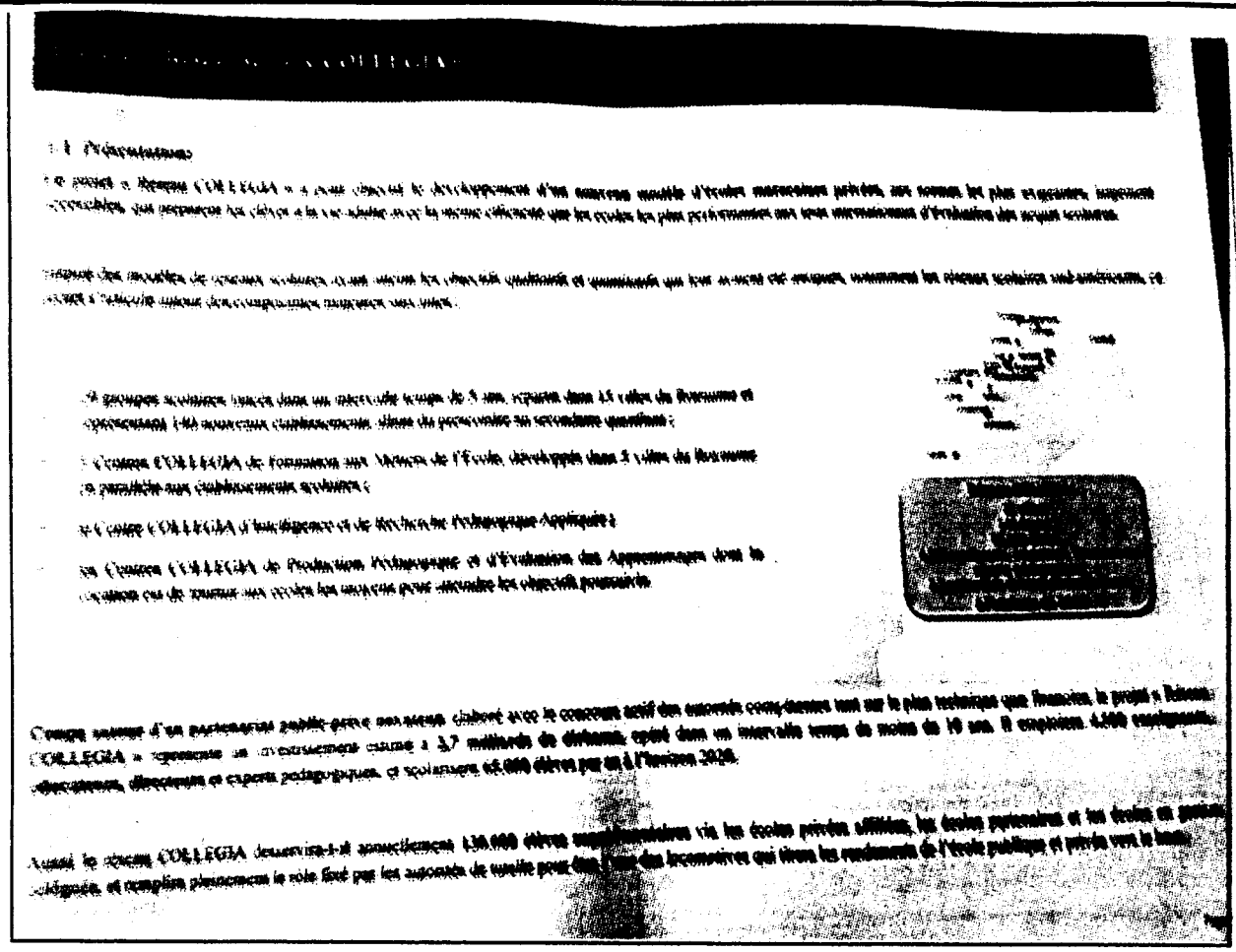

نسخة من وثيقة التفويت

التاريخ: 2014/11/07
العدد: 609
الأخبار
الصفحة : 4

مدارس بمراكش وشيشاوة تعلن حالة طوارئ بعد انتشار القمل بين تلامذتها

بعض أنواع «الشامبوهات» المتداولة في السوق دون مراقبة قد تكون وراء انتشار هذه الآفة

مراكش، عزيز باطراح

أعلنت مجموعة من المؤسسات التعليمية بمدينتي مراكش وشيشاوة، حالة طوارئ إثر اكتشاف انتشار القمل بين المئات من تلميذاتها وتلاميذها، ما عجل بعقد مجالس التدبير ببعضها، فيما سارعت الأخرى إلى مراسلة مصالح النيابة والجهات الصحية المعنية.

وبحسب مصادر مطلعة، فإن ما لا يقل عن أربع مدارس ابتدائية بمقاطعة المنارة بمدينة مراكش، شهدت انتشار القمل في صفوف تلامذتها، حيث وقفت بعض اللجان داخل إحدى هذه المؤسسات على أكثر من 60 حالة في صفوف التلميذات والتلاميذ الذين يعانون من هذه الآفة، بينما تم ضبط 35 حالة بمؤسسة تعليمة أخرى بالمقاطعة ذاتها. في الوقت الذي أكدت بعض المصادر أن عدد المصابين يعد بالمئات. وعلمت «الأخبار» عبر أوساط تعليمية، أن هذه الآفة لا تقتصر على المؤسسات التعليمة العمومية، بل ظهرت بعض الحالات في صفوف تلاميذ وتلميذات يتابعون دراستهم في مؤسسات تعليمية خصوصية بمقاطعة المنارة.

من جهة أخرى، راسلت إدارات هذه المؤسسات المتضررة نائب وزير التربية الوطنية بمراكش، والذي عجل بإيفاد لجنة ضمنها طبيب مختص، نهاية الأسبوع الماضي، إلى هذه المؤسسات، قبل أن ترفع اللجنة تقريراً مفصلا إلى مصالح نيابة التعليم من أجل اتخاذ الإجراءات الضرورية بشكل استعجالي، بهدف محاصرة هذه الحشرة التي انتشرت بين التلاميذ بشكل غريب.

إلى ذلك، عقد مجلس التدبير لإحدى المؤسسات التربوية بمدينة شيشاوة، الأسبوع الماضي، اجتماعا طارئا من أجل تدارس هذا المشكل، قبل أن يرسل تقريرا مفصلا إلى نائب وزير التربية الوطنية بالإقليم، من أجل اتخاذ التدابير اللازمة.

وفي الوقت الذي طالبت إدارات المؤسسات التربوية المتضررة، بضرورة التدخل العاجل من أجل محاصرة هذه الآفة، لم يفهم لحد الآن أسباب انتشارها في صفوف التلميذات والتلاميذ، إذ عزت بعض المصادر انتشار هذه الحشرة بين التلاميذ إلى بعض أنواع «الشامبوهات» المتداولة في السوق والتي لا تخضع للمراقبة.

من جانبها، استغربت بعض الأوساط التربوية للاقتراح الذي تقدم به أحد الأطباء، والقاضي بضرورة عزل التلميذات والتلاميذ المتضررين قبل تقديم العلاج، تفاديا لانتقال العدوى إلى باقي التلاميذ غير المتضررين، وعندما تم الاعتراض على قرار الطبيب، باعتبار استحالة تنفيذه، تقدم باقتراح أغرب من الأول، إذ أكد على ضرورة توقف التلاميذ المتضررين عن الدراسة إلى حين استكمال علاجهم. وبالنظر إلى خطورة الوضع داخل المؤسسات المتضررة، وتخوفها من تفاقم الوضع، طالبت إداراتها بضرورة إيجاد حل استعجالي لاستئصال هذه الحشرة، ما جعل أحد الأطباء يقترح إزالة شعر جميع التلميذات والتلاميذ المصابين قبل العمل على علاجهم.

وفي انتظار حل جذري لهذه الآفة، يبقى خطر انتقال القمل وانتشاره في صفوف التلاميذ غير المتضررين واردا. كما أن أمر انتقاله إلى عائلات التلاميذ وارد أيضا، وهو ما يستدعي تدخلا عاجلا من طرف جميع الجهات المعنية، وفي مقدمتها مصالح وزارة الصحة بالمدينة والسلطات المحلية.

التاريخ: 2014/11/07
العدد: 4528
الصباح
الصفحة: 6

العنف بالجامعات والثانويات... الحبس وغرامات تصل 50 ألف درهم

فرق نيابية تقدم مقترح قانون يحد من العنف داخل الجامعات والمؤسسات التعليمية والأحياء الجامعية

على الذين يفكرون في تنظيم مظاهرات داخل الجامعات أو المؤسسات التعليمية، أو يحاولون الدخول إليها في حالة سكر أو بعد تناول مخدرات أو الذين يحلو لهم التحريض على الكراهية عبر خطب أو شعارات، أو التمييز العنصري، أو غيرها من الأفعال المماثلة، (عليهم) أن يفكروا مائة مرة قبل اتخاذ هذه الخطوة، لأن كلفة ذلك ستصبح مرتفعة جدا، إذا ما أخذ مقترح قانون، يقضي بتتميم مجموعة القانون الجنائي يتعلق بمحاربة العنف بالجامعات والمؤسسات التعليمية والأحياء الجامعية، المسار الذي أراده له فريق العدالة والتنمية والفريق الحركي وفريق التقدم الديمقراطي والمجموعة النيابية لتحالف الوسط.

غرامة من ألفي درهم إلى 50 ألفا

تقضي بعض فصول المقترح نفسه بالحبس من سنة إلى سنتين وبغرامة من ألفي درهم إلى 20 ألف درهم في حق كل من ساهم في أعمال العنف أو المظاهرات بالجامعات أو المؤسسات التعليمية، ترتب عنها تعطيل الدراسة أو الامتحانات، وتضاعف العقوبة بالنسبة إلى المدبرين والمحرضين على الأفعال المذكورة، كما يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من ألفي درهم إلى 50 ألف درهما كل من ساهم في أعمال العنف أو المظاهرات بالجامعات أو الأحياء الجامعية أو المؤسسات التعليمية، ترتب عنها موت دون نية إحداثه، ما لم يشكل الفعل الجرمي جريمة أشد.

وترتفع العقوبة المالية إلى 10 آلاف درهم في المظاهرات المنظمة بالمؤسسات الجامعية والتعليمية والأحياء الجامعية عندما يتعلق الأمر بأعمال عنف ترتب عنها تخريب منشآتها أو الممتلكات العامة أو الخاصة، ما لم يشكل الفعل الجرمي جريمة أشد. ويعاقب بالحبس من سنة إلى سنتين وبغرامة من ألفي درهم إلى 20 ألف درهم كل من ساهم في أعمال العنف أو المظاهرات بالجامعات أو الأحياء الجامعية أو المؤسسات التعليمية، ترتب عنها ضرب أو جرح أو أي نوع آخر من العنف أو الإيذاء، ما لم يشكل الفعل الجرمي جريمة أشد. غير أن العقوبة تضاعف بالنسبة إلى المدبرين والمحرضين لهذه الأفعال.

وتحصر العقوبة في سنة إلى سنتين وغرامة مالية من ألفي درهم إلى 10 آلاف درهم لكل من تسبب في تعريض الدراسة للخطر بالجامعات أو المؤسسات التعليمية، إثر قيامه بأعمال عنف أو مظاهرات عرضت الدراسة للخطر بالجامعات أو المؤسسات التعليمية.

وخص مقترح القانون نفسه التمييز العنصري والتحريض على الكراهية أو العنف بواسطة خطب أو صراخ أو نداءات أو شعارات أو لافتات أو صور أو تماثيل أو منحوتات أو بأي وسيلة أخرى، ضد طالب أو عدة طلاب أو أساتذة أو مسؤول إداري بسبب الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي أو اللون أو الجنس أو الوضعية العائلية أو الحالة الصحية أو الإعاقة أو الرأي السياسي أو الدين أو الانتماء أو عدم الانتماء لتيارات فكرية أو بسبب اختلاف في المواقف الفكرية أو السياسية، كل ذلك خصه المقترح بعقوبات بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من ألفي درهم إلى عشرة آلاف درهم، في حق كل من مارس هذه الأفعال.

وركز المقترح الذي قدمته الفرق المذكورة على كل فعل آخر يتعلق بالقذف والسب، إذ يعاقب بالعقوبة نفسها كل من ارتكب قذفا أو سبا في حق طالب أو مجموعة من الطلاب أو هيأة التعليم أو عدة هيآت أخرى أو أستاذ أو أساتذة التعليم العالي أو مسؤول إداري أو عمداء الكلية

أو رؤساء الجامعات أو مديري الأحياء الجامعية أو الموظفين العاملين بالجامعات والأحياء الجامعية والمؤسسات التعليمية. كما يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة وبغرامة من ألفي درهم إلى 10 آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من ضبط بالجامعة أو الحي الجامعي أو مؤسسة تعليمية وبحوزته أحجار أو مواد صلبة أو سائلة أو مواد حارقة أو أي مادة أخرى من شانها أن تلحق ضررا بالغير أو بالمنشآت العامة أو الخاصة، أو يحمل دون سبب مشروع سلاحا، أو أي مادة تحظر حيازتها أو استهلاكها بمقتضى هذا القانون.

تضاعف العقوبة في حالة العود

للسكارى و"المقرقبين" أيضا نصيبهم من العقوبات التي جاء بها مقترح القانون، إذ يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة وبغرامة من 1200 درهم إلى 10 آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من دخل أو حاول الدخول وهو في حالة سكر أو تحت تاثير مخدر أو مؤثرات عقلية أو يحمل مشروبا أو مواد مسكرة إلى الجامعة أو الحي الجامعي أو مؤسسة تعليمية، ما لم يشكل الفعل الجرمي جريمة أشد، فيما تضاعف العقوبة في حالة العود بالنسبة إلى مرتكبي هذه الجرائم.

ويجوز للمحكمة، حسب مقترح القانون نفسه، في حالة الحكم بالإدانة من أجل إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفصول الواردة في هذا الفرع بالمصادرة لفائدة الدولة، مع حفظ حقوق الغير حسني النية، الأدوات والأشياء التي استعملت أو كانت ستستعمل في ارتكاب الجريمة أو التي تحصلت منها، وكذلك المنح وغيرها من الفوائد التي كوفئ بها مرتكب الجريمة او كانت معدة لمكافاته، كما يجوز لها أن تامر بنشر الحكم أو القرار الصادر بالإدانة طبقا لأحكام الفصل 84 من هذا القانون أو بثه بمختلف الوسائل السمعية البصرية أو تعليقه بالجامعات او الاحياء الجامعية أو المؤسسات التعليمية. ويجيز أيضا مقترح القانون للمحكمة بمنع الطالب المدان من متابعة دراسته لمدة لا يمكن أن تتجاوز سنتين مع إمكانية تعميم هذا التدبير على المعنى

ضحى زين الدين

التاريخ: 2014/11/07
العدد: 4528

الصباح

الصفحة: 6

الدولة فاعل رئيسي في العنف داخل الحرم الجامعي

أخذ العنف في الجامعات منحى مرتفعا خلال السنوات الماضية. وهذا بالضبط ما أكده المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتنسيق مع المركز المغربي للعلوم الاجتماعية بجامعة الحسن الثاني بالبيضاء، في دراسة تم الكشف عن نتائجها يوليوز الماضي.

وأكدت الدراسة ذاتها التي أثارت نتائجها، الكثير من الجدل، أن العنف في الجامعات يتجلى من خلال اعتماد أساليب عمل وممارسات مختلفة، وأن الأحداث ترتبط بشكل وثيق بالسياق السياسي المغربي العام وبتاريخ البلاد منذ الاستقلال، و ارتبط تاريخ العنف بمفهوم القوة وبأحداث سياسية ونقابية كبرى، مثل حظر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، التمثيل النقابي الرئيسي للطلبة منذ عام 1981 وتعليق المؤتمر السابع عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ومساحات التعبير. بالاضافة إلى المواجهات الطلابية في إطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

ومن بين خلاصات الدراسة، أن الدولة فاعل رئيسي في العنف داخل الحرم الجامعي، إذ تتمثل مسؤوليتها غير المباشرة في تفشي ظاهرة العنف داخل الجامعة، بالنظر إلى الظروف المعيشية للطلبة والوسائل المتاحة لهم من جهة، وبشكل مباشر من خلال التدخلات العنيفة من قبل قوات الأمن لفض المواجهات بين الفصائل الطلابية أو عند تدخلها من جهة أخرى.

وكشفت الدراسة أن ظاهرة العنف داخل الحرم الجامعي ارتبطت بضعف الإطار القانوني والتشريعي للنشاط النقابي والطلابي، في الوقت الذي اتخذ العنف أشكالا وممارسات جديدة، إذ أصبح مرهونا أكثر بالجانب السوسيو اقتصادي والسياسي للطلبة، إلى جانب تحول الإحباط الذي ترسخ لدى الطلبة إلى يأس مغذ للعنف في حق أنفسهم والآخرين.

وفي سياق متصل، جاء في الدراسة ذاتها أن "العنف لا تحدده الصراعات الإيديولوجية دائما، إذ لا يمكن تعميم أي صنف إيديولوجي وسياسي، وينبغي التأكيد على الطابع الواقعي لمسببات العنف والجوانب التي تتوافق معه، ولا يمكننا أن نعطي دائما طابعا سياسيا للعنف حتى لو كانت الجهات الفاعلة فيه سياسية".

ودعت الدراسة إلى العودة إلى النشاط النقابي العادي بالجامعة، على أساس أن تلتزم الدولة بمسؤولياتها فضلا عن الجهات الفاعلة السياسية الأخرى مثل الأحزاب والنقابات العمالية، إضافة إلى اتخاذ تدابير الوقاية للحد من العنف الجامعي وتوفير الوسائل الكفيلة للحد من انتشاره.

تتضمنه، "بناء وتنشيط فضاءات جديدة"، مشددة على ضرورة اتخاذ تدابير مرافقة، من قبيل إعادة تقييم الأسعار المطبقة من قبل مجموعة صندوق الإيداع والتدبير للخدمات الاجتماعية.

إيمان رضيف

التاريخ:2014/11/06
العدد:5430
الأحداث المغربية
الصفحة: 5

حرب البيانات بين نقابة التعليم العالي وأكاديمية مكناس

◆ مكناس: عبد الرحمن بن دياب

أصدرت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة مكناس تافيلالت، نهاية الأسبوع المنصرم بيانا ناريا، فندت من خلاله ما جاء في بيان المكتب المحلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي التابع للمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بمكناس، الصادر يوم 29 من شهر أكتوبر المنصرم.

وكان المكتب المحلي للنقابة المذكورة، قد أدان ما اعتبره اقتحاما لمدير أكاديمية مكناس للجناح الداخلي للمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني امحمد، داعيا في نفس الآن أطر هيئة التدريس والتكوين بالمركز المذكور وفروعه إلى التوقف عن العمل لمدة 24 ساعة، يوم الثلاثاء رابع نوبر الجاري، والقيام بوقفة احتجاجية بمقر المركز ابتداء من الساعة العاشرة صباحا، معتبرا أن حرمة الأطر الإدارية والتربوية العاملة بالمركز خط أحمر، لا يمكن المساس به.

وفي ردها عن بيان النقابة المذكورة، نفت أكاديمية مكناس للتربية والتكوين في بلاغ – توصلت «الأحداث المغربية»، بنسخة منه– ما ورد في البيان السالف الذكر جملة وتفصيلا، معتبرة أن ما تم الترويج له من خلال البيان المذكور هو مجرد محاولة يائسة هدفها الإساءة إلى العلاقات التربوية المتميزة، التي تسود بين مختلف الأقطاب التكوينية والتدبيرية داخل الجهة، مضيفة أن الأمر يتعلق بتنظيم التكوين النظري لفائدة أطر الإدارة التربوية الجدد، الذي تشرف عليه الأطر العاملة بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وأنه نظرا لعدم وجود فضاء بالمركز فقد تم اقتراح تنظيمه بمكان آخر، وهو الأمر الذي قوبل باحتجاج غير مفهوم من قبل إدارة وأطر المركز.

وقد دعت الأكاديمية في بيانها كافة نساء ورجال التعليم إلى التحلي باليقظة المعهودة، وعدم الانسياق وراء هذه الخرجات التي لا تخدم المصلحة العليا للتربية والتكوين.

التاريخ:2014/11/06
العدد: 9648

رسالة الأمة

الصفحة:الملحق التربوي

وجهوا رسالة إلى رئيس الحكومة ووزير التعليم العالي بعد مذكرة مشؤومة وغامضة

إقصاء رجال تعليم ببني ملال من متابعة الدروس بعد نجاحهم في امتحانات أسلاك الماستر والترخيص لموظفي وزارات أخرى !؟

بني ملال : عبد السلام بوقنة

تمكن مجموعة من موظفي قطاع التعليم من النجاح في المباريات التي نظمتها كلية الآداب ببني ملال، بعد انتقاء ملفاتهم وتحقيقهم النجاح في الامتحانات الكتابية والشفوية، بعد أن تم السماح لهم بوضع ملفاتهم، ترشحهم لولوج أسلاك الماستر المفتوحة بالكلية ، خاصة في الهجرة الدولية والتراث والمجال وحوار الأديان والخطاب اللغوي الشرعي والأدب والسينما، وإجازات مهنية متنوعة، وذلك في انتظار توصلهم بالترخيص لمتابعة دراستهم، خصوصا بعد تصريح وزير التربية الوطنية بأن وزارته لن تسمح لموظفيها باستكمال دراستهم الجامعية،

لكن تصريحا آخر لوزير التعليم العالي تحت قبة البرلمان مفاده أن«رئيس الحكومة مستعد لإلغاء هذا القرار، والسماح للأساتذة بالدراسة الجامعية»، مؤكدا «أن مجالس الجامعات هي التي ستقرر في الأمر، لكون الجامعات تتمتع بالاستقلالية». إلا أن الوزير انقلب على تصريحاته بعد أن أصدر مذكرة «ملغومة»، فهمت في البداية على أنها تحل الإشكال القائم، بينما تدعو فقط الجامعات بالسماح للطلبة الموظفين الذين تسجلوا السنة الماضية وعدم مطالبتهم بتراخيص جديدة. إلا أن الأمر اتخذ أبعادا أخرى بعد صدور النتائج، حيث طالبت الجامعات الموظفين بالترخيص، وحددت آجالا تاريخية لذلك، وأصبح الموظفون في حيرة من أمرهم، فماذا إذن سيفعل الذين اجتازوا الامتحانات الكتابية والشفهية بنجاح، ولم يتوصلوا بتراخيص تسمح لهم بالتسجيل النهائي لمتابعة تكوينهم الأكاديمي، والمذكرة التي أرسلها وزير التعليم العالي إلى الجامعات، زادت الوضع غموضا والتباسا، وضيقت الخناق على رؤساء الجامعات والعمداء، رغم أن الوزير يبدو وكأنه وجد حلا للمشكلة، إلا أن منطوق المذكرة الوزارية، يحدد الموظفين الذين حصلوا على ترخيص وكانوا مسجلين في أحد أسلاك الماستر أوغيره، في الموسم الجامعي الماضي ويتم رفض التراخيص التي لم يكن أصحابها مسجلين في احد الأسلاك بالجامعة. وإلى حدود الساعة لا يزال الموظفون في قطاع التعليم المقبولون في أسلاك الماستر في حيرة وإحباط جراء هذا الحيف الذي لحق بهم، بعد حرمانهم من حق دستوري يكفله الدستور وجميع المواثيق الدولية، وقد أكد مجموعة من الموظفين من قطاع التعليم، أن هناك ميزا بين الموظفين، فهناك مجموعة منهم ينتمون لقطاع الأمن، والتعاون الوطني ووزارات أخرى، استفادوا من الترخيص إلا رجال التعليم الذين طالهم حيف الإقصاء من التسجيل دون فهم هذا الوضع الملتبس.لذلك الرسالة موجهة لرئيس الحكومة ووزير التعليم العالي لإيجاد حل لإقصاء رجال التعليم من متابعة الدراسة، بعد أن استفاد جميع الموظفين من قطاعات وزارية أخرى من الناجحين من التراخيص دون غيرهم، فهل ينتمي رجال التعليم إلى كوكب آخر حتى يعانوا من الميز بينما موظفين آخرين قطاعاتهم تسمح بذلك .

التاريخ:2014/11/06
العدد: 9648

رسالة الأمة

الصفحة:الملحق التربوي

في ندوة صحفية لمدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس بولمان لتقييم الدحول المدرسي بالجهة:

الدكتور محمد دالي: إطلاق سلك الباكلوريا الدولية بـ 11 مؤسسة تعليمية بجهة فاس بولمان

فاس: إدريس العادل

أكد الدكتور محمد دالي مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس بولمان ، أن عدد التلاميذ المسجلين خلال الموسم الدراسي الحالي (2014 . 2015) في الأسلاك التعليمية بمختلف المدارس والمؤسسات التعليمية على مستوى جهة فاس . بولمان يقدر بما مجموعه 377 الف و779 تلميذا منهم 181 الف و856 من الإناث. حيث يتوزع هؤلاء التلاميذ على 374 من المدارس الابتدائية و209 مدرسة مستقلة بالإضافة إلى ملحقتين و161 مجموعة مدرسية بها 430 فرعية و4 مدارس جماعاتية.

أما مجموع الثانويات الإعدادية على مستوى الجهة .فيقدر ب 110 مؤسسة وملحقة منها 32 ثانوية إعدادية بالوسط القروي في حين يصل عدد الثانويات التاهيلية إلى 57 مؤسسة 10 منها بالوسط القروي.

وكان عدد التلاميذ المتمدرسين بجهة فاس. بولمان قد بلغ برسم الموسم الدراسي -2013 2014 ما مجموعه 369 الف و949 تلميذا بمختلف الأسلاك التعليمية منهم 175 الف و 616 من الإناث اي ما يمثل نسبة 47 ر 47 في المائة من العدد الإجمالي للتلاميذ المتمدرسين.

أما عدد التلاميذ الجدد بالسنة الأولى ابتدائي الذين ولجوا اقسام الدراسة على مستوى الجهة برسم الموسم الدراسي الحالي فقد بلغ 34 الف و886 تلميذا بزيادة بلغت نسبتها 32 ر 1 في المائة مقارنة مع الموسم الدراسي الماضي.

وأوضح مدير الاكاديمية خلال لقاء صحفي عقده يوم الجمعة 17 أكتوبر 2014 بمقر الاكاديمية حضره رجال الاعلام من مختلف المنابر الإعلامية الوطنية المكتوبة المسموعة والإلكترونية فضلا عن السيدة والسادة نواب الجهة وبعظ رؤساء الأقسام والمصالح بالاكاديمية والنيابات ، أن خلال الموسم الدراسي الحالي (2014 . 2015) عرف إطلاق سلك الباكلوريا الدولية على مستوى جهة فاس. بولمان في 11 مؤسسة تعليمية من بينها ثماني مؤسسات للتعليم في القطاع الخاص وثلاث ثانويات في التعليم العمومي.

وأضاف الدكتور محمد دالي ، أن النظام الجديد للباكلوريا الدولية الذي تم اعتماده بعمالة•فاس بالإضافة إلى إقليمي مولاي يعقوب وصفرو يهم الشعب العلمية والأدبية.

وابرز الدكتور دالي ، أن الدخول المدرسي الحالي تميز بإعطاء الانطلاقة لأربعة شعب جديدة للباكلوريا المهنية والذي تم بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بالإضافة إلى إحداث مركز لإعادة إدماج التلاميذ الذين يعيشون اوضاعا صعبة من أجل مساعدتهم على استكمال دراستهم في ظروف ملائمة وتسهيل إدماجهم في سوق الشغل .

واكد الدكتور دالي ،أن الموسم الدراسي الحالي عرف إحداث معهد للفنون لتمكين التلاميذ من استكمال تكوينهم في مجال المسرح والموسيقى والفنون التشكيلية مشيرا إلى مختلف المستجدات الأخرى التي عرفها الدخول المدرسي لهذه السنة كإحداث دليل مدرسي على المستوى المحلي والجهوي وتشكيل خلايا ولجن جهوية وإقليمية لتتبع عمل المؤسسات التعليمية بهدف المواكبة الضرورية وتقديم المساعدة اللازمة للأطر التربوية والإدارية وذلك من أجل ضمان دخول مدرسي ينسجم مع ضرورات المرحلة بالإضافة إلى إنهاء العمليات التي كانت مبرمجة في إطار المبادرة الملكية « مليون محفظة » مع إعطاء الانطلاقة لدروس محاربة الأمية والتربية غير النظامية.

وأخيرا ختم مدير الاكاديمية عرضه بالإكراهات والصعوبات التي تعتري منظومة التربية والتكوين بالجهة موردا التوسع العمراني وتاثيره على العرض التربوي مضيفا ، أن التعليم على مستوى الجهة بات يحظى باولوية من نوع خاص بالنظر الى الجهود المبذولة من قبل السلطات المحلية ،

كما أشار السيد المدير إلى مسالة التحاق التلاميذ من التعليم الخصوصي إلى العمومي و معضلة التفاوت الديمغرافي للأحياء السكنية و انتقال العائلات وتاثيره الواضح على تنامي الاكتظاظ الذي يتفاوت بين أسلاك التعليم والوسط الاجتماعي و مشكل الأمن والعنف المدرسي بمحيط المؤسسات التعليمية وكدا ظاهرة البناء المفكك .

تدخلات ممثلي وسائل الاعلام الحاضرون أثارت عدة قضايا كالهدر المدرسي وخاصة لدى الفتاة القروية وعلاقة الجودة بالاكتظاظ وتوحيد معيار تحديد هذا الأخير ودور جمعيات الآباء التي يجب النظر في المهام التي تضطلع بها داخل المؤسسات التعليمية ومدى نجاعة أسوار المؤسسات لتامينها ، كما تم التساؤل حول المعايير المعتبرة في تحديد جودة الخدمات بالمؤسسات الخصوصية .

وفي رده على مختلف التساؤلات أوضح مدير الأكاديمية ، أن جميع الأسئلة تؤكد مدى اهتمام ممثلي وسائل الإعلام بقضايا التربية والتكوين مؤكدا أن ذلك لن يتاتى إلا بإعادة الثقة للمدرسة العمومية واطرها وهو ما يمكن تحقيقه نظريا بتوفير بنيات كافية واشخاص مؤهلين ومحفزين واعتماد برامج ملائمة واختيار لغوي واضح وصائب . ليفسح المجال بعد دلك للسيدة النائبة لتقديم التوضيحات اللازمة بخصوص الاسئلة المثارة والتي وضحت بشكل مفصل كل القضايا والمستجدات كالاكتظاظ والهدر المدرسي، و مشكل الأمن والعنف المدرسي.

التاريخ:2014/11/06
العدد: 9648

رسالة الأمة

الصفحة:الملحق التربوي

وفد أمريكي مختص في التواصل المدرسي في زيارة لمؤسسات تعليمية بجهة الرباط

الخميسات: هـ. ع. و

زار وفد امريكي يضم خبراء في مجال التواصل المدرسي بحر الأسبوع المنصرم، مصحوبا بمسؤولين من الإدارة العامة للأمن الوطني ومسؤولين من ولاية الأمن بالرباط ونائبا وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بالرباط والصخيرات تمارة وعدد من رؤساء جمعيات المجتمع المدني الشريكة للنيابتين في مجال السلامة الطرقية ومكافحة المخدرات والعنف المدرسي والإدمان على الشبكة العنكبوتية، اربع مؤسسات تعليمية بجهة الرباط، استهلها بثانوية مولاي يوسف التاهيلية ومدرسة أحمد الشرقاوي الابتدائية، ومؤسسة رياض المعرفة الخصوصية بنيابة الرباط ثم إعدادية النجاعي بنيابة الصخيرات تمارة.

واوضح بلاغ للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا زمور زعير توصلت «رسالة الأمة» بنسخة منه أن الوفد وقف على الجهود الحثيثة المبذولة من طرف فرقة المرور وباقي الفرق الأمنية التابعة للمناطق الأمنية لولاية أمن الرباط، وجمعيات المجتمع المدني وجمعيات الأمهات وآباء و أولياء التلاميذ لتحسيس التلاميذ والتلميذات باخطار الطريق وتعريفهم بمبادئ السلامة الطرقية واجتناب تعاطي المخدرات بجميع انواعها وتقديم نصائح بخصوص التعامل مع شبكة الانترنيت والتنبيه لخطورة الجريمة الإلكترونية.

وتناولت تدخلات المسؤولين الأمنيين والتربويين المغاربة خلال هذه اللقاءات التي تندرج في إطار استراتيجية تشاركية بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ووزارة الداخلية والمديرية العامة للأمن الوطني ووزارة التجهيز واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، مواضيع التربية على المواطنة والسلامة الطرقية، وذلك من خلال عرض أشرطة مصورة تظهر مساوئ حرب الطرق ببلادنا وما تخلفه من وفيات وجروح بليغة واثار نفسية مؤثرة وأوضاع اجتماعية مقلقة وخسائر مادية واقتصادية مزرية، وتعالج آفة تفشي المخدرات بين صفوف التلاميذ والتلميذات داخل وخارج المؤسسات التعليمية، حيث تدمر اجسادهم وعقولهم وترمي بهم للانحراف والضياع والموت البطيء، و كذا بضرورة الابتعاد عن العنف المدرسي بشتى أنواعه، والتخلي عن الشغب الذي بات ينتشر بالملاعب الرياضية الوطنية بشكل مقلق.

وقد اشاد أعضاء الوفد الأمني الأمريكي، بإعجابهم بالتجربة المغربية التي تعرفها المؤسسات التعليمية في هذا المجال من خلال المقاربة التشاركية المعتمدة من طرف العديد من المتدخلين الرسميين وجمعيات المجتمع المدني، مما سيساهم لا محالة في نجاحها والوصول إلى تحقيق أهدافها وغاياتها حسب تصريحات أعضاء الوفد الأمريكي، معبرين عن استعدادهم الكامل لدعم تجربة المسؤولين الأمنيين والتربويين بالمملكة المغربية المرتبطة بمواجهة كل الإكراهات التي أصبحت تعج بها الفضاءات التربوية والملاعب الرياضية وباقي المجالات المتعلقة بالشباب في المدارس والمؤسسات الثقافية الأخرى.

وثمن الوفد الأمريكي مستوى الإنجازات التي تحققت بمدارس المملكة على مستوى جاهزية بنيات الإستقبال وجماليتها، خاصة بعد زيارة مكتبة ثانوية مولاي يوسف التاهيلية التي تم إنشاؤها في اطار شراكة مع دولة الإمارات الشقيقة والتي تعتبر نموذجية من حيث تجهيزاتها والخدمات المتنوعة التي تقدمها لروادها.

من جهتهما عبرت ربيعة الصالحي، نائبة الوزارة بتمارة وزميلها بنيابة الرباط، عبد الرحمان بليزيد، عن اعتزازهما بزيارة الوفد الأمريكي للمؤسسات التعليمية، وبهذه المبادرة الهامة التي تتوخى توعية التلاميذ وتحسيسهم بمخاطر حرب الطرقات، وحثهم على تبني سلوكات تربوية إيجابية اتجاه الطريق، وتحذيرهم من التهور وتعاطي المخدرات والمشروبات الكحولية وتقديم نصائح لهم بخصوص التعامل مع شبكة الإنترنيت والتربية على المواطنة والسلوكيات الوقائية والمبادئ الأساسية للثقافة الطرقية، واستعداده لتقديم كل الدعم لنجاح هذه المبادرة.

واكد المسؤولان التربويان أن الحملة التحسيسية حول «الأمن المدرسي» تتواصل في نسختها الثالثة بجميع المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية الابتدائية والإعدادية والثانوية، حيث انطلقت منذ يوم 22 شتنبر 2014، بتعاون مع رؤساء المؤسسات التعليمية، لتتواصل على مدار السنة الدراسية 2015 - 2014، يقدم من خلالها فريق مختص من ضباط الأمن التابعين لولاية الأمن بالرباط بتحسيس التلميذات والتلاميذ بما تعرفه طرقاتنا من حوادث سير مؤلمة نتيجة سلوكيات متهورة وخطيرة تزهق العديد من الأرواح البشرية وتكبد المجتمع ماسي لا حصر لها، والابتعاد عن كل أشكال الانحراف والانشغال بالكد والتحصيل وملء أوقات الفراغ بممارسة الرياضة او القراءة وكذا الابتعاد عن الجرائم المعلوماتية والأخطار المرتبطة باستعمال الانترنيت، والتصدي لظاهرة العنف المدرسي وشغب الملاعب.

التاريخ:2014/11/06
العدد: 7368

بيان اليوم

الصفحة:7

1/2

الفقيه بن صالح

التعليم والماء والكهرباء قضايا تستحوذ على دورة أكتوبر للمجلس الإقليمي

النمو الديمغرافي وشساعة الإقليم تحد من القدرة على توفير الكرسي الدراسي

وجود مجموعة من المؤسسات الهشة بالإقليم تحتاج إلى الترميم بالإضافة إلى كثرة البنايات المفككة

التاريخ:2014/11/06
العدد: 7368

بيان اليوم

الصفحة:7

▪ حميد رزقي

عقد مؤخرا، المجلس الإقليمي للفقيه بن صالح دورته العادية لشهر أكتوبر، بحضور رئيس المجلس وعامل الإقليم ورئيس جامعة السلطان مولى سليمان، إضافة إلى رئيس قسم الشؤون التربوية بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين والنائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية، ورؤساء المصالح الداخلية و الخارجية...

وركز جدول أعمال الدورة العادية للمجلس الإقليمي، على نشاط المجلس بين الدورتين حيث ناقش القضايا المتعلقة بقطاع التعليم المدرسي والجامعي لموسم 2015/2014، والقضايا المتعلقة بقطاع الكهرباء، فضلا على الدراسة والتصويت على مشروع الميزانية الإقليمية برسم السنة المالية 2015 و الدراسة والتصويت على مشروع برمجة الفائض التقديري للسنة المالية 2015، زيادة على تحويل اعتمادات بعض الفصول بالميزانية لسنة 2014 .

وبعد تقديم العرض العام الخاص بالأنشطة التي قام بها المجلس الإقليمي خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، انكبت أشغال الدورة على واقع التعليم بإقليم الفقيه بن صالح والإكراهات التي تواجه إصلاح المنظومة التربوية، وذلك من خلال عرض النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية، الذي أكد أن عدد التلاميذ بالقطاع العمومي والخاص بالإقليم بلغ حوالي 100الف تلميذ، وأن عدد التلاميذ بالأقسام التأهيلية قد تجاوز40 تلميذا بمدينة الفقيه بن صالح وسوق السبت.

وقال إن مؤشرات التمدرس بلغت 86% بالابتدائي و75% بالإعدادي، وأن هناك تحسنا في مستوى تمدرس الإناث وبخصوص العرض التربوي (2010 /2014)، قال إن اغلب المؤسسات المستحدثة تمت بالعالم القروي بحيث تجاوزت نسبتها 75%، كما تم توسيع وإحداث الداخليات.

إلى جانب هذا، أكد مندوب التعليم أن حوالي 600 مطرود قد تم إرجاعهم لمتابعة دراستهم (120 بسوق السبت 76 ببئر انزران 53 بالكندي و30 بالتغناري ..)، وأن النيابة تسهر سنويا على تنظيم قافلة لإرجاع المنقطعين عن الدراسة، كما حدث خلال هذه السنة بجماعة الخلفية، حيث كان الاتصال مباشرا بالعائلات في عين المكان. وبخصوص الموارد البشرية، قال المتحدث إن الفقيه بن صالح أفضل بكثير من المناطق الأخرى، لأنها لا تعرف خصاصا كبيرا في هذا المجال، وقال إن النيابة استقبلت خلال هذه السنة مجموعة من الأطر التربوية، منها 16 بالابتدائي واثنان لتدريس الأمازيغية و48 بالإعدادي، مضيفا، أن الخصاص يطال فقط شعبة اللغة الفرنسية والاجتماعيات والتربية الإسلامية، لكن النيابة غالبا ما تلتجأ لأساتذة الابتدائي لسد الخصاص.

وعن إكراهات القطاع، أشار المندوب التعليمي إلى وجود مجموعة من المؤسسات الهشة بالإقليم التي تحتاج إلى الترميم، بالإضافة إلى كثرة البنايات المفككة (ازيد من 610 حجرة)، مشيرا في هذا الصدد إلى أن العديد من المؤسسات التعليمية غير مرتبطة بالكهرباء والماء الشروب والمرافق الصحية وتحتاج إلى التسوير، زيادة على النمو الديمغرافي للسكان وطبيعته الفتية وشساعة مساحة الإقليم التي تحد من القدرة على توفير الكرسي الدراسي وتلبيات حاجيات المواطن.

غير هذا، نوه مندوب التعليم بمجهودات عامل الإقليم وتشجيعه للتمدرس من خلال دعمه لكل البرامج والأنشطة التي تستهدف النهوض بالعملية التعلمية وتحسين ظروف التدريس بالإقليم وذلك من خلال دعمه المباشر للنقل المدرسي وتأهيل بعض المؤسسات واهتمامه الخاص بالتعليم الأولي ووقوفه شخيصيا على مبادرة المليون محفظة وتتبع مسار القطاع عبر الإنصات للآباء والتلاميذ والتفاعل مع مقترحات ورؤى الأطر التربوية .

من جانبه، أكد رئيس جامعة السلطان مولى سليمان من خلال مداخلته حول الدخول الجامعي 2015/2014، على أن التعليم الجامعي بجهة تادلة ازيلال، قد عرف تطورا ملحوظا، وذلك من خلال ازدياد نسبة تسجيل الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا بجهة تادلة ازيلال بجامعة السلطان مولى سليمان التي تضم كل من كلية الآداب وكلية العلوم والتقنيات وكلية متعددة الاختصاصات والمدرسة العليا للتكنولوجيا، حيث وصل العدد الإجمالي للطلبة المسجلين ما بين 25000 و 26000 طالب، خلال هذه السنة.

وقال رئيس الجامعة، إن العديد من التخصصات قد تم إحداثها خلال الأربع سنوات الأخيرة، وقد تم انتقاؤها بدقة لما لها من علاقة بطبيعة الجهة الفلاحية، وألح بشدة على ضرورة دعم هذا التوجه والانفتاح على المحيط وقال إنه بدون جامعة متفتحة لا يمكن النهوض بالمنطقة.

وقد تطرق بدوره إلى الإكراهات والمعيقات التي تواجه التعليم الجامعي واستعرض بعض المشاريع المستقبلية كبناء المدرسة العليا للتكنولوجيا والتفكير في كلية الطب.. والتي يقتضي كل منهما تضافر جهود الجميع من جماعات محلية ومنتخبين ورؤوساء المصالح والقطاعات من اجل تطوير المنظومة التربوية بالإقليم، وثمن في الأخير ملتمس رئاسة المجلس الداعية إلى إحداث كلية للطب وثانوية تقنية بالإقليم.

وبخصوص النقطة المتعلقة بقضايا قطاع الكهرباء والماء بالإقليم، قال ممثل القطاع إن الإقليم عرف تغطية شاملة بلغت حوالي 99 في المئة، وأن الإكراه الوحيد يتمثل في ضعف بعض المحولات الكهربائية وأن المكتب لا يتحمل مسؤولية من لازال لم يستفد من الربط لاعتبارات قانونية. لكن وعلى خلاف هذا الطرح قال عضو المجلس الإقليمي بدار ولد زيدوح، إن ما يناهز 1600 دار غير مستفيدة من الربط، وأن العديد من المؤسسات التعليمية ومن المقاولات الاقتصادية الصغرى بدون ماء وكهرباء، وهي تعيش هاجس الانقطاعات المتكررة، وأن ما افرزه الربيع العربي من بناء عشوائي، يستدعي التفكير وايجاد حلول واقعية كفيلة بحماية أطفال يدرسون تحت ضوء الشموع.

وفي الختام، وبعد تحويل اعتمادات بعض الفصول بالميزانية لسنة 2014، انتقل المجلس إلى الدراسة و التصويت على مشروع الميزانية الإقليمية برسم السنة المالية 2015 والدراسة والتصويت على مشروع برمجة الفائض التقديري للسنة المالية 2015 في مشاريع اجتماعية .

التاريخ:2014/11/06
العدد: 313

صحيفة الناس

الصفحة: 4

البئر الجديد.. تدشين المركز التربوي للتعليم الأولي ومركز التكوين بالتدرج وتقوية قدرات الشباب

عبدالحق لشهب

أعطيت، أول أمس الثلاثاء، انطلاقة المركز التربوي للتعليم الأولي ومركز التكوين بالتدرج وتقوية قدرات الشباب بحي البام ببلدية البئر الجديد، و اللذين تم إنجازهما في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بحضور معاذ الجامعي ،عامل اقليم الجديدة و الكاتب العام للعمالة و رئيس الجماعة الحضرية لمدينة البئر الجديد وباشا المدينة و عدد من رؤساء المصالح الخارجية والمنتخبين وبعض مدراء المؤسسات التعليمية.

ويندرج تدشين هذين المشروعين، في إطار الاحتفال بالذكرى 39 للمسيرة الخضراء المظفرة واللذين يرومان تعزيز تجهيزات القرب على مستوى مدينة البئرالجديد و الحد من ظاهرة عدم ولوج المدارس للأطفال في مرحلة ما قبل التمدرس، وتطوير كفاءات الشباب والنساء وتحفيز اندماجهم السوسيو مهني.

وسيمكن هذان المشروعان، عبر مجموعة من وسائل التكوين والتاطير والتنشيط، من محاربة ظاهرة الهدر المدرسي، ونشر قيم المواطنة والحس المدني، والتفتح السوسيو اقتصادي والمهني للمستفيدين، وتقوية التعايش والتلاحم الاجتماعي، والنهوض بانشطة ساكنة البئرالجديد المستهدفة حتى يمكنها الإنخراط بشكل فعال في دينامية التنمية المحلية.

ويقدم المركز التربوي للتعليم الأولي خدماته مجانا، لـ 90 طفلا متحدرا من الأسر المعوزة، لتلقي دروس في مرحلة ما قبل التمدرس، يشرف على تاطيرهم طاقم تربوي مكون من عدد من المربيات المحترفات اللواتي خضعن لعدد من التداريب في المجال، إذ ستعملن على تقديم حصص دراسية تمزج بين اللغتين العربية والفرنسية ومواد التفتح والتربية البدنية، بالإعتماد على وسائل تربوية متطورة وفق معايير بيداغوجية مختلفة.

أما مركز التكوين بالتدرج، فيشتمل بالخصوص على التكوين بالتدرج في مهن نجارة الألمنيوم، والتلحيم ونجارة الخشب، والفصالة والخياطة، و الذي يتماشى مع الأهداف المتضمنة في مخططات عمل قطاع التشغيل والتكوين المهني في سعي لفتح باب الأمل أمام المنقطعين عن الدراسة بالسهر على تكوينهم في مهن تستجيب لحاجيات سوق الشغل.

وتاتي مختلف هذه المشاريع لتعزيز العرض الاجتماعي على مستوى مدينة البئرالجديد و الرقي بالرأسمال البشري وتحسين ظروف عيش الساكنة.

التاريخ: 2014/11/07
العدد: 9849

رسالة الأمة

الصفحة : 4

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون - السمارة تدعو إلى التصدي لكل أشكال العنف بالوسط المدرسي

العيون: أبيبك المحفوظ

شكلت الدعوة إلى تقاسم وظيفة التنشئة التربوية بين الأسرة والمجتمع والمدرسة والإعلام وكافة المتدخلين، أبرز التوصيات التي انبثقت عن اليوم الدراسي حول العنف المدرسي الذي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة بشراكة مع نيابة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ببوجدور، وفيدرالية جمعيات آباء وأولياء التلاميذ ببوجدور، يوم 4 نونبر الجاري، بمقر الفضاء الجمعوي ببوجدور.

وأوضحت الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء الذي عرف مشاركة عدد من أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون - السمارة وعبد العزيز بوحنتر النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية، ومندوب الصحة، وباشا مدينة بوجدور وممثلي السلطات الأمنية والدرك الملكي، الأساتذة والتلاميذ والأطر التربوية، ورؤساء مكاتب جمعيات آباء وأولياء التلاميذ ببوجدور، أن ظاهرة العنف المدرسي أصبحت عائقا يقف أمام تطوير منظومة التربية وتحسين المردود المدرسي، مما يستوجب مساهمة كل الأطراف لمعالجتها.

ومن جانبه ناشد الموساوي الخراشي رئيس الفيدرالية الإقليمية لجمعيات آباء وأولياء التلاميذ ببوجدور، الجميع للتصدي لهذه الظاهرة مشددا على ضرورة خلق قنوات تواصل بين الآباء والتلاميذ والمدرسين والإدارة المدرسية.

وأكد لحبيب الديماوي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، على حتمية التربية على حقوق الإنسان بداخل منظومة التربية والتكوين باعتبارها السبيل الوحيد والأمثل للتصدي لكل أشكال العنف والتمييز وتكريس احترام حقوق الإنسان بالوسط المدرسي.

يذكر أنه خلال هذا اليوم الدراسي، نظمت ورشتا عمل، خصصت الورشة الأولى لمناقشة العنف والمدرسة : أية علاقة وخصصت الورشة الثانية لمناقشة العنف والمجتمع وأثمرت مداخلات المشاركين من المدرسين والتلاميذ والأطر التربوية عن مجموعة من التوصيات الكفيلة بمحاربة العنف داخل الوسط المدرسي نذكر أبرزها :

تنمية ثقافة الحوار ومحاصرة ثقافة الكراهية والعنف وتفعيل دور النوادي التربوية.

الموازنة بين ثقافة الحقوق وثقافة الواجبات.

تنظيم أيام تحسيسية للتعريف بالظاهرة والعمل على محاصرتها بالطرق العلمية الحديثة.

جودة تكوين المدرسين والحرص على التكوين المستمر وتكريس ثقافة الواجب.

اعتماد بيداغوجيا القدوة.

وبشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، نظمت الشبكة النسائية لمناهضة العنف ضد النساء بالساقية الحمراء ووادي الذهب، حملة تحسيسية جهوية، وعقدت لقاءها الأول بمدينة بوجدور، يوم الاثنين 4 نونبر الجاري بمقر دار المواطن.

وقد عرف هذا اللقاء حضور فعاليات المجتمع المدني وفعاليات نسائية، أكدن خلاله على ضرورة توعية المجتمع بمبادئ مساواة المرأة والرجل في الحقوق والقطع مع الأدوار النمطية التي تنسب للمرأة والتي تحول دون تحقيقها للتنمية في جميع المجالات

وتم خلال هذا اللقاء الذي أطرته أم الفضلي مديرة مركز الاستماع أم السعد لدعم النساء ضحايا العنف، إلقاء عرض من طرف فتيحة العكري رئيسة الشبكة، حول المرجعية القانونية والحقوقية الدولية والوطنية لمناهضة العنف ضد النساء، وأدوار ومهام مركز الاستماع. بالإضافة إلى عرض ثاني ألقته مساعدة اجتماعية من الصحة ببوجدور حول معايير وإجراءات التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف داخل المستشفيات.

التاريخ: 2014/11/07
العدد: 3215
النهار المغربية
الصفحة: 6

وزان

فك العزلة عن ساكنة العالم القروي ومكافحة الهدر المدرسي

تم أول أمس الاربعاء بمدينة وزان ،في اطار اتفاقية شراكة بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ووكالة تنمية اقاليم الشمال وعمالة الاقليم ،تسليم 26 حافلة للنقل المدرسي و8 سيارات اسعاف ووحدات طبية متنقلة للجماعات القروية بالاقليم ، بقيمة مالية اجمالية تتجاوز 15 مليون درهما

واستفادت من هذه العملية ،التي اشرف عليها عامل إقليم وزان جمال عطاري ،الجماعات القروية لمجاعرة وتسروال وبريكشة وسيدي بوصبار وسيدي احمد الشريف وبني كلة وازغيرة وأسجن وسيدي رضوان ومصمودة وبوقرة وعين بيضاء . وقال عامل الاقليم في كلمة بالمناسبة إن هذه المبادرة تندرج في إطار تفعيل وأجرأة الشطر الاول من الاتفاقية الخاصة المبرمة بين الجماعات المعنية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ووكالة تنمية اقاليم الشمال من اجل دعم قطاعي التعليم والصحة

واضاف ان هذه المبادرة تروم فك العزلة عن ساكنة العالم القروي ومكافحة الهدر المدرسي وتشجيع الاطفال والفتيات القرويات على التمدرس ، وكذا تحسين المؤشرات الصحية والاجتماعية بإقليم وزان الذي وتقريب الخدمات الصحية من المواطنين خاصة منهم الذين يقطنون بالمداشر النائية ، والتقليص من نسبة وفيات الامهات والاطفال عند الولادة

وقد تم التوقيع على الاتفاقية من طرف

الماضي وتندرج في إطار المخطط الاقليمي التنموي 2017/2014 ،الذي سيتم إنجازه إجمالا بغلاف مالي يفوق 144 مليون درهم. وتم تخصيص غلاف مالي إضافي بقيمة 83 مليون درهم لإنجاز مشاريع تنموية واجتماعية ، في إطار الشراكة بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ووكالة تنمية اقاليم الشمال ومجلس جهة طنجة تطوان والمجلس الاقليمي لوزان. وتهم هذه المشاريع تعزيز النقل المدرسي بحافلات نقل

اضافية وتجهيز دار الامومة ومركز تصفية الدم ،اضافة الى انجاز مسالك وطرق قروية ومنشآت فنية وتزويد الساكنة القروية بالماء الشروب وتأهيل الاسواق القروية وتجهيز وتأهيل دور الطالب ودور الصانعة ومركز خاص بالأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وتحسين دخل بعض المهنيين في طار إعادة الإدماج الاجتماعي

التاريخ:2014/11/06
العدد: 9648

رسالة الأمة

الصفحة:الملحق التربوي

الأمن الوطني بسلا في رحاب المؤسسات التعليمية

■ تفعيلا لمقتضيات الشراكة المبرمة بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ومديرية الأمن الوطني، ودعما لتكريس السلوكات المدنية لدى الناشئة، وفي إطار تنفيذ البرنامج الذي وضعته النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بسلا، تم تنظيم لقاء تواصلي وتوعوي لفائدة تلميذات وتلاميذ مدرسة فاطمة الفهرية الابتدائية من الشهر المنصرم تحت إشراف مدير المؤسسة وبحضور عدد من الأطر التربوية، وقد قدم مؤطران مختصان من الأمن الوطني عرضا تحسيسيا لفائدة التلميذات والتلاميذ من أجل توعيتهم، وتلقينهم بعض المبادئ الهامة في السير والجولان، وتتوخى هذه الحملة جعل التلميذات والتلاميذ يكتسبوا ثقافة مرورية، والتعرف قواعد ونظام استعمال الطريق، وما ينبغي التحلي به من سلوك مدني واع وملتزم أثناء استعمال الطريق العمومي، وتجنبا لحوادث السير. وللإشارة، فبرنامج اللقاءات التواصلية يتضمن إضافة للسلامة الطرقية، التي تستهدف متمدرسي المؤسسات الابتدائية، مجالات أخرى كالعنف داخل المؤسسة، تناول المخدرات وجرائم الانترنت، من خلال لقاءات تواصلية مماثلة، سيستفيد منها تلاميذ وتلميذات السلكين الإعدادي والثانوي.

هابيل علي وحمر

التاريخ:2014/11/06
العدد:5430
الأحداث المغربية
الصفحة: 1

350 تلميذة وتلميذا يجسدون حدث المسيرة الخضراء بشوارع أكادير

إدريس النجار

جسدوا دور النساء والرجال والشيوخ والشباب في مسيرة جابت شوارع حي النجاح بأكادير يوم أمس. 350 من تلميذات وتلاميذ مجموعة مدارس ابتسام خرجوا صباحا في صفوف متراصة مجسدين رقم 350 ألف متطوع الذين لبوا نداء الحسن. ارتدى التلاميذ الطربوش الأحمر الوطني" و"الشان الشرقاوي" والملحفة الصحراوية، والجلباب السوسي، ومختلف الأزياء لتجسيد وحدة المغاربة وهم يسيرون تطوعا من مراكش صوب الصحراء المغربية.

الأعلام الوطنية الحمراء بنجمتها الخماسية وصور العائلة الملكية، زادت المشهد روعة وهي تلاعب تموجات الرياح التي عرفتها مدينة الانبعاث صباح أمس. مكبر الصوت الذي يتقدم المسيرة، استحضر حدث المسيرة من خلال الأغاني الوطنية المواكبة للمناسبة، مثل قطعة صوت الحسن ينادي بلسانك ياصحراء، وخالدة ناس الغيوان «العيون عيني». وعبره استمع التلاميذ لخطاب الحسن الثاني الشهير «إذا ستنطلق المسيرة الخضراء....»

التلاميذ بعد متابعتهم الشريط، قسموا الأدوار وجسدوا ملحمة المسيرة، لعبوا دور الشيخ والشاب والحامل والمرضعة، كما تؤكد فتحية الراضي. مكنهم الشريط من استعادة الذكرى وتملكهم الحماس ليعيشوا المسيرة بقلوبهم في زمان ومكان سيظل محفورا في ذاكرة كل مغربي.

التاريخ:2014/11/07
العدد:5431
الأحداث المغربية
الصفحة: 9

تلاميذ النفزاوية بالفداء يحتفلون بذكرى المسيرة

نبيل التاتي (صحفي متدرب)

اختار تلاميذ ثانوية زينب النفزاوية التابعة لنيابة التعليم بعمالة الفداء مرس السلطان بالدار البيضاء، أن يحتفلوا بذكرى المسيرة الخضراء بطريقة استعراضية، حيث نظموا صباح الأربعاء 5 نونبر الجاري بساحة المؤسسة حفلا شبه مسرحي، ارتدوا فيه اللباس الصحراوي، وحملوا الأعلام الوطنية، مذكرين كل من تتبع استعراضهم بأجواء آلاف المتطوعين المغاربة، الذين شاركوا في المسيرة الخضراء.

وقد جاء هذا الاحتفال التجسيدي من طرف تلاميذ ثانوية زينب النفزاوية تخليدا للذكرى 39 للمسيرة الخضراء، التي تصادف كل سنة 6 نونبر، حيث يحتفل الشعب المغربي باسترجاعه للصحراء من الاستعمار الإسباني بطريقة سلمية.

التاريخ: 2014/11/06
العدد: 10850

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 5

إشارات من خنيفرة

رؤساء مراكز امتحانات ينتظرون مستحقاتهم المالية

عاد عدد من مديري مؤسسات التعليم الثانوي بخنيفرة لتذكير الجهات المسؤولة بالسؤال حول مصير مستحقاتهم المالية كرؤساء مراكز امتحانات الدورة الثانية برسم السنة الدراسية 2012/ 2013، سيما في الوقت الذي حصل باقي زملائهم على هذه المستحقات، وقال احد المعنيين بالامر لـ «الاتحاد الاشتراكي» إنه كثيرا ما استفسر المصالح المختصة بالنيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية، وكانت هذه الاخيرة تكتفي بدعوته إلى معاودة الاتصال بها بين الفينة والاخرى من اجل التذكير، لذلك قبل ان تتم مواجهته بما يفيد «ان المسؤول الإقليمي عن قطاع التعليم قد امتنع عن قرار التعويض»، مؤكدا ان الأمر يهمه هو وثلاثة من زملائه الذين انتقلوا إلى نيابات مختلفة، ولم يفت نفس المدير الإشارة إلى انه «لم يتوصل بمستحقاته المتعلقة بالتعويضات الجزافية ايضا، ولم يوقع على الوثائق الخاصة بها لكون رئيس المصلحة النيابية المعنية رفض ذلك، شانه شان باقي زملائه الثلاثة المشار إليهم»، حسب قوله.

مدرسة المختار السوسي تتعرض للسرقة

استيقظ العاملون بمدرسة المختار السوسي بخنيفرة من جديد على تعرض مؤسستهم لعملية سرقة من طرف مجهولين، شملت عدة وسائل وأوازم تعليمية ورياضية، بينما لم يسلم مطبخ الإدارة المدرسية من عبث الفاعلين الذين لم يتم التوصل إلى هويتهم، وقد تمكنوا من اقتحام المؤسسة عبر القفز من فوق سورها على طريقة الأفلام السينمائية، ولعل مفاجأة الجميع كانت كبيرة في عدم تفطن الحراس الليليين، أثناء مسح المكان، من العثور على أية بصمة قد تساعدهم في فك لغز الفعل الإجرامي، وحينها لم يستبعد العاملون بالمؤسسة أن يكون الفاعلون قد استعملوا قفازات للحيلولة دون تعقب آثارهم، وتقول مصادر «الاتحاد الاشتراكي» إنها ليست المرة الأولى التي «يزور» فيها اللصوص هذه المؤسسة، بل إنها المرة الرابعة تقريبا، آخرها خلال غشت الماضي عندما تم اقتحام بعض الحجرات الدراسية والسطو على ما فيها من أشياء وستائر، وربما وراء عدم توفر المؤسسة على حارس ما يشجع اللصوص على زيارتها.

إعدادية الزاوية بآيت اسحاق من دون تجهيزات

لم تكتمل بعدُ فرحة تلاميذ آيت إسحاق إلى بم خنيفرة، بافتتاح «إعدادية الزاوية»، وذلك بسبب التأخر في دعمها بالتجهيزات الأساسية والبنيات التحتية، بحيث افتتحت أبوابها، حسب مصادر «الاتحاد الاشتراكي»، من دون طاولات ولا سبورات ولا لوازم إدارية ولا أجهزة معلوماتية، إلى جانب ما يهم اللوازم الرياضية والكتب المدرسية التي يحتاجها التلاميذ، كما أن مرافقها الصحية تفتقر لمستلزمات كافية، في حين لا يزال بابها الرئيسي غير مستقل عن قاعة الدرس اليومي، علما بأن عدد تلاميذها يتجاوز الألف. ولم يفت جمعية أمهات وآباء التلاميذ مراسلة النائب الإقليمي وقائد المنطقة في الموضوع، بينما سبق لساكنة القيادة أن سجلت وقفتين احتجاجيتين للجمعية المذكورة وأخرى لمجموعة من أبناء البلدة، فقامت الأكاديمية الجهوية بإرسال شاحنة محملة بعدد قليل من الطاولات لم يغط الحاجيات. وتقول مصادر من النيابة إنها مهتمة بهذه الأزمة وقد أخذت في تجهيز المؤسسة على مراحل في أفق معالجة المشكل.

أحمد بيضي

التاريخ:2014/11/06 العدد :3214	النهار المغربية	الصفحة: 6

أكادير

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة النسخة الثانية من تظاهرة جائزة حقوق الإنسان لفائدة أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان أول امس الثلاثاء بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير.

وتهدف هذه التظاهرة الحقوقية إلى تشجيع وتحفيز أندية التربية على المواطنة و حقوق الإنسان الفاعلية وترصيد تجاربها، كما ترمي إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية وترسيخ مبادئ وقيم التربية على المواطنة وحقوق الإنسان وتفعيل مضامين اتفاقية حقوق الطفل والمواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان بالإضافة إلى المساهمة في تفعيل أدوار الحياة المدرسية.وتسعى أيضا إلى انتقاء النوادي قصد المشاركة في المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان المزمع عقده في مراكش من 27 إلى 30 نونبر الجاري.وعرفت التظاهرة مشاركة تسعة نوادي وسيتم اعتماد معايير لانتقاء النوادي المتوجة من قبيل انخراط ومشاركة التلاميذ في تدبير النادي وتوفر النادي على خطة عمل، تنظيم الأنشطة وتخليد الأيام الوطنية والدولية وانخراط النادي في نشر ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المدرسي بالإضافة إلى اشتغال النادي بشكل دائم ومستمر.يذكر أن هذه الجائزة تأتي في إطار التعاون القائم بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر و البحث العلمي وتفعيلا لاتفاقية الشراكة المبرمة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة يوم 27 أبريل 2010.

التاريخ:2014/11/06 العدد: 9648	رسالة الأمة	الصفحة:الملحق التربوي

إرساء وحدة جهوية للافتحاص الداخلي بأكاديمية جهة دكالة عبدة

■ في إطار الحكامة تم إرساء وحدة جهوية للافتحاص الداخلي على مستوى الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة دكالة عبدة، وقد تم تحديد أهدافها وكذلك المهام المنوطة بها، و تم أيضا الشروع في افتحاص عينة من الصفقات برسم السنتين الماليتين 2011 و 2012، مع الإشارة إلى أن كلفة الصفقة المتعلقة بإرساء محاسبة عامة وتحليلية قد بلغت قيمتها 669.600 درهم، مدتها التعاقدية 12 شهرا و هي تمثل هدف المرحلة الثالثة في عملية الافتحاص وتسبقها مرحلتان اثنتان حددت أهدافهما في دراسة الوضع وإعداد القوائم المالية الافتتاحية للأكاديمية المذكورة، أما برسم 2014 فقد تم إعداد برنامج عمل لتتبع تنفيذ توجيهات المجلس الأعلى للحسابات وكذا الشروع في عملية افتحاص هياكل اكاديمية جهة دكالة عبدة و وحداتها التنظيمية.

هذا، وتجب الإشارة إلى أن تطورا إيجابيا عرفته اعتمادات الأكاديمية المفوضة بانتقالها من 51 مليون درهم مسجلة سنة 2008 إلى 192 مليون درهم برسم 2012، قبل أن تنخفض لتصل إلى 152 مليون درهم برسم 2013، علما أن اعتمادات الاستغلال المفوضة بالأكاديمية المذكورة قد بلغت قيمتها برسم 2014 ما مجموعه 157 مليون درهم فيما بلغت اعتمادات الاستثمار المفوضة برسم السنة ذاتها 314 مليون درهم.

بوشعيب احنيش

التاريخ: 2014/11/06
العدد: 608
الأخبار
الصفحة : 2

إغلاق دار الطالب بقصبة تادلة يحرم أزيد من 100 تلميذ من مواصلة الدراسة

قصبة تادلة: محمد البصيري

لازالت أبواب دار الطالب والطالبة بمدينة قصبة تادلة، موصدة لحد الآن في وجه نزلائها ونزيلاتها بعد حوالي شهرين من انطلاق الموسم الدراسي، حيث تم حرمان حوالي مائة تلميذ وتلميذة متحدرين من أوساط اجتماعية هشة وفقيرة من ضواحي المدينة، من مواصلة دراستهم. وذكرت مصادر «الأخبار»، أن عددا من التلاميذ والتلميذات المستفيدين من خدمات هذه المؤسسة الاجتماعية، لاقوا صعوبة بالغة في استكمال دراستهم، حيث لجأ بعض الآباء والأولياء إلى كراء بيوت بأحياء شعبية لضمان تمدرس فلذات أكبادهم، أو اللجوء إلى بعض أقربائهم لاحتضانهم، فيما كان مصير البعض التوقف عن الدراسة بسبب الظروف المعيشية الصعبة.

هذا وأكد رئيس الجمعية المشرفة على دار الطالب والطالبة بقصبة تادلة لـ «الأخبار»، أن هذه المؤسسة تعيش أزمة مالية خانقة مع بداية هذا الموسم، مشيرا إلى أنها لم تتوصل كالمعتاد بمنح التعاون الوطني والمجلس البلدي والمجلسين الإقليمي والجهوي، وباتت بالتالي عاجزة عن تقديم خدماتها للنزلاء والنزيلات وتأدية أجور العاملين بها والتي تلتهم ثلث الميزانية.

وأضاف رئيس الجمعية أن دار الطالب والطالبة بمدينة قصبة تادلة، لا تتلقى أي دعم أو مساهمة من قبل المحسنين وتعتمد كليا على منح الجهات المذكورة.مشيرا إلى أن الجمعية التي تسهر على تدبير شؤون هذه المؤسسة، راسلت السلطات المحلية والإقليمية ومختلف الأطراف المانحة للدعم المادي، وأشعرتها بالوضعية المادية المقلقة لهذه المؤسسة الاجتماعية، ملتمسة منها التعجيل بتحويل منح الدعم من أجل تمكين النزلاء والنزيلات من مواصلة دراستهم وتفادي تبعات الهدر المدرسي.

التاريخ:2014/11/06 العدد: 7368	بيان اليوم	الصفحة:7

تارودانت

عدم التحاق أستاذة للغة العربية بعملها

يخرج آباء وأولياء تلامذة مدرسة الإمام مالك للاحتجاج

■ هشام الهواري

قام آباء وأولياء تلامذة مدرسة الإمام مالك بتارودانت، بداية الأسبوع الجاري بمنع أبنائهم من الالتحاق بصفوف الدراسة احتجاجا على عدم تلبية مطالبهم بتوفير أستاذة للغة العربية للمستوى الرابع.

وبالموازاة مع ذلك، تجمهر آباء وأولياء التلاميذ الغاضبون، أمام المؤسسة بعد أن استنفذوا جميع محاولات المطالبة بتعويض أستاذة اللغة العربية للمستوى الرابع وهي زوجة أحد المسؤولين الأمنيين لم تلتحق منذ بداية هذا الموسم الدراسي بعملها.

هذه الحركة الاحتجاجية استنفرت القوى الأمنية بالمدينة والتي حضرت معززة بسيارات القوات المساعدة.

وقد استهل باشا المدينة هذا التدخل بالتهديد والوعيد للآباء وأمهات وأولياء التلاميذ وممثلي المجتمع المدني، الشيء الذي ولد سخطا عارما ومزيدا من الاحتقان بين المحتجين، ولتهدئة الوضع وتلطيف الأجواء تدخل رئيس المنطقة الأمنية ومسؤولي النيابة الإقليمية لتهدئة الأجواء والسماح للتلاميذ بالعودة الى أقسامهم قبل أن يتعهد النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية بإقليم تارودانت بتعويض الأستاذة المتغيبة.

التاريخ:2014/11/06 العدد: 1247.	الأسبوع الصحفي	الصفحة :20

تاونات

من أجل العودة لأقسام الدراسة!!

○ الأسبوع

وجه آباء وأولياء أمور تلاميذ وتلميذات إحدى الفرعيات بجماعة «ارغيوة» دائرة تاونات، رسالة إلى النائب الإقليمي لوزارة التعليم، معلنين من خلالها عن توقف أبنائهم عن الدراسة ابتداء من يوم 30 أكتوبر 2014، إلى حين توفر الشروط المطلوبة واللازمة لاستئناف التلاميذ دراستهم في ظروف سليمة. وأضافت الرسالة المذيلة ببعض توقيعات أن الفرعية تشهد وضعية مزرية من حيث البنية التحتية والخصاص في الأطر التعليمية، الشيء الذي ينعكس سلبا على العملية التربوية بالمؤسسة، إذ «بات أبناؤنا مزدحمين داخل الأقسام المشتركة، بسبب تجمع مستويين أو أكثر»، حسب نص الرسالة.

وطالب المشتكون في ذات الرسالة من النيابة الوصية عن التعليم بتوفير الأطر التعليمية لسد الخصاص الحاصل في المؤسسة، وفك الأقسام المشتركة، وإحداث حجرات للدراسة، وترميم الأقسام المتوفرة وتعبئتها بالتجهيزات الضرورية.

التاريخ:2014/11/06
العدد:5430
الأحداث المغربية
الصفحة: 5

احتجاج 270 من آباء التلاميذ بالكارة أمام مندوبية التعليم

◆ برشيد : نور الدين عبقاوي

احتج يوم أمس الثلاثاء حوالي 270 من آباء و أولياء تلاميذ الثانوية التأهيلية عثمان بن عفان، بالكارة أمام مندوبية التعليم بإقليم برشيد، بسبب إغلاق مطبخ داخلية المؤسسة.

حسب وصف آباء و أولياء تلاميذ الثانوية التأهيلية عثمان بن عفان، بالكارة الذين احتجوا أمس الثلاثاء أمام مندوبية التعليم بإقليم برشيد، فإن الوضع كارثي بداخلية المؤسسة، التي لم يتم الانتهاء من الأشغال بها بسبب توقف المقاول الذي لم يتوصل بمستحقاته، و قد استقبل المندوب الإقليمي آباء التلاميذ المحتجين بمكتبه على شكل دفعات، كما استدعى مدير الثانوية لإقناع الآباء، الذين هدد العديد منهم و خصوصا آباء التلميذات بمقاطعة الدراسة، و قد صرح أحد الآباء لجريدة «الأحداث المغربية»، قائلا أن الوضع كارثي بداخلية المؤسسة و يهدد أرواح التلاميذ بسبب الأشغال الغير منتهية، و أن المطبخ مغلق، -مضيفا- أنه لا يمكن أن يترك ابنته بالشارع نهارا، لأن المؤسسة لا تسمح لهم في الولوج إلى الداخلية إلا ابتداء من السادسة مساء، و مغادرتها على الساعة السابعة صباحا، و قد وعد المندوب الإقليمي للتعليم آباء التلاميذ بتسوية الوضع في أقرب وقت.

التاريخ: 2014/11/07
العدد: 2522

المساء

الصفحة: 2

سنتان حبسا لمدير مدرسة هتك عرض قاصر بخيرية الرباط

الرباط
مصطفى الحجري

حسمت محكمة الاستئناف بالرباط، أول أمس، في قضية الاعتداء الجنسي الذي طال 12 فتاة من نزيلات إحدى الخيريات بالرباط، بالحكم على مدير مؤسسة تعليمية ابتدائية بسنتين حبسا نافذا، بعد إدانته بتهمة «هتك عرض قاصر أقل من 12 سنة».

وأدخلت هيئة الحكم ملف القضية للمداولة بعد جلسات متعددة تم فيها الاستماع للضحايا وللمتهم، الذي أصر على إنكار التهم المنسوبة إليه، وأكد أنه كان يتعامل مع تلميذات المدرسة مثل بناته، وأن هذا الملف مفبرك بهدف تشويه سمعته.

ووصفت نجية أديب، رئيسة جمعية «ما تقيش ولادي» التي تبنت الملف، الحكم الصادر بالمهزلة، وبأنه «محرقة لحقوق الطفل»، وأكدت أنها ستتجه لاستئنافه.

وكانت هذه القضية قد تفجرت بعد شكاية تقدمت بها نجية أديب للوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بالرباط، تضمنت معطيات صادمة حول ما وصف بـ«اعتداءات جنسية»، طالت طفلات صغيرات، إما يتيمات أو متخلى عنهن، ممن يتابعن دراستهن بمستويات متباينة، ما بين المستوى الرابع والسادس ابتدائي، بعد أن أجبرن على الرضوخ لممارسات شاذة، داخل مكتب المدير، وفي بعض الفصول الدراسية.

واستمعت الفرقة الولائية للشرطة القضائية بالرباط، في وقت سابق، لعدد من مسؤولي الخيرية، ولنجية أديب، التي أكدت بأنها استبقت الشكاية بالاستماع لبعض الضحايا، حيث قدمت 12 طفلة إفادات حول الممارسات التي كانت تتم داخل المؤسسة التعليمية من طرف المتهم، الذي لم يتردد، حسب تصريحات الضحايا، في تمزيق ثيابهن الداخلية في عدد من الاعتداءات التي تمت، وهو ما دفع إحدى ضحاياه إلى عضه في يده من أجل التخلص من قبضته، فيما أكدت أخرى أنها حاولت مرة تخليص زميلة لها قام بالاعتداء عليها جنسيا أمامها، قبل أن يحين دورها وتتعرض لهتك العرض.

وأكد الشكاية ذاتها الموجهة للوكيل العام للملك أن المسؤول التربوي كان يهدد ضحاياه بمنحهن نقطا موجبة للرسوب في حال إفشاء ما يقع بالمؤسسة، قبل أن تنكشف هذه الفضيحة بعد أن تجرأت ضحية تبلغ من العمر 11 سنة على الكلام، بعد إصابتها بعقدة نفسية جعلتها تعجز عن النطق بشكل سليم، لتفصح للمسؤولين عن الخيرية عن الفضائح التي تتم داخل المدرسة.

التاريخ:2014/11/06 العدد: 608	الأخبـــار	الصفحة : 5

السراح المؤقت لمتهم بسرقة طاولة من مؤسسة تعليمية بطنجة

طنجة: رشيد عبود

علمت «الأخبار» من مصادر مطلعة، أن المحكمة الابتدائية بطنجة، قضت، أول أمس الثلاثاء، بمنح السراح المؤقت لمتهم وخطيبته، المعتقلين بالسجن المحلي بطنجة، على خلفية اتهامهما بسرقة طاولة مؤسسة عمومية. وأكدت مصادر «الأخبار»، أن المحكمة منحت السراح المؤقت للمتهم وخطيبته مقابل كفالة مالية قدرها 10000 درهم تضامنا في ما بينهما، وحددت جلسة المحاكمة المقبلة في 23 من الشهر المقبل. وكان المتهم (ع. ب) قد اعتقل في حدود الساعة الواحدة من صبيحة الأحد 19 أكتوبر الماضي، إلى جانب خطيبته (ن.س) وأخيه (ن.ب)، بالإضافة إلى صاحب عربة متخصصة في نقل الأثاث بمدينة طنجة، وذلك بعد ما وجهت لهم النيابة العامة تهمة «السرقة» و«التستر على السرقة»، حيث تم الاحتفاظ، طبقا لذلك، بعبد الحليم البقالي وخطيبته رهن الاعتقال الاحتياطي، ومتابعة شقيقه والسائق في حالة سراح مؤقت. وكانت هيئة دفاع المعتقلين قد أفادت في حينه، أنه وبعد تقديم جميع المعتقلين أمام الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بطنجة، الاثنين الموالي لحادثة الاعتقال، قرر إحالتهم على المحكمة الابتدائية لعدم الاختصاص، حيث قررت النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية للمدينة ذاتها متابعة المتهمين في حالة اعتقال، بعد أن قامت بإطلاق سراح شقيقه وسائق عربة حمل الأثاث في حالة سراح بعد انتهاء مدة الحراسة النظرية.

التاريخ:2014/11/07 العدد: 2522	المساء	الصفحة: 2

ملثمون مسلحون بالسيوف يثيرون الرعب في صفوف التلاميذ والمارة بتمارة

الرباط
ح.ب

أثار عشرات الملثمين، عشية أول أمس الأربعاء، الهلع والرعب في صفوف تلاميذ ثانوية ابن خلدون الموجودة بحي الفردوس بتمارة، تزامنا مع وقت خروج التلاميذ من المؤسسة.

وحسب المعطيات التي توصلت بها «المساء»، فقد حاصر مجموعة من الملثمين، ينتمون إلى فئات عمرية مختلفة، حاملين بأيديهم السيوف والساطورات، المؤسسة التعليمية، ما خلق حالة من الفزع في صفوف التلاميذ والأساتذة، الذين اضطروا إلى الفرار مخافة الاعتداء عليهم.

وأضافت مصادر «المساء» أن بعض التلاميذ لم يستطيعوا الخروج من الثانوية وظلوا محاصرين بداخلها إلى حين مغادرة العصابة الملثمة المكان، بعد علمهم أنه تم استدعاء عناصر الأمن، حيث اختفوا عن الأنظار وتوجهوا إلى مكان مجهول دون أن يتم توقيف أي عنصر منهم.

مصادرنا أكدت أن أسر وأولياء التلاميذ يستنكرون غياب الأمن بمحيط المؤسسات التعليمية، خاصة أن هناك الكثير من الأحداث التي تشهدها المدارس، والتي تهدد سلامة وأمن التلاميذ والمدرسين والعاملين بها، ناهيك عن انتشار ظواهر أخرى بالمحيط على رأسها الاتجار في الممنوعات واستدراج تجار المخدرات والقرقوبي لفئة التلاميذ من أجل الترويج للممنوعات.

وفي السياق ذاته، أبدت أسر التلاميذ تخوفها من تكرار مثل هذه المشاهد التي تدخل الرعب في نفوس أبنائها، مطالبة بضرورة تكثيف عمل الدوريات الأمنية بالقرب من المؤسسات التعليمية، والتركيز على تلك التي أضحت تعتبر نقط سوداء بالمدينة.

التاريخ:2014/11/07
العدد:5431

الأحداث المغربية

الصفحة: 5

وفاة أستاذة وحيدة بمنزلها بسيدي سليمان

◆ سيدي سليمان: مصطفى بريول

لم تستفق مدرسة ازهانة بطاقمها الإداري والتربوي بعد، من فاجعة خبر مغادرة زميلتهم إلى دار البقاء، إلا بصعوبة، لكنها غادرت دون سابق إنذار بعد مرض أنهك قواها، وهزمها في آخر لحظات حياتها دون رحمة وهي تقاوم وحيدة بشقتها، إلى أن فقدت كل روابطها بالحياة .

امرأة في عقدها الخامس، عينتها وزارة التربية الوطنية، بمدرسة ازهانة نيابة سيدي سليمان، منذ عقدين من الزمن أو يزيد بقليل، لتستأجر شقة صغيرة تاركة عائلتها الصغيرة بالدار البيضاء، كانت تقوم بزيارتها من حين لآخر، لكنها زيارات نادرة بعد فقدان أبويها، عاشت حسب رواية زميلاتها ظروفا قاسية، تارة مادية وتارة أخرى مرضية، لتجد نفسها وحيدة حتى في بعض الأعياد، لم تتأخر عن عطائها التربوي بالمؤسسة التي تعمل بها،ولم تتغيب عن تلاميذها إلا نادرا رغم علتها .

توارت عن الأنظار صبيحة يوم الإثنين، وتخلفت عن موعد الدرس، ولم تظهر بابتسامتها المعهودة، ولم تبادر كعادتها إلى التحية كما عودت زميلاتها ...سألن عنها ..لا خبر.. هاتفنها مرات ومرات، لكن هاتفها ظل يرن ولم تلتقطه صاحبته لتجيب، من هنا تسرب القلق، وتزايد الخوف، وكثرت الهواجس، وعاشت مدرسة ازهانة بكل طواقمها على إيقاع طرح كل الاحتمالات الممكنة، فاستقر قرارهم جميعا إلى إخطار المنطقة الأمنية بالمدينة لفك لغز اختفاء الأستاذة.

تحملت الأجهزة الأمنية مسؤوليتها، واتخذت كل تدابيرها القانونية وتوجهت على الفور إلى شقة الأستاذة، لتكتشفها شبه جثة هامدة نقلت على إثرها إلى المستشفى الإقليمي بالقنيطرة، وهناك لفظت آخر أنفاسها، انتهت قصة أستاذة ودودة ومحبوبة، لكنها قصة لازالت تروى عند زميلاتها، وذكرى لن يطويها إلا بعض من النسيان

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

إعـــلان

امتحانات الكفاءة المهنية برسم سنة 2014

تعلن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني أنها ستنظم يوم 26 دجنبر 2014 امتحانات الكفاءة المهنية لفائدة موظفيها من غير أطر هيأة التدريس المستوفين للشروط النظامية المطلوبة في المترشحين.

وتهم هذه الامتحانات التي حدد لها يوم 5 دجنبر 2014 كآخر أجل لإيداع الترشيحات، هيأة الدعم الإداري والتربوي والاجتماعي وهيأة التوجيه والتخطيط التربوي وهيأة التسيير والمراقبة المادية والمالية وهيأة المتصرفين وهيأة المحررين.

كما تهم هيأة المساعدين الإداريين وهيأة التقنيين وهيأة المساعدين التقنيين وهيأة المهندسين.

ويمكن الاطلاع على الشروط النظامية المطلوبة بالنسبة لكل هيأة والمناصب المالية المخصصة لها وكذا مواد الاختبارات ومدد إنجازها وكذا مراكز الامتحان بموقع الوزارة الإلكتروني : www.men.gov.ma.

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتكوين المهني

إعـــلان

امتحانات الكفاءة المهنية برسم سنة 2014

تعلن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني أنها ستنظم يوم 26 دجنبر 2014 امتحانات الكفاءة المهنية لفائدة موظفيها من غير أطر هيأة التدريس المستوفين للشروط النظامية المطلوبة في المترشحين.

وتهم هذه الامتحانات التي حدد لها يوم 5 دجنبر 2014 كآخر أجل لإيداع الترشيحات، هيأة الدعم الإداري والتربوي والاجتماعي وهيأة التوجيه والتخطيط التربوي وهيأة التسيير والمراقبة المادية والمالية وهيأة المتصرفين وهيأة المحررين.

كما تهم هيأة المساعدين الإداريين وهيأة التقنيين وهيأة المساعدين التقنيين وهيأة المهندسين.

ويمكن الاطلاع على الشروط النظامية المطلوبة بالنسبة لكل هيأة والمناصب المالية المخصصة لها وكذا مواد الاختبارات ومدد إنجازها وكذا مراكز الامتحان بموقع الوزارة الإلكتروني : www.men.gov.ma.

التاريخ: 2014/11/06
العدد: 1516

أخبار اليوم المغربية

الصفحة: الاخيرة

تـأمين الزمـن المـدرسـي

صار موضوع الزمن المدرسي وتوسيع بنية المؤسسة وفضاءات الاستقبال، بدءا من المتعلمين والفاعلين التربويين وآباء وأولياء التلاميذ... ومشروع المؤسسة والأنشطة الموازية، وتفعيل الأندية التربوية، والشراكة كرافعة أساسية للمؤسسة نحو التنمية المستدامة، وتحقيق الجودة التعليمية... إلخ، أحد المداخل الأساسية والأوراش الاستراتيجية الكبرى لتحقيق غايات وأهداف المخطط الاستعجالي بشكل عام، وتأهيل الفعل التربوي والارتقاء بالعملية التدريسية بشكل خاص.

■ الحسين ويا ■

إذ لا يخفى على أحد أهمية الزمن وإيقاعاته السريعة في بناء الحضارة الإنسانية فبالأحرى إنجاح العملية التدريسية، وبالتالي تمييز مدرسة النجاح -ذات المقاربة الاجتماعية والرهان الجماعاتي والحداثي- عن مدرسة الماضي. ولهذا الغرض وذاك، شغل الزمن المدرسي مساحة واسعة في الحياة المدرسية للمتعلم المغربي.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو:

من هو الطرف المعني بالزمن المدرسي؟ هل هي الإدارة التربوية أم الفاعل التربوي أم المتعلم؟

ما هي ضمانات تأمين الزمن المغربي؟

للإجابة عن هذه الإشكالات الصغرى أرى أنه من الضروري استحضار العناصر التالية: ثالوث العملية التعليمية، السلطة البيداغوجية ، تطوير التجهيزات، الارتقاء بالعرض التربوي.

-1 ثالوث العملية التعليمية، وأقصد بها:

* الإدارة التربوية: تعد الإدارة التربوية الإطار القانوني والتربوي والخدماتي التي تراقب مواظبة الفاعلين التربويين وغيابهم وتهيئ الفضاءات لضمان نجاح سير العملية التدريسية، وتقديم الخدمات لآباء وأولياء التلاميذ، ولكل من قصد المؤسسة. كما تترأس الاجتماعات وتهيكل المجالس- كمجلس التدبير ومجلس الأساتذة، وتشرف على انتخاب مكاتب الجمعيات، كجمعية آباء وأولياء التلاميذ، والجمعية الرياضية، وجمعية التعاون المدرسي، وتبحث عن الشراكات الفاعلة والموازنة للنهوض بالمؤسسة والدفع بها نحو الإشعاع والتنمية... وغيرها من الأدوار والمهام التي تتطلبها مدرسة الألفية الثالثة، باعتبار أن كل ما تعرفه المؤسسة من حيوية وتجديد للفريق التربوي - ديناميو الحياة المدرسية- وضخ دماء جديدة؛ سواء في المجالس أو في مكاتب الجمعيات، إنما هو في الواقع لصالح الطفل المتعلم المغربي، استنادا لمضامين الميثاق الوطني للتربية و التكوين- الوثيقة المرجعية- وكل المواثيق الدولية الخاصة بحماية الطفولة من الاستغلال الجنسي والاجتماعي والاقتصادي، وصيانة حقوقه وكرامته.

إن حرص الإدارة التربوية على تأمين الزمن المدرسي للمتعلم وحمايته من كل أشكال العنف والمعاملة السيئة التي يتضمنها القانون الداخلي للمؤسسة والتشريع المدرسي؛ إنما تهدف أساسا إلى غرس الثقة والمحبة في نفسية المتعلم نحو وسطه الدراسي، مما سيدفع به لا محالة إلى الدفاع عن اسمها والانخراط في كل ما من شأنه أن يلمع صورتها ويرفع من قيمة عطاءاتها وخدماتها.

× الفاعل التربوي: تلعب ديناميكية الأستاذ مع تلاميذه داخل الفصل الدراسي دورا بيداغوجيا واستراتيجيا في تحبيب الدراسة للمتعلم وتشويقه إذ بقدر ما يكون المدرس محافظا على الوقت من الهدر والضياع، منفتحا على تلاميذه، منصتا، محفزا، متسامحا، موزعا للأدوار، مساعدا لهم على تحصيل المعلومة والمعارف وكسب الكفايات النوعية والقيم الإنسانية النموذجية. وعلى رأسها التربية على المواطنة والسلوك المدني، كان المتعلم فخورا ومعتزا بالرسالة التربوية، ومستثمرا لوقته في كل ما يخدم صالح مؤسسته وأصدقائه.

* المتعلم: من الخطأ والتقصير الاعتقاد بأن المتعلم يوجد خارج ما يسمى بمسألة أو مسؤولية تأمين الزمن المدرسي، بل وغير معني به على الإطلاق، وذلك للاعتبارات التالية:

- حديث السن؛ أي قاصر، والقاصر سواء في القانون المدني أو الجنائي هو الذي لم يبلغ سن الرشد القانوني بعد، أي 18 سنة شمسية كاملة، أو الأهلية الجنائية وفق الفصل 140 من القانون الجنائي.

- تعد مسؤولية الزمن من تدبير الإدارة المركزية التي تمتلك سلطة التنظيم والمراقبة والمحاسبة.

- الزمن مسؤولية المدرس الذي يمتلك سلطة الإشراف على الفصل الدراسي بصفة عامة.

كل هذه الأحكام والتقييمات لا تصل إلى عمق رهانات الإصلاح الحالية التي جعلت المتعلم في قلب الأحداث وصميم العملية التدريسية.

إذ لا يمكننا أن نتحدث اليوم عن تأمين الزمن المدرسي في الوقت الذي يدير فيه المتعلم ظهره لفعل التعلم وللمدرسة بشكل عام. فإنجاح هذه الاستراتيجية بات مرهونا بمدى فاعلية المتعلم ورغبته في الاستجابة للعرض التربوي. بعد الإشارة إلى عامل ثالوث العملية التعليمية وتبيان إلى أي حد يتحكم هذا الأخير، ويمتلك القدرة على احتواء الزمن المدرسي وتأمينه، سأعرج إلى الحديث عن عناصر أخرى ليس باعتبارها أوراشا ذات دلالات وأهداف مميزة فحسب؛ وإنما باعتبارها وحدات ذات ارتباط وثيق بالزمن المدرسي، إن لم أقل لا حديث ولا أهمية للزمن بدونها، فالزمن المدرسي، باختصار، يتغذى وتنمو قيمته، وتتطور مكانته بفضل حضور هذه الوحدات والعناصر، وذلك على حسب الترتيب والأولوية التالية:

مجموعة كبيرة من مؤسساتنا التعليمية تشكو من ضعف حاد في طاقتها الإستيعابية؛ لاسيما عندما يريد عدد من التلاميذ متابعة دراستهم بها، ويجدون الباب موصدا في وجوههم بدعوى «كلشي عامر»

-1 توسيع البنيات وتأهيل فضاءات المؤسسات التعليمية: إن أكبر تحد تعليمي/ تربوي تعيشه المنظومة التربوية هو السعي نحو إيجاد بديل لما أفسدته تصورات الماضي؛ سواء من حيث التخطيط أو التصميم أو البناء، أي ضمن ما يعرف -اليوم- بالهندسة والفن المعماري، لأن الملاحظ هو أن مجموعة كبيرة من مؤسساتنا التعليمية تشكو من ضعف حاد في طاقتها الاستيعابية؛ لاسيما عندما يريد عدد من التلاميذ متابعة دراستهم بها، ويجدون الباب موصدا في وجوههم بدعوى -كلشي عامر-. وهو الضعف الذي يلاحظ لدى زائرها؛ سواء من حيث عدد حجراتها الدراسية أو من حيث مرافقها الصحية، أو من حيث القاعات المعدة للأنشطة الموازية أو للاجتماعات أو للمطالعة والتواصل والاخبار. وبناء عليه بات من المؤكد -أمام التحولات التي يعرفها العالم في حقل التربية والتعليم- أن تقوم وزارة التربية الوطنية بإصلاح كل هذه العيوب المورونة، أو بإحداث مؤسسات تعليمية تتلاءم ومتطلبات سيرورات التعلم الحديثة.

بالفعل، كلما كانت فضاءات المؤسسة موسعة ومثيرة لفضول المتعلم العلمي والمعرفي والوجداني بناء على ما تحتويه هذه الحجرات من تجهيزات وتنظيم وصيانة... كلما كان المتعلم مندفعا نحو الرغبة الجامحة في محبة مؤسسته والمحافظة

التاريخ: 2014/11/06
العدد: 1516

أخبار اليوم المغربية

الصفحة: الاخيرة

على الزمن المدرسي من الهدر والضياع؛ أي عكس ما حصل -تماما- في الثلاثة العقود الأخيرة، حيث صارت ظاهرة التسرب الدراسي حديث الخاص والعام، وأولى مميزات نظامنا التعليمي، وغني -هنا- عن التذكير بآثارها الوخيمة على صورة بلادنا في المحافل الدولية.

-2 مشروع المؤسسة: لا يمكننا أن نتخيل مؤسسة تربوية تدير أعمالها وتقوم بمهامها بصورة عفوية أو تعتمد فيها على النقل والتقليد إن شئنا، مؤسسة لا تستحضر من حكامة التسيير والتدبير سوى تسجيل التلاميذ الجدد، واستقبال القدامى وتنظيمهم عند الدخول والخروج، مع منح الشواهد المدرسية لمن يطلبها من الآباء والأمهات، وتوزيع الطباشير، تماما، كما تختزل مكاتب جماعاتنا الحضرية والقروية سياسة التدبير للمرافق الجماعية في إصلاح الإنارة العمومية، وتزيين المدينة بالرايات والأعلام الوطنية أثناء حلول عيد من الأعياد الوطنية. والحال أن مثل هذه التدابير الشكلية هي السبب الأول والأخير في قتل التنمية المحلية، والوصول ببلادنا إلى شاطئ الأمان الذي يتمثل في تحقيق النهضة الشاملة.

فمشروع المؤسسة أصبح قرارا وضرورة تربوية/تعليمية لا تهاون فيها، ولا تحتمل أي تقصير. بعبارة أخرى يمكن اعتبار مشروع المؤسسة أو برنامجها العام بمثابة خارطة الطريق التي تتوق المؤسسة من خلالها إلى الخروج من الوضعية الصعبة -وضعية الجمود والروتين اليومي- إلى تحقيق الرهانات المرصودة، بدءا بتحقيق الحكامة الجيدة، ومرورا بالجودة التعليمية، وانتهاء بإنجاح عملية انفتاح المؤسسة على محيطها الخارجي؛ سواء على المستوى القريب أو المتوسط أو البعيد. ونقصد بالمشروع مجموعة من الأفكار والمعلومات والتصورات ذات الصلة بالفعل التربوي التي يتوخى أصحابها -من خلالها- النهوض بالمؤسسة وجعلها في مصاف المؤسسات التي تحظى بالتشجيع والإشادة، ليس من طرف الدوائر المسؤولة فحسب؛ وإنما أيضا من طرف الساكنة التي تتواجد في ترابها هذه المؤسسة. إنه النجاح والتطور الذي سيشعر المتعلم والأسرة المغربية جمعاء بأن المدرسة المغربية جزء لا يتجزأ من المجتمع وتنميته.

تتنوع مشاريع المؤسسات التعليمية بتعدد مواردها البشرية وتنوع طاقاتها الفكرية ومصادرها التمويلية - كل حسب طاقته- باعتبار أن هناك مشاريع لا تحتاج إلى درهم واحد من المصاريف، وكمثال على ذلك:

* مشروع المكتبة الذي يمكن لأية مؤسسة صغيرة أو كبيرة، قديمة أو حديثة العهد أن تتغلب عليه، عن طريق لفت انتباه متعلميها إلى التبرع بقصة أو كتاب واحد لكل تلميذ.

-3 الأندية التربوية: وتعتبر بحق الدعامة الأساسية والرافعة القوية التي بموجبها يمكن للمؤسسة التربوية أن تستعيد عافيتها التربوية والإشعاعية، وتساهم -إلى حد كبير- في إشراك المتعلم وتحفيزه على الانخراط في جميع قضايا وأنشطة مؤسسته، وهو الحضور الذي يتطلب منه تحمل المسؤولية واستثمار موارده الداخلية والخارجية للحصول على نتائج وحلول ناجحة، وهو الفعل الذي أصبح يتدرب عليه المتعلم تدريجيا مع تطبيق بيداغوجيا الإدماج باوساطنا التعليمية. إن منافع الأندية التربوية وعائداتها على المتعلم والمؤسسة التعليمية، بشكل عام، لا حد لها -منذ نزول المذكرات الوزارية إلى المؤسسات بهذا الخصوص- إلى اليوم. فالأندية التربوية - شئنا أم أبينا- هي المدخل والمخرج الأساسي لضمان استمرارية حيوية المؤسسة ونجاحها، وهي السبيل الوحيد لإكساب المتعلم مجموعة من الكفايات، وعلى راسها الكفاية اللغوية والتواصلية والتشاركية والثقافية والأخلاقية.

ترى إلى أي حد تستحضر مؤسساتنا التعليمية إيجابيات ومقاصد هذه العناصر أو الأوراش السابقة ضمن أجندتها التدبيرية؟ مهتم بشؤون الطفولة

التاريخ: 2014/11/07
العدد: 3215

النهار المغربية

الصفحة: 1

إجبار ثم استفسار ثم تنويه

في فترة وجيزة وقياسية، وصلت إلى المؤسسات التعليمية ببلادنا ثلاث قطع قرطاس متناقضة، وضاحكة على الذقون؛ والغريب في الأمر، أن من صاغوها اعتبروا أهل التربية والتعليم، وكأنهم جهلة قوم، وعوامُ أناس، فيما رجال التعليم منهم ومدرسو لغة، ومنهم كتاب، ومفكرون، ونقاد: فهم ضمير الأمة،ومعلموها بشكل عام، ومن الصعب خِداعهم أو التحايل عليهم..

نزل على المؤسسة التعليمية، غضب بنكيران، متمثلا في مرسوم جاف ومتجهّم، يجبر المتقاعدين على الاستمرار في العمل إلى غاية نهاية السنة الدراسية، ليخفي عن الشعب حقيقة من كانوا وراء هذا الخصاص، ولكي ينفض يديه من تشغيل شباب بشهادات عليا، كان من المفروض لو توفرت الوطنية الصادقة، والتخطيط المحكم، والدقة في النظرة المستقبلية أن يحلّوا مكان المتقاعدين الذين أدوا واجبهم كاملا غير منقوص، وما بدّلوا تبديلا، ولا فرطوا لحظة واحدة.

بعد قطعة القرطاس هذه، نزلت أخرى تتهم رجال التعليم بالتغيب يوم 23 شتنبر.. [لاحظ اللغة المستعملة: التّغيب]، وهكذا وُزعت قراطيس الاستسفار على كل من خاض الإضراب بشكل حضاري، دفاعا عن حقوقه المستهدفة من طرف مدافع كتيبة بنكيران.. هؤلاء "التحريفيون" الذين يحرفون الألفاظ بهدف التلبيس، كانوا أحقّ بهذا الاستفسار، لأنهم يتجاهلون الدستور وحق الإضراب، ثم يحاسَبون عن سياساتهم التي كانت السبب

في كل هذه الاحتجاجات في وقت يتشدّقون فيه بالإصلاح، فيما الإصلاح يتطلب إصلاح أوضاع الجنود الذين سيخوضون معركة هذا الإصلاح؛ أليس كذلك؟!

وفي اليوم التالي مباشرة، نزلت قطعة قرطاس ثالثة، تنوه برجال التعليم إذ قبلوا بالاستمرار في العمل، رغم بلوغهم سن التقاعد، كما تنوه بنساء ورجال التعليم الذين شاركوا بمقترحاتهم في ندوات الإصلاح، ونحن نسألهم عمّن هم هؤلاء المدرسين الذين ساهموا في هذه الندوات، وأُخذ بمقترحاتهم. فالإصلاح المزعوم اكتسى صبغة فوقية، وأغلب المصلحين ودعاة الإصلاح ليسوا من أهل التربية؛ فمن هم هؤلاء يا هؤلاء؟! ففي الأكاديميات والنيابات ظروف مزرية، وخروقات لا متناهية، وديكتاتورية بادية، وترقيعات غير عادية، وتشنجات، وقرارات عشوائية، ثم تهديدات وصفائح هِنْد من أغمادها سُلت تلمع من بعيد، لقطع رؤوس أينعت وحان قطافها، في زمن بنكيران، وهو زمن السيف، والحيف، وإضرام النيران، يا سبحان الله!

إن أهل التدريس الذين أُجبروا على الاستمرار في العمل، بعد بلوغهم سن التقاعد، هم بالذات الذين تحملوا عبء الساعات التضامنية منذ 30 سنة، ثم صارت رسمية، بعدما قيل إنها ستكون لفترة محددة.. إن هؤلاء المدرسين هم أيضا من غطى الخصاص المهول، بعد موجة المغادرة

الطوعية: فصار الواحد منهم يعمل عمل ثلاثة مدرسين، فزادوه في ساعات العمل، وحصل الاكتظاظ المهول في الأقسام، لتعويض الخصاص الذي تركه من تقاضوا الملايين وانسحبوا سالمين غانمين، فتحمل هؤلاء المدرسون نتائج المغادرة الطوعية، واشتغلوا بصمت، ولم يحتجوا لأنهم كانوا في حصة جيدة، وضحوا في سبيل الوطن، استجابة للواجب الوطني.. واليوم، وقد طفت على السطح الآثار المدمرة لهذه المغادرة بشكل لا تخطئه العين، ترى أن هؤلاء المدرسين، هم من أريد منهم أن يغطوا الخصاص في وقت قوّس ظهرهم، ووهن عظمهم، وابيض شعرهم؛ فهل هذا عدل وقصاص يا هؤلاء؟ هل من المعقول أن يتحمل هؤلاء نتائج سياسة عشوائية وكوارث تخطيط متهافت، بدل مساءلة من تقاضوا الملايين، وهم في مراكز المسؤولية، وهم الأصل في كل هذه النتائج الكارثية؟ هل هذا معقول؟! ثم ماذا؟ كان على وزير التربية، بدلا من أن يبحث للمضربين ليوم واحد باستفسارات، كان عليه وبأثر رجعي، أن يستفسر ويقتطع من أجور المضربين أيام الإضرابات التي بلغت أيامُها معدلات وبائية، يوم كانت نقابة حزب العدالة والتنمية هي الداعية إليها والمنظمة لها.. اليوم فقط، أصبح الإضراب تغيُّبا، والاحتجاج محرّما، ويهدد السلم الاجتماعي! على من تضحكون، وأية لعبة تلعبون، وأية أكاذيب تحيكون: "كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون" صدق الله العظيم. ثم ماذا عساكم تقولون للأجيال وللتاريخ؟!

التاريخ:2014/11/06
العدد :1516

أخبار اليوم المغربية

الصفحة:13

■ محمد بوخزار ■

مذكرة الداودي أو الإنجليزية بدون معلم!!

تعجبني في الوزير لحسن الداودي صراحته وجرأته السياسية، وحديثه الواضح المباشر عن أعطاب قطاع التعليم العالي، موظفا خبرته التربوية كأستاذ لمادة الاقتصاد.

وهذا الإعجاب نابع من موقفه المبدئي من الدعوة إلى الانفتاح على اللغات الأجنبية، وهو أحد الفرانكفونيين القلائل غير المستلبين، يخضعون لغة «موليير» للكنة «تمازيرت» أثناء النطق بها.

لا أعرف الوزير شخصيا، لكني شعرت باستغراب بعد اطلاعي على مذكرة متداولة منذ أسابيع في «الفايسبوك»، عممها الوزير على الجامعات، بخصوص إلزامية معرفة اللغة الإنجليزية على المترشحين لممارسة الأستاذية في الكليات والمعاهد العليا، وبالتبعية على طلاب ما بعد الإجازة، ابتداءً من مستهل العام المقبل.

المذكرة التي تناقلت صورة أصلية لها، شبكة التواصل الاجتماعي، تستوجب إبداء ملاحظات تخص شكلها قبل محتواها، فقد كتبت المذكرة، كما لاحظ منتقدوها، بأسلوب ركيك وارتباك في الصياغة، بل بها خطأ شنيع في الإملاء، بينما تتوخى اللغة الإدارية مثل الخطاب القانوني، الدقة والوضوح درءا لكل التباس أو إبهام في المعنى.

وتلك المذكرة التي تحمل توقيع الوزير الشخصي، تعكس الضعف اللغوي الكبير الذي تسرب إلى الإدارة المغربية في غضون المدة الأخيرة؛ وأكاد أجزم أن عناصر المذكرة وُضعت أصلا بالفرنسية، وحينما نُقلت إلى لغة «سيبويه» اليتيمة، من طرف محرر غير متمرس، اعترتها عيوب وزلات لا تليق بمذكرة ممهورة بتوقيع وزير ينتمي إلى حزب غيور على العربية!

ما يستوقف النظر في المذكرة، ليس الشكل، بل مضمونها. هنا أتساءل إن كان يحق للوزير في أي قطاع كان، أن يحدد شروطا جديدة للالتحاق بالتعليم العالي، مكتفيا بإعلانها عبر مذكرة معممة على رؤساء الجامات وعمداء الكليات ومديري المعاهد العليا، يلزمهم بتطبيقها في أقرب الآجال، دون بيان كيفية أجراتها، ودون الإحالة على رأي رؤساء الجامعات التي تتمتع باستقلال تربوي.

الأخطر من كل ذلك أن المذكرة لا تشير إلى أوضاع التكوين في مؤسسات التعليم العالي، تلك التي يتوجب فيها الإلمام بالإنجليزية، وبأي مستوى ومن يشهد به ويقرره؟ هل يكفي تصريح المرشح، أم يجب إخضاعه للاختبار؛ وما هو الموقف الأكاديمي حُيال مرشح متفوق في مادة التخصص العلمي، تطلبه كلية ما، لكن إلمامه ضعيف بالإنجليزية.

ما ذنب عالم مغربي تفوق في روسيا أو الصين أو المانيا، دون تمكنه التام من لغة شكسبير؟

ومتى تنوب مذكرة صادرة عن وزير، عن مرسوم أو قانون يُنشر في الجريدة الرسمية يتمتع بالصفة التشريعية الإلزامية؛ يحدد كيفية إجراء وتنظيم انتقاء المؤهلين للتدريس والتوظيف بمؤسسات التعليم العالي، ليكون المترشح على بينة منها، فإن توفرت فيه، تقدم للمباراة أو الامتحان أو المقابلة مع لجنة علمية تتأكد من كفاءته، وإن انعدمت فيه كافة الشروط، ابتعد، لأنه مقصي أصلا من حق التباري.

لا أكتفي بالقول إن تلك المذكرة المسربة فيها «عور» قانوني، كما يقول الفقهاء، على مستوى الصياغة فقط، بل إنها قابلة للطعن من منطلق دستوري، على اعتبار أنه لا يمكن إحداث تغيير في المنظومة الجامعية بتلك الأهمية، حتى ولو كان مبررا وذا طبيعة استثنائية، بواسطة مذكرة وزارية.

عادة ما يتم نسخ المراسيم والقوانين السالفة في الموضوع نفسه، تتضمن الترتيبات الإضافية المتعلقة بالمعرفة اللغوية أو التكنولوجية وسواها من الشروط، التي يستوجبها تطور المعارف لتواكبها مؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي. دون استبعاد الإجراءات الانتقالية لإبعاد صبغة المباغتة عن الأجراء الجديد (...)

بالطبع يلزم الاعتراف للوزير الداودي، بجهوده الحثيثة للانفتاح على اللغات الأجنبية، بغاية الرفع من مستوى الجامعات المغربية، وكذا تخطيه للعراقيل البيروقراطية المعرقلة لأي إصلاح، والأكثر من هذا، إشهاره لحملة علمية قصد نزع القداسة والهالة المحيطة بالفرنسية.

ما أقدم عليه الأستاذ الداودي، وبالرغبة في التحديث العملي المعروفة عنه، كان يفترض أن يغلف كل ذلك بغطاء قانوني (...)

أخشى أن ينساق الوزير مع موجة الدعوة إلى الاقبال على تعلم الإنجليزية، دور الاستعداد الكامل لهذا الانعطاف الثقافي المرغوب فيه وأن يشجع قراره على رواج مطبوعات من قبيل «تعلم الانجليزية من دون معلم».

هل استعد الوزير لمواجهة حرب فرنسا... أما المغربية فليس لها حرب تدافع عن

التاريخ:2014/11/06
العدد:4916
المنعطف
الصفحة:2

أطروحات في إصلاح منظومة التربية والتكوين

نحو تأسيس نموذج تربوي لتجويد أداء المدرسة المغربية

اختار المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بوجدة أن يكون موضوع الدرس الافتتاحي الموسوم بـ "أطروحات في إصلاح منظومة التربية والتكوين: نحو تاسيس نموذج تربوي لتجويد اداء المدرسة المغربية" موضوعا للسنة التكوينية 2014/2015والذي انعقد بـ "منار المعرفة" التابع لمركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية - وجدة- يوم السبت انونبر2014، وقد القى الدرس الخبير التربوي محمد الدريج. مستهلا مداخلته بالحديث عن الإشكالات التي ترتبط برهانات المدرسة؛ فايّ نمط للإنسان نسعى إلى تحقيقه لدى الأطفال والمتعلمين؟ وما مدى تمكّن المدرسة المغربية الوطنية الجديدة المبشر بها في الميثاق الوطني للتربية و التكوين، من تحقيق تطلعاتنا المستقبلية؟ ثم ما هو دور المجتمع المدني في عملية التربية والتكوين..؟ وما مصير "محاولات" تقويم ومراقبة وتصحيح اداء المنظومة، والقضاء بالتالي على جميع أنواع الفساد السياسي والإداري والمالي و الأخلاقي الذي ينخر جسمها؟

انتقل الدريج بعد عرض الإشكالات إلى الحديث عن التناقضات المعيقة لمسلسل الإصلاح البيداغوجي والمتمثلة بشكل في عام في عدم وضوح الأسس الفلسفية والاجتماعية والنفسية/التربوية لبناء المناهج وخاصة على المستوى العملي الإجرائي . بالإضافة إلى الغموض الذي يشوب بعض النصوص والوثائق الرسمية وإلى حد ما في الكتب المدرسية التي لا تشكل دائما إجماعا وطنيا مما يؤثر لا محالة في تحديد الأولويات واختيار الأهداف العامة. تتحول هذه العراقيل إلى عقبة حقيقية لاسيما إذا لم تتمكن المنظومة من الخطط

الملائمة للتعامل معها. ولعل ابرز هذه العراقيل:

أولا: ثنائية المركز والمحيط و ديمقراطية اتخاذ القرار وتتضمن مسالة الجهوية و مسالة اتخاذ القرار بين السياسي والتكنوقراطي، الديموقراطية والمقاربة التشاركية

ثانيا: المنهاج بين الوحدة والتعدد أو ثنائية التعليم العمومي والتعليم النخبوي

ثالثا: الإشكالية اللغوية: التعددية اللغوية و القطيعة بين العالم الفرانكفوني والعربوفوني وربما الأمازيغوفوني.

رابعا: ثنائية الخبير الوطني والخبير الأجنبي

واعتماد نتائج الدراسات والبحوث الأكاديمية . خامسا: إشكاليات المنهاج الدراسي بل منظومة التعليم في شموليتها عدم العناية بالتجريب، تجريب المناهج والنماذج والعديد من مقتضيات الإصلاح، وحتى إذا تم اللجوء إلى بعض التجارب، فإنها غالبا ما تكون جزئية متسرعة ولا تقيم نتائجها و لا تستثمر ولا توظف نتائجها في إدخال التعديلات الضرورية على المناهج ومشاريع الإصلاح عموما والتي يتم تطبيقها وتعميمها. وقد أشار الباحث في كلمته إلى أسس بناء المنهاج المندمج ومكوناته والتي تستدعي رسم فلسفة لإصلاح سيكولوجي وأخلاقي في المجتمع المغربي وفي المنظومة التربوية (التحصين النفسي للتلاميذ والتربية الوالدية)، إعادة صياغة المفاهيم (إعادة صياغة المفاهيم (الإدماج/الاندماج، الكفايات/الملكات). و الربط في المنهاج بين المعرفة النظرية والمعرفة التطبيقية وتبني نموذج المواكبة التربوية بمأسسة المدارس وخلق الظروف الملائمة للتطوير بتحويل المدارس إلى مؤسسات مركزا على إحداث مشروع المؤسسة.

■ أنجز التقرير: ثورية لعماري

التاريخ: 2014/11/06
العدد: 5430
الأحداث المغربية
الصفحة: 20

محمد التهامي الحراق

تهجين اللغة العربية: التعلات والمخاطر (1)

ينطرحُ اليوم، كَرَّة أخرى، سؤالُ اللُّغة بحدَّة في النقاش العام بالمغرب، نعيدُ تناول نفسَ القضايا بمنظورات مُتشابهة، بل ومَكرورة، وكأنه لم يحدُث نقاش صاخبٌ وخصيب عقب الدعوة العيُوشية إلى تدريج لغة التدريس، وكأنّ هذه الدعوة لم تحرّك أقلاما، ولم تستنفر باحثين، ولم تستجلب متخصصين ومفكرين بارزين للإدلاء بوجهات نظرهم ورؤاهُم العلمية الرصينة في سؤال اللغة في المغرب عموما ولغة التدريس تعيينا. يحدُث هذا ليترجم نوعاً من إصرار غير أخلاقي من لدن البعض لفرض توجهاتٍ ومسارات لغوية لا تحظى بإجماع مُجتمعي، بل لا تحظى بالحدُ الأدنى من التوافق بين حساسيات ومكونات الرأي العام المغربي، فضلا عن كونها توجهات ومسارات داحضة علميا ومتهافتة أخلاقيا وباطلة دستوريا.

يُصرُّ بعضُ الأطراف – ممن يتصرفون كمقررين لا كأطراف– على الترويج لمغالطات لا تملك من القوة غير احتكار أدوات الفرض والإلزام، عن طريق الإشاعة والنشر وتحويل توجُّه معين إلى أمر واقع لا سبيل إلى الفكاك منه؛ وفي مقدمة هذه الأدوات، الأداةُ الإشهارية والأداةُ الإعلامية. نلاحظ ذلك في إغراق الفضاء العام بالإعلانات الهجينة لغويا والمستعملة لدارجة تستقصدُ تصحيف العربية الفصيحة وكسرَها أو بإعلانات تهجرُ– بإطلاق– الحرف العربي، وتُلقي به في غياهب الإهمال ومنافي النسيان؛ وفي الحد الأدنى، تستعمل في الواجهات الرسمية الجديدة – على غير العادة– العنوانَ العربيّ الفصيحَ أسفلَ العنوان الفرنسي، بحيث يتقدّم هذا الأخيرُ على التوصيف العربي والأمازيغي؛ وهو أمر مخالف نصا وروحا للدستور المغربي المُجمَع عليه، والذي يَجعل العربية والأمازيغية لغتين رسميتين للمملكة المغربية، (انظر مثلا واجهة «محطة القطار الميناء» الجديدة بالدار البيضاء، أو واجهة «متحف الفن المعاصر» بالرباط...إلخ).

الأمرُ ذاته نلاحظه في الإعلام السمعي، خصوصا في الإذاعات الخاصة التي ذهبتْ بعيدا ليس فقط في تعويم اللغة العربية ضمن هجانة بلا ضابط لغويٍّ أو معرفي أو دستوريّ أو أخلاقيّ؛ بل أمعنتْ في اجتراح نوع من التركيبات العربية – الفرنسية (العرَنسية؟؟) أساسا؛ أو العربية– الأنجليزية (العرنجليزية؟؟) أحيانا، بشكل لا يُمكن لعقل سليم مُنظم نحويا ومتسق منطقيا ومُثقف جماليا أن يَستفيدَ أو يتطوّرَ أو يتواصلَ باستعمالها. في حين أن التبريرَ الذي يُعتمَدُ لتعليل هذه الهجانة هو التواصُل، وهو من قبيل «الحقّ الذي يُراد به الباطل»، تبرير أصبح يتبناه بعضُ من يُقدّمون كأصوات وازنة في التحليل والفهم والتأطير؛ حاملين، عن حق أو باطل، نعوتَ «الخبراء» و«المحللين»... إلخ.

لقد تم تحويل النقاش الخصيب الذي تلا الدعوةَ العيوشيةَ إلى «موجة عابرة»، لتعود الدعواتُ عينها والإصرارُ العمليّ ذاته، مما يفرض على أيّ تحليل لوضع اللغة العربية في مجتمعنا اليومَ أنْ يحتفظ بتفسير «المؤامرة» ضمنَ احتمالاته دونَ أن يُصدّره أو يُقصيه. تؤكدُ هذا جملةٌ من القرائن منها، فبالإضافة إلى ما سلف من احتلال الحرف اللاتيني للفضاء العام وتقدُّمه على اللغتين الرسميتين في واجهاتٍ مؤسسات و فضاءات عامة؛ وزيادةً على ما تعرفهُ العربية من تهجين ممنهج على الإذاعات الخاصة، تسجل ظهورَ سلسلة من البرامج السمعية البصرية ضمن الشبكةُ التلفزية الجديدة، والتي تتبنى عناوينَ من الدارجة، وأية دارجة ؟؟، إنها تلك التي تحاول أن تفطمَ العاميةَ المغربية عن اللغة العربية الفصيحة، مع أن التحاليل العلمية اللسانية تؤكد أنهما مستويان ضمن متصل لغوي واحد.

وحين ترتفعُ أصواتٌ علميةٌ وسياسيةٌ ومدنية لاستنكار هذه الهجانة يتمُّ اللجوء إلى تعليلات «عليلة» مثل التذرع بـ«أهمية الفكرة لا اللغة»؛ و«أولوية التواصل على أداته»؛ ثم «أهمية التعدد الثقافي واللغوي الذي يزخر به المغرب»... إلخ. ويؤسف، مرة أخرى، أن نسجّل حجمَ التلبيس والتغليط والتعويم الذي يَقعُ ويُوقع فيه مثل هذا الخطاب «الشعبوي» و«اللاعلمي»، والذي يتهافتُ أمامَ أي نظر نقدي عالم، بل تبدى تهافته بشكل جليّ وفاضح في جملة الردود العلمية الرصينة التي دبّجها باحثون وكتابٌ وخبراءُ متخصصون أثناء مناقشتهم للدعوة العيوشية لتدريج لغة التدريس.

فهل ثمة من أهل المعرفة الحديثة من يقول اليومَ باستقلال اللغة وانفصالها عن الفكر؟؟؟ إنه نكوصٌ بنا، ومن لدن بعض دعاة «الحداثة»، إلى معرفة العصر الوسيط، والتي كانتْ تنظرُ للغة بوصفها مجردَ حامل فكرة، ومعبر معنى، ووسيط أمين للأفكار؛ فيما تؤكدُ الدارسات الحديثة بأن اللغة والفكرَ وجهان لعملة واحدة، وأن الفكرَ يتحدّد باللغة مثلما تتحدّدُ به، وأن تطويرَ اللغة من تطوير الفكر وانحصاره بانحصارها، وأن كل محاولة لتوسيع مناطات القول في لغة ما هو بالضرورة توسيعٌ لمساحات الفكر فيها و بها، وأن قصورَ لغة مُعيّنة ومحدودية التفكير فيها و بها هو من قصور اجتهاد أهلها، وليس ثمة لغة قاصرة بذاتها؛ إذ لا مفاضلة بين اللغات كجواهر، بل هي مساحاتُ اجتهاد فكر وتوسيعُ استعمال وتطويرُ وظائف وتحريرُ آفاق، ومن ثم يُسْقط هذا الارتباط العضوي بين اللغة والفكر كل دعوى لأوليّة و أولوية الفكرة على اللغة، لأنهما منصهران ومتداخلان بشكل متلاحم، مما يعني أن كل تطوير للفكرُ مُحتاجٌ حتما وضرورة إلى تطوير لغته، و كل شحذ للغة هو من صميم تطوير الفكر في هذه اللغة و بها، ومن ثم يُصبحُ تعليل «تهجين» اللغة العربية بحجّة أولوية الفكر على اللغة مجردَ تغليط داحض وتلبيس مُتهافت.

التعليلُ الثاني الذي يتذرعُ به هذا التهجينُ هو التواصل، وهو فرع عن التعليل السابق، و يقومُ على اعتبار اللغة مجردَ أداة تواصل، في حين أنها فكرٌ وذاكرة؛ حمّالة تصورات وأحلام، و سجل آلام وآمال، وديوانُ تاريخ و مصائر، وخزانُ إيحاءات ورموز؛ لذا تُنعَتُ اللغة التي تجمعُ بين مجموعة بشرية على هذا المستوى بكونها «لغة هوية». على أن هذه اللغة لا تعني، بأي حال من الأحوال، أنها لغة منغلقة جامدة متقوقعة ترفض الآخر، أي آخر، باعتباره خطرا على الهوية، وكأنّ كل مختلف عدوٌ. فهوية بهذه الملامح «هوية حمقاء» حدّ تعبير الراحل عبد الكبير الخطيبي؛ إذ كل هوية هي بالضرورة هوية صائرة، أي متحولة ومتفاعلة، هوية لها تاريخ، أو قل بعبارة مجازية: هوية مُبللة ضرورة بماء نهرٍ هرقليط. لكن ذلك لا يعني، أيضا، أن هذه الصيرورة بلا مجرى، وأن أهل هذه الهوية منفعلون لا فعْل لهُم؛ بل ثمة، انطلاقا من تاريخ الهويات، مساراتٌ تفاعلية تجعل كل هوية منفتحة بشكل تفاعلي، لا متروكة في مَهَبّ التغير بنزقاته ونزواته. و هذا هو دورُ «السياسة اللغوية الوطنية» التي يجبُ أن تطلع بها مؤسساتٌ دستورية مثل «المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية»، و خصوصا، في سياقنا، «أكاديمية محمد السادس للغة العربية» التي من شأنها أن تُعنى بتطوير بنيات القواعد اللغوية، وتحيين المعاجم، ورعاية الترجمة، وتشجيع الإبداع العربي في الآداب والفكر والفن.. باعتبار هذه الطرائق خصبية تمثل أدوات كفيلة بتحقيق انفتاحية وتفاعلية لغة الهوية، بما يجعلها دائمة التطور، دون أن يُعصف بوظائفيتها كـ«لغة هوية» بالمعنى الآنف. إنها جدلية مُثمرة ما فتئت تغيبُ عن أنصار الهجانة الذين لا هَمّ لهم سوى محاصرة العربية بأي سبيل ومهما كانت التعلة، ولو بدعاوى تخالف قوانين حياة اللغات و تطوّرها.

التعليل الثالث الذي يتذرعُ به هؤلاء المُهَجّنون، هو دعوى تعدد الهوية المغربية لغويا وثقافيا، ويجدون لذلك سندا في دستور 2011م، وهو سندٌ سليم، لكن بفهم لهذا السند سقيم. ذلك أن ثمة فرقا بين تعدد هوية مكوناتها متفاعلة متأثرة متكاملة، وبين تعدد هوية مكوناتها مجردُ تضامُ لأحاديات مُتصارعة مُتنابذة مُتناحرة؛ التعددُ الأول ثراءٌ و تنوعٌ وغنى، فيما الثاني تشتيتٌ وتجزئةٌ وتفتيتٌ. ويُؤسف أن نجد من يحاول تسويغَ تسلط فهمه للهوية، بترجيح مُكوّن من مكوناتها أو ترجيح عُنصر من خارج مكوناتها، و ذلك من خلال استغلال موقعه الاجتماعي أو السياسي أو التجاري دون أن ينشغل انشغال انهمام مسؤول بمصير الأمن اللغوي والثقافي والروحي للمغرب، وبآثار ذاك هذا الفهم التمزيقية على هوية المغرب اللغوية والحضارية. ويجد هذا النزوع الاستئصالي بعض ما يتغذى عليه في أمرين أساسين: الربط الماهوي بين العناية باللغة العربية وبين الإديولوجية القومية العربية؛ ثم الربط ذاته بين تلك العناية و بين الإيديولوجية الدينية «الأصولية».

وكلا الربطين داحضٌ؛ ذلك أن عناية المغاربة بالعربية وعلومها و آدابها وتاريخها وحضارتها سابق على ظهور القومية العربية في العصر الحديث، فضلا عن أن ثمة تيارات نقدية لهذه الإيديولوجية انبثقت في اللغة العربية و بها، ولم تربط قط هذا الربط الماهوي بين اللغة العربية والإديولوجية القومية العربية؛ وإن كانت هذه الأخيرة قد استندت إلى اللغة كعلامة من علاماتها المُحَدّدة. أما الربط الثاني بين العربية و«الأصولية» الدينية ففيه اعتساف من جهتين: أولا، إلغاءُ التصورات الدينية المختلفة التي تحملها العربية، في الماضي والحاضر، تصورات إسلامية إنسية وعقلانية وفلسفية وصوفية وليبرالية وعلمانية... وأخرى مسيحية وغيرها، بل تصورات إلحادية وعدمية...، و هي كلها تصورات تغايرُ، بهذه الصورة أو تلك و هذه الدرجة أو تلك، التصورَ المتشدّدَ للإسلام لغة وطرحا وفهما وأفقا؛ ثانيا، إلغاءُ حقيقة ساطعة قوامُها أن الهروبَ من خوض مُغامرة التحديث والتنوير باللغة العربية وفيها لن يزيد التشدّدَ إلا توغلا و تغوّلا، في حين يقتضي الحرصُ على الأمن الروحي العناية بتلك بالتصورات الإنسية والعقلانية والروحية في لغة الهوية من أجل تحريرها من سجن التشدّد، وتنوير الغرف المظلمة التي يُزجّ باللغة، ومن ثمة بالفكر والهوية، في دياجير

> **حين ترتفعُ أصواتٌ علميةٌ وسياسيةٌ ومدنيةٌ لاستنكار هذه الهجانة يتمُّ اللجوء إلى تعليلات «عليلة» مثل التذرع بـ«أهمية الفكرة لا اللغة»؛ و«أولوية التواصل على أداته»؛ ثم «أهمية التعدد الثقافي واللغوي الذي يزخر به المغرب»...**

التاريخ: 2014/11/07
العدد: 5431
الأحداث المغربية
الصفحة: 21

محمد التهامي الحراق
أستاذ

تهجين اللغة العربية: التعلات والمخاطر (2)

... وهنا، أرى لزاماً أن أشيرَ، ولو في عَجل، إلى الارتباك والقلق اللذين يطبعان الحديث اليومَ عنْ مُكوِّن الدين في تناول البعض لهذه الهوية، (أحيل هنا مثلا على حلقة برنامج «مباشرة معكم» لتاريخ الأربعاء 22 أكتوبر2014، والتي كانت بعنوان: «ما معنى أن نكون مغاربة في مطلع القرن الواحد والعشرين؟»)، وهما ارتباك وقلق نابعان من الربط الماهوي، الكامن اليومَ في وعي أو لا وعي الكثيرين والمشار إليه آنفا، بين العربية الفصيحة والتشدد الديني. لذا نجدُ نوعا من التضافر والتواطؤ بين العديد من دعاة العلمنة والعديد من دُعاة التدريج؛ كما نجدُ نوعا من الميل لإقصاء الإسلام باعتباره مُحددا محوريا رئيسا للهوية المغربية، خوفا من الربط المشار إليه من جهة، وخوفا من إقصاء العُنصُر العبريّ والتوجُّه «العلماني» أو «اللاديني» من هذه الهويةَ من جهة ثانية.

ونسجِّل هنا أن مثل هذا الحديث المرتبك والقلق يغيبُ عنهُ تمييزٌ رئيس بين «الإسلام» كدين و«الإسلام» كثقافة؛ فقد بلغَ من تشبع المغاربة عبر تاريخهم بدينَ الإسلام وتبيئتهم لعقائده وعباداته ومعاملاته وأخلاقه في نسقهم الجغرافي والثقافي والاجتماعي والحضاري والسياسي والجمالي، أن أصبح الإسلامُ معطىً ثقافيا محوريا في الانتماء الهُوّي للمغرب. يظهرُ ذلك في العادات والتقاليد والأعراف والمتخيل الجماعيّ والذاكرة المشتركة والمعيش اليومي؛ في اللباس والمطبخ والمعمار والموسيقى والتحايا والأعياد واللهجات والرموز المختلفة، كما يظهرُ في الأفراح والأتراح، بهذه الدرجة أو تلك وبهذه الصيغة أو تلك، بحيث يحضرُ لدى مختلف مكونات الهوية المغربية من عربية وأندلسية وأمازيغية وحسانية وعبرية. وبهذا الاعتبار فإن الإسلامَ، بخصائصه الثقافية المغربية المتشكلة عبر القرون، يمثِّل علامة انتماء ثقافي للمغربيّ أيا كانَ، كما يمثل مُحددا رئيسا للهوية المغربية بتعدد روافدها، فهو ليس فقط دينَ الأغلبية الغالبة في المغرب، بل ثقافة كل المغاربة، متدينين ولا دينيين، إسلاميين ويساريين، علمانيين ويهودا... إلخ. وفي هذا الأفق الرحب، يَجبُ فهمُ مؤسسة «إمارة المومنين» باعتبارها راعية للأمن الروحي بهذا البعد التعددي الثقافي المشكِّل لروح أهل المغرب. وهو البعدُ الذي تعبّرُ عنه اللغة العربية بتعدد مستوياتها، وفي توزيع متكامل للوظائف مع سائر ألسنَ الهوية. الأمر الذي يُعصفُ به المهَجْنون حين يزجُون بالهوية المغربية في فوضى لغوية بادية المخاطر وفادحة العواقب.

وإجمالا، يمكن القول إن عدم الوعي بأبعاد اللغة العربية، بما هي لغة هوية بالمعنى الرحب الذي بسطنا، والإمعانَ في مواصلة تهجينها بذرائع واهية وتعلات عليلة وتبريرات متهافتة، دون وعي مخاطر مثل هذا التهجين المختلفة، يجعل من هذا النزوع التهجيني نزوعا خطيرا نحو تمزيق هوية المغاربة وتفجير لحمَتهم، والزجّ بتعدديتهم في أتون أحاديات متصارعة، بدل أن تكون مكونات هذه التعددية متضافرة متكاملة متعاونة في تشييد صرح هوية منجذرة بأصالة ومنفتحة عن قوة ومتطورة بتوازن؛ بعيدا عن كل تهميش أو تهجين قد يعبث بمصير أمن لغوي وثقافي وروحي بُذلت تضحيات نفسية، وما تزال، لبنائه وصيانته.

التاريخ: 2014/11/07
العدد: 23056
العلم
الصفحة: 9

1/2

اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث 2/2

الدكتور حسام الخطيب
جامعة اتديانا

الاول مشروع مجمع اللغه العربية الاردني للرموزالعلمية. وهوثمرة جهد متواصل لجماعه من الخبراء المتخصصين بالرياضيات والفيزياء والكيمياء. وقد تم إنجازهذا المشروع وعقدت ندوة في اول عام 1987 في عمان من اجل تبنيه على النطاق العربي. ومن شان هذا المشروع ان يحل في المستقبل معضلة كبيرة واجهت التدريس العلمي العربي منذ مطلع القرن حتى يوم الناس هذا.

ونترك للمولف ايراد الموضوع الاخرومانتا عنه من توصيات شديدة الاتصال بسياسة التعريب في الوطن العربي

«أما الموضوع الاخر. فقد تمخض عنه مؤتمرالتعريب الخامس الذي كان لمجمع اللغة العربية الاردني شرف استضافته وابتدا هذا المؤتمرالعتيد من يوم السبت في 1985/9/21 حتى مساء الاربعاء في 1985/9/25 في عمل متواصل.

واضفى الشرعية على معجمات مهمة تشمل نحوخمسين الف مصطلح. بعد ان اعدت خلال الاعوام الأربعة السابقة. والقيت فيه ابحاث مهمة تدورجميعها حول تعريب العلوم. وصدرت عدة توصيات. من أهمها

-1 ان اللغة العربية مقوم رئيس من مقومات وجود الامة العربية. وكل ضعف اواضعاف يصيب اللغة هوخطريتهدد الكيان العربي ووجوده.

-2 إن تاصيل العلوم لايكون الابلغتها. ولذلك فان لحاق الوطن العربي بالحضارة العالميه المعاصرة. ومواكبته لها. ومشاركته فيها. يجب ان يبدا باستخدام اللغة العربية لغة للتدريس في جميع مراحل التعليم واعداد المصطلحات العلمية الموحدة المناسبة لذلك.

-3 ان تاصيل اللغة لايقتصرعلى الاخذ بها في مرحلة تعليميه دون مرحلة. وانما يجب أن يسايرمراحل التعليم كلها. منذ بدايته وحتى المراحل العليا من البحث العلمي. بحيث يتيسرلأبناء هذه الأمة أن يعايشوها معايشة كاملة. تساعد على تطويعها وتطويرها

-4ان اللغة العربية قد دللت في مختلف مراحل تاريخها المديد وبحكم خصائصها أنها لغة حضارة ذات ابعاد انسانية وعالمية. وهي بهذا قادرة كليا على ان تكون لغة العلم الحديث تدريسا وتاليفا وبحثا وتوليدا للمصطلح

-5 أن ما يهدف اليه التعريب هوبالدرجة الاولى توحيد المصطلح العلمي وتطبيق هذا المصطلح. واستعماله. وتداوله في كل مجالات حياتنا اداء وابلاغا

-6 ويعرب المؤتمرون عن ارتياحهم للتقدم الفعلي الذي حققه التعريب حتى الان في الوطن العربي. وهو اد يقدرون ما اسفر عنه العلماء والاختصاصيون العرب وما قدموا من جهود كبيرة في تعريب فروع كثيرة من فروع المعرفة والعلم. مما يهيء لمؤتمرات اخرى على ان جهودهم لاتؤتي ثمراتها كاملة اذا لم تتخذ الأمة العربية قرارها. ومن اعلى مستويات المسوولية. بالزام تداول. واستعمال هذه المصطلحات على صعيد الوطن العربي كله. وفي الوقت نفسه بالزام موسسات التعليم العربية كلها بان يكون التعليم فيها تاليفا وتدريسا وبحثا باللغة العربية.» ص. ص 103-105

وبعيدا عن تقدير القارى لحماسة الدكتورعبدالكريم خليفة لقضية المجامع اللغوية. فان الحذرالعلمي - وربما المنطق السليم أيضا- يقتضي ان ننبه إلى ان العرض الذي قدمه رئيس مجمع اللغة العربيه الاردني للمجامع العربية هوعرض من داخل الموسسة. وشهادة واحد من أبرزالاهل والمحبين. وإنها لشهادة ثقة.

ولكن من حقنا أن نشيرإلى منحاها التقريظي الاعتذاري التمجيدي التعاطفي. وإن متابع نشاط المعاجم العربية لايستطيع أن ينسى ما قدمه الجمهورالعام وكذلك الطليعة المثقفة من انتقادات لعمل هذه المجامع كما وكيفا. ولو قيست حصيلة عمل هذه الموسسة بقدم تاريخها. اذ إنها من أقدم الموسسات العربية في هذا الباب.

لتبين أن الانتقادات التي ترددت على السنة الخلق لم تكن بعيدة عن الحق. وكان المرء يتمنى لو أن صراحة الدكتورخليفة فاقت لباقته وبره باخوانه. ذلك أن هذه المجامع ملك عام للأمة العربية وتاريخها. وليست المسالة مسالة الأساتذة القائمين عليها. ممن تفاوتت اقدارنشاطهم تفاوتا شديدا على مدى العقود السابقة. وقد كان الاتجاه الانتقادي قمينا ايضا بإعطاء كل ذي حق حقه

تعريب التعليم الجامعي والبحث العلمي

تضمن هذا الفصل الثاني من الكتاب المقالات التالية

1- تعريب التعليم العالي والجامعي في ربع القرن الأخيرفي الاردن.

2- تجربة مجمع اللغة العربية الاردني في تعريب التعليم العلمي الجامعي.

3- تاهيل اعضاء هيئة التدريس الجامعي للتدريس بالعربية

وفي المقالتين الاوليين يطلعنا المولف على جهود التعريب التي قامت بها الموسسات المعنية في الاردن. ولاسيما وزارة التربية. قبل قيام المجمع عام 1976. كما يقف موقفا انتقاديا شديدا من اعتماد الجامعة الأردنية بعمان اللغة الانكليزية لغة للتدريس في جميع الكليات العلمية. ومنها كلية الزراعه ايضا

كذلك يشيرالمولف بأسى شديد إلى ان جامعة اليرموك في إربد (... ترتد، وإذا بها تدرس مع الأسف باللغة الإنكليزية جميع المواد، ما عدا اللغة العربية بطبيعة الحال!!! وهذا يعني أنها تدرس باللغة الإنكليزية جميع العلوم الإنسانية التي كانت تدرسها الجامعة الأردنية بعمان منذ تأسيسها باللغة العربية مثل علم النفس وعلم الاجتماع والتربية وعلم الجغرافية، والعلوم السياسية والإدارية والمحاسبة والاقتصاد. إلخ.» ص 118.

وفي الصفحات التالية يقدم المولف عرضا موثقا لجهود مجمع اللغة العربية، علميا ورسميا، من أجل نشرالتعريب وخدمة اللغة العربية.

وفي المقالة التالية يعرض لضرورة تأهيل أساتذة الجامعات للتدريس باللغة العربية ووضع برامج لتدريبهم لغويا في أثناء الخدمة وإعدادهم أيضا لوضع مقابلات عربية للمصطلحات العلمية والتقنية الجديدة، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة ومجامع اللغة العربية «فقد دلت الإحصاءات التي بين أيدينا على أن عدد المصطلحات التي تستحدث كل عام يربوعلى عشرين الف مصطلح» ص 198.

ومن مسؤولية كاتب هذه السطورأن يشير، وهوالذي يعيش الآن مؤقتا في الولايات المتحدة الامريكية وفي الوسط الجامعي، أن أميركا وحدها تستنبط كل عام أكثرمن خمسين ألف مصطلح جديد. مما يستدعي أخذ هذا الموضوع بجدية حقيقية.

العربية وقضايا التعريب:

ويتطرق الفصل الأخيرمن الكتاب إلى قضايا داخلية في مسالة التعريب. وأهم هذه القضايا

- وسائل تطويراللغة العربية.
- دورالتراث العلمي في تعريب العلوم والتقنيات.
- نحو معجم موحد لالفاظ الحضارة

ويعالج المولف موضوعه بكفاءة ممتازة. وهوبالطبع ابن بجدتها لطول خبرته في مجال تدريس اللغة العربية في الجامعة الأردنية والبحث في جوانبها المختلفة. كما أن رئاسته لقسم اللغة العربيه ومجمع اللغة العربية الأردني اضافت إلى موقفه منظورا عمليا عصريا متطورا

ومن الصعب تلخيص هذا الفصل المهم جدا. ولعله من الممكن الاكتفاء بعرض الموقفين التاليين

ا- التأكيد بصريح العبارة وبشجاعة فكريه تستثيرالإعجاب أن فريقي المتاجنبين والمتقوقعين يشكلان خطرا متماثلا على اللغة العربية ومستقبلها. ففي حين يحمل المولف على دعاة اللغة الأجنبية لاينسى أن يشيربوضوح إلى أن قضية التعريب من ناحية أخرى «ترتبط بذلك التيارالجامد المتقوقع على نفسه، المتفيهق والمتقعربلغته، والمتنطع في أسلوبه. فإن هذا التيارمع الأسف من حيث النتيجة هو الذي يمدّ تيارالمتنكرين للعربية وتراثها وقيمها بالحجج العاجزة». ص 234.

ب- الحث على المرونة الشديدة في قضية المصطلح حتى يتاح للعربية مواكبة التطورات العلمية.

«يفتح باب الوضع للمحدثين على مصراعيه بوسائله المعروفة في نمواللغة، وأن يردّ الاعتبارإلى المولد يرتفع إلى مستوى الكلمات القديمة، وأن يطلق القياس في الفصحى ليشمل ما قاسه العرب وما لم يقيسوه، وأن يطلق السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما نسمع من طوائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين وغيرهم من كل ذي حرفة».

على أن المولف يحتاط لما يؤدي إليه الانفتاح من فوضى وتداخل فيؤكد «أن قبول المسموع الشائع من هذه اللغات الأجنبية التي دخلت إلى لغة المصانع والحرف والمختبرات ولاسيما على نطاق البلاد العربية، يوقعنا في البلبلة والترادف، وهنا يأتي دورالمجمع اللغوي الموحد الذي أشرنا إليه. فالألفاظ الدخيلة في عامية كل قطرمن الأقطارالعربية تختلف باختلاف المؤثرات السياسية والاجتماعية. إلخ ...». ص 238.

هذان الموقفان من مسؤول في مثل مركزالدكتورعبدالكريم خليفة كفيلان فعلا أن يذيبا الثلوج من حول الموقف اللغوي وأن يدفعا بقضية اللغة العربية العلمية والعملية إلى الأمام، ولاسيما أنهما غيرمعزولين، ويترجمان عن موقف زملاء كثيرين للدكتورخليفة سواء في نطاق مجامع اللغة العربية أم في نطاق أقسام اللغة العربية في الجامعات، وإن كانت هذه الأقسام ما زالت تنأى بنفسها عن دخول المعترك الذي خلقت في الأصل من أجل دخوله.

ختاما، تقتضي الأمانة العلمية التأكيد بدون مواربة أن كتاب «اللغة العربية والتعريب في العصرالحديث» يشكل إضافة علمية مهمة في باب دراسة قضية التعريب من ناحيتين اثنتين على الأقل.

الأولى: تزويد القارئ بالتطورات الحساسة المستجدة في هذا الموضوع، دون إهمال المنظورالتاريخي ودون الوقوع في ملابسات المسارد التاريخية التي تخفق غالبا في إفراد ماهوحيّ وعملي عما هومرتبط بذمة التاريخ

الثاني: تقديم مقترحات عملية واستبصارات نظرية في موضوع التعريب ولاسيما في نطاق التعليم الجامعي، وهي جميعا حصيلة تجربة ومعاناة وانتماء واحاطة، مما يكسبها قيمة خاصة في المسيرة العربية المعاصرة من أجل إنجازمعركة التعريب. اي معركة الوجود العربي الحضاري المعافى والمعاصروالمؤنس والمتطلع إلى المستقبل

التاريخ:2014/11/07
العدد: 23056

العلم

الصفحة:9

هم بالعربية يحتفلون وبعضنا يَزورُّعنها ويصد

أمرمدهش ما تراه من احتفال العالم بالعربية وبخاصة دول شرق آسيا، إندونيسيا وماليزيا والصين، وآية ذلك ما كتب في نشرة المؤتمرالمرتقب الذي ستحييه جامعة مولانا مالك إبراهيم وجامعة دارالسلام في إندونيسيا، كتب تحت عنوان (خلفية المشروع):«لم يعد الاهتمام بتعليم اللغة العربية أمرًا يخص مراكزالشرق الأوسط وأقسام اللغات بالجامعات والمعاهد والمؤسسات الإسلامية فحسب، وإنما أصبح ضرورة من ضروريات الاتصال العالمي، حيث يقوم كثيرمن الجهات في العالم الإسلامي وغيره بالتنسيق بين الجهود، للدَفع باتجاه تعزيزتعليم اللغة العربية في نطاق أوسع، التي تستهدف زيادة عدد سكان العالم الذين يتَعلمون اللغة العربية، من خلال توسيع برامج تعليم العربية وغيرها من مرحلة الحضانة وحتى الجامعة وتشجيع الناس على الانخراط في برامج تعليم اللغة العربية» .وتفسرالنشرة هذا الاهتمام بما للعربية من مكانة،«وذلك لأن اللغة العربية من أسمى

اللغات التي ظهرت في تاريخ البشرية، بل هي أسماها على الإطلاق، وذلك لما فيها من خصائص ومميزات حباها الله عزوجل بها واصطفاها واختارها لتكون وعاءً لأفضل الكتب ». وتلك نبذة من كلام طويل يظهرمدى احتفال القوم بالعربية في وقت نجد من بعض كبارالمسؤولين في جامعاتنا ازورارًا عن العربية وصدودًا، بل يحاولون تقليص درسها في أضيق نطاق، ونجد جامعة عريقة رائدة يقتدى بها هي جامعة الملك سعود أوكلت أمرتعليم العربية في السنة التحضيرية إلى شركة خاصة لاتعبربالضرورة عن أهداف الجامعة ولاعن سياساتها التعليمية ومتجاوزة بذلك أعرق قسم في الجامعة وهوقسم اللغة العربية المتخصص بتعليمها الذي طالما نهض بهذا العبء بكفاءة عالية، وخليق بالجامعة أن تستثمرما تدفعه للشركة من أموال في تطويرالبرامج في القسم المتخصص بتعليم العربية، وقسم اللغة العربية يعلم المقررات التي تدرس في كليات الجامعة الأخرى مثل كلية اللغات والترجمة

أوفي الأقسام الأخرى من كلية الآداب مثل قسم الإعلام. ولم تكتف الجامعة بتعليم العلوم التطبيقية باللغة الأجنبية بل سعت جادة إلى تحييد اللغة العربية؛ إذ بعد أن كانت بعض مقررات العلوم العربية من لوازم خطط الكليات التطبيقية صُيّرت الآن فضلة متروكة لرغبة الطلاب وقليل منهم الراغبون؛ لماهم عليه من ضعف في التأسيس قبل دخول الجامعة. وربما يتكررالقول ألافائدة من تلك الدروس العربية، وهذا أمر، إن صحّ، لايعالج بإلغاء الدروس بل بالسعي لتطويرها والسعي للاستفادة منها في تعليم العلوم كلها، ومتى كانت اللغة العربية لغة العلم كان الجد في تعلمها وتعليمها، ولو ألغينا كل ما قد نتعثرفي تعلمه لألفينا أنفسنا لانتعلم شيئا، والجامعة التي تحرم طلابها أن يتعلموا لغتهم بأي حجة هي جامعة أمرها لا ينتهي منه العجب، فليشد مريدوالعربية الرحال إلى بلاد الشرق الأقصى حيث يحتفلون بالعربية.

التاريخ: 2014/11/07 العدد: 23056	العلم	الصفحة: 9

الدكتورأحمد بن محمد الضبيب :

ضرورة تعريب العلوم والطب... والثقافة العربية تحولت إلى طبل ورقص وغناء

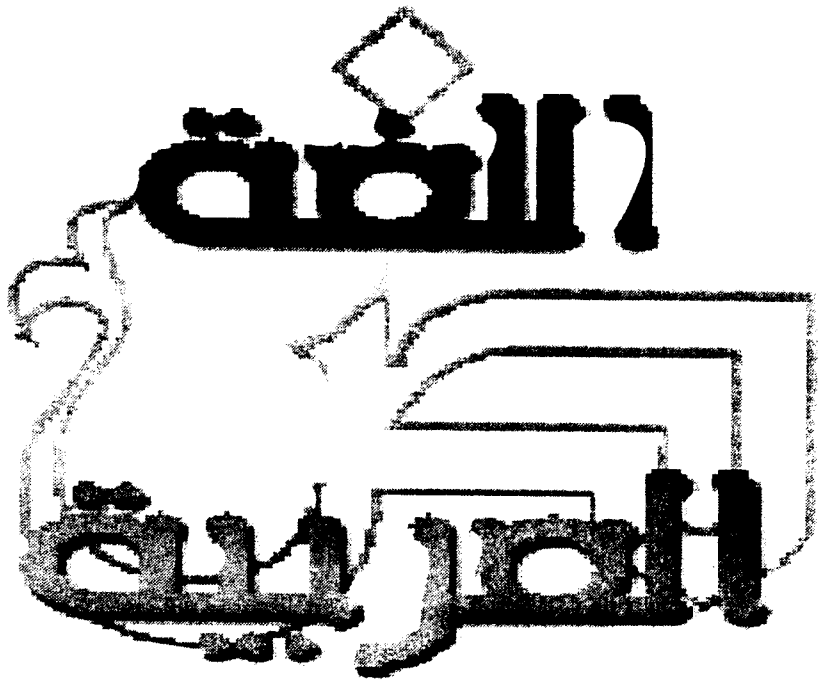

انتقد الدكتورأحمد بن محمد الضبيب مديرجامعة الملك سعود سابقا، وعضومجمع اللغة العربية بالقاهرة، أوضاع الثقافة العربية حاليًا، مشيرًا إلى أنها تحولت إلى «طبل ورقص وغناء» على حد وصفه. ودعا الضبيب إلى ضرورة تعريب العلوم والطب، مشيرًا إلى أن المشهد الثقافي ملتبس ويعج بالمتناقضات، وأن المؤسسات التعليمية تفتقد إلى الجدية والجودة. كاشفا ما تتعرض له اللغة العربية من هجمة شرسة نتيجة «ضعف الخيط الوجداني» الذي يربطها بأهلها بفعل محاولات القوى المعادية لإبعاد العربي عن لغته وتراثه، رافضا اتهام اللغة العربية بالعجزوعدم مواكبة التطورات العلمية والحضارية، مؤكدا أنها غنية ولها عمق حضاري، واستطاعت في الماضي أن تواجه الحضارات العالمية وتأخذ منها وتضيف اليها.

التاريخ: 2014/11/07
العدد: 23056
العلم
الصفحة: 9

لغتنا الجميلة

تفعيل الدستور يتطلب إرادة سياسية

الصديق بوعلام

منذ حصول المغرب على استقلاله والمطالبة بتعريب التعليم وتبويء اللغة العربية مكانتها الطبيعية التي تستحقها في المجتمع المغربي بكل مرافقه الاجتماعية والإدارية والتعليمية والإعلامية تتواتروتتزايد لكنها لاتجد إلاالإعراض والإهمال.

لقد طالب رجال الحركة الوطنية بهذه المطالب كما طالب بها السادة العلماء ورجال التربية والتعليم والأكاديميون في المعاهد والجامعات ... وكان الجواب دائما : مزيد من الفرنسة والازدواجية والتعددية المفروضة المحاربة للغة الضاد.

هذا رغم أن الدستورالمغربي أكد دائما على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوطنية، ودستور2011ينص بوضوح في فصله الخامس على أن اللغة العربية «تظل اللغة الرسمية للدولة، وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها».

وهنا نسائل الدولة ببساطة:

أين تتجلى رسمية اللغة العربية في الإدارة المغربية؟ وفي الحياة المغربية بصفة عامة؟ إننا لانرى ولانسمع إلالسانا فرنسيا برطاناته المتنوعة يتمتع بكل مظاهرالرسمية.

أين هي حماية الدولة للغة العربية؟

هل هي في فرض "الباكالوريا الفرنسية" على أبناء المغاربة؟ أم في استباحة الإعلام والإعلانات وغيرها من مظاهرالحياة الثقافية والاقتصادية لحرمة اللغة العربية؟ أم في التهميش المتواصل لهذه اللغة والوقوف سدا منيعا يحول دون اعتمادها في مختلف مرافق الحياة ومنها التعليم بكل مستوياته؟

أين هوتطويرالدولة للغة العربية؟ ومعاول هدمها متغلبة، وجهود خدمتها مهمشة لايلتفت إليها أصحاب القرار؟

أين هي تنمية الدولة لاستعمال اللغة العربية؟ هل خصصت لها حصصا زمنية محترمة في التعليم أم أعطت حصة الأسد للغة الفرنسية على حساب حقوق العربية؟ هل عربت التعليم واستعملت اللغة العربية في تنمية البلاد وتثقيف العباد؟ أم أنها اكتفت بترديد شعار"رسمية اللغة العربية"؟

اسمحوا لي أن أقول بكل بساطة وصراحة: إن الإرادة السياسية لتحقيق كل هذه المطالب لم توجد بعد.

وفي انتظارأن توجد سيظل الغيورون يحلمون ويطالبون ... وما ضاع حق وراءه طالب.

التاريخ:2014/11/07
العدد: 23056

العلم

الصفحة:9

إشارات وضيئة

"وإن ازدهارهذا النوع من التعليم الأجنبي بعدد من البلاد العربية ومنها المغرب. وتحوله إلى أهم قطاع استثماري يسيل له لعاب الكثيرمن المتنافسين خلال العقود الأخيرة. لهووحده الدليل القاطع على إفلاس منظومتنا التعليمية إفلاسا خطيرا. وأخطرما فيه أننا نعهد بتكوين أبنائنا وأجيال مستقبلنا التي سيوكل إليها أمرقيادة البلاد، إلى مدارس لاتخدم الأهداف الوطنية، وإنما تخرب وتهدم كل ما بناد المكافحون الصادقون في سبيل تحريرالبلاد من الغزوالثقافي والفكري والاستيطاني. فهل من أهداف هذه المدارس الأجنبية والمدارس الموازية لها والمقلدة لمناهجها المستوردة، أن تنشئ أبناءنا على حب الوطن والأمة والإخلاص لهما، والتشبع بقيم الإسلام ومبادئه، والإيمان بمقومات ثقافتنا وهويتنا الأصيلة، وتنمية روح التضامن الإسلامي والعربي؟ هيهات. ثم هيهات، وأنى لها ذلك وهي التي تقوم مناهجها في أحسن الحالات على مبدإ اللادينية (أوالعلمانية، بعبارة ملطفة وملتبسة) إن كانت تابعة للنظام الفرنسي أو الإنجليزي أوالغربي عموما، وبعضها يعمل من أجل التنصيرعلانية أومن وراء ستار؟ أما أن نطمح في تنشئتهم على احترام لغتهم الوطنية وإنزالها المنزلة الرفيعة التي تستحقها، فذلك ما لايحلم به الحالم، أويتوهمه الواهم".

(الدكتورعبد العلي الودغيري
"اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية"
ص 67- 77)

التاريخ:2014/11/06
العدد:4916
المنعطف
الصفحة:2

قراءة في وثيقة جبهة القوى الديمقراطية "من أجل رد الاعتبار للمدرسة العمومية"

صحة المدرسة من "طبيبها" و"طبها"!

■ عبد اللطيف بوجملة

الهدر، هذا الغول الذي تجتمع فيه كل مظاهر أزمة التعليم بالمغرب، بل ومعضلات منظومة التربية والتكوين وحكامتها.

لعمري إن الهدر يتجاوز كونه مجرد مؤشر إحصائي عن المردودية المدرسية تؤثث بها الاحصائيات الرسمية ومنتديات النقاشات الرسمية وغير الرسمية توسما لجرأة منفوصة تعترف بالمرض ولا تعالجه، كما يتجاوز كونه مجرد ظاهرة يتخلى فيها جزء كبير من ثروة المغرب (أطفاله وشبابه) عن التعليم النظامي (أي يتسرب منه طوعا أو قصرا أو مكرها (كما في الجامعة)) إذ علينا ألا نغفل أن الذي لم يتسرب من هذا النظام هو ذاته يعيش الهدر، بالنظر إلى أننا مجمعون في كلمة واحدة، بكون المنظومة لم تحقق الأهداف المتوخاة منها بالنظر إلى النتائج المحققة والهزيلة على مستوى الفعل التعليمي وجودته، ولم نعمل قط على تقليص هذه الاختلالات أساسا عدم قيام المنظومة بمهامها الأساسية والأولوية: أن تعلم، وبالتالي أن يكون للمتعلم الحافز على أن يتعلم ذاتيا، أن تعلم: الكتابة والقراءة والفهم وأن تعلم الحساب، بالتحصيل المطلوب وبالتقويم المشهود. لأن تحقيق ذلك رهين بشروط موضوعية.

إن الهدر هو في الواقع ظاهرة، مركبة بأسباب قريبة جدا، وبوجوه متعددة بآثار مباشرة وغير مباشرة، حاضرة وتحكم المستقبل، قصيرة المدى وطويلة المدى، مديدة بالرغم من سرعاتها. هدر للزمن هدر للمال، هدر للبشر ولكل إمكانيات التنمية المتاحة للمجتمع.

الهدر هو من وجه آخر مقياس لنجاعة السياسات التربوية من عدمها، إذ لا تختزل فيه فقط الفوارق السلبية بين الأهداف والنتائج، بل أيضا كل مكونات هذه السياسات، بدءا باختيارات "اللغة" ومرورا بتكوين المعلم و"الإنسان" ومعاييره والمقررات والمناهج، وغيرها (الإدارة التربوية، الخريطة المدرسية العرض التربوي، جمعيات (أولياء التلاميذ، محيط المدرسة وسواها)).

لا يمكن أن ينتج التكوين الحالي الموجه للمعلم والأستاذ إلا إرساء وتعميم الهدر، بالنظر إلى أن هذا التكوين يفتقد إلى أسس التربية الجوهرية: المعرفة العلمية والبيداغوجية حول الطفل والشباب والمراهقة، أي أنيات البحث العلمي في علوم النفس وعلوم الاجتماع، القادرة على فهم الهدر ليس فحسب كتسرب (انقطاع)، بل كبنية معقدة، ينبغي الإمساك بأسبابها وتصريف الحلول والإجراءات الملائمة لتقليصها. الغياب مثلا، كسبب من أسباب الهدر، ينم أساسا عن غياب الحافز الذاتي لدى المتعلم لأسباب تنتمي إلى البنية النفسية كعدم التكيف وعدم التمثل وعدم الفهم والخوف وضعف قابلية النظام، ومرورا بسيرورات التعلم داخل حياة القسم مع المعلم والأستاذ، وخارج القسم محيط المدرسة والأسر.

وهي جميعها مهام تحتاج إلى قيادة تربوية مؤهلة مهنيا وعلميا ومفتوحة على البحث العلمي والبيداغوجي ممارسة يومية، ومفتوحة على مستجدات علوم التربية.

ما نحتاجه، وما نحتاجه منظومة التربية والتكوين في المغرب، هو بالفعل عنصر بشري مؤهل وقادرعلى تشخيص أمراض القسم، أطباء تربويون، وليس بدغوجيون ديماغوجيون، يبيعون سلعا بدغوجيون مزيفة وكاذبة، أطباء لايشخصون فحسب، بل قادرون أيضا على علاج الأمراض التي تظهر في سيرورات تعليمهم أي سيرورات ممارستهم لوظيفتهم، طلبا للصحة: صحة أداء مهامهم وصحة التحصيل والتعليم والتعلم.

والأكيد أن الطبيب هو في حاجة إلى طب ببنياته التحتية وبمراجعه العلمية وتكويناته الأساسية وبتكويناته المستمرة القارة والمتحركة، وخطط تقويمه وتدبيره وإدارته (أهدافا ووسائل ورصداً وتتبعاً).

في عهود سحيقة ترك لنا أفلاطون حكمة مأثورة تعلو باب أكاديميته: "من لم يكن رياضيا فلا يدخلن علينا"، ولعمري أن أفلاطون كان محقا في هذه الحكمة الصامتة: كيف تجرؤون، وكيف تجرؤ السياسات التربوية المختلفة وإلى اليوم بتصدير بغلول من المعلمين والأساتذة الذين لايملكون معرفة علمية وعلم إنسانية بالطفل بالرغم من أن هذه المعرفة على الطريق كما يقول الجاحظ؟

لذلك لا أرى الهدر، في انقطاع التلميذ ذاتيا عن المدرسة، وإنما الهدر الحقيقي هو في سياسة لاتنتج، ولن تنتج إلى الهدر سواء في اختياراتها اللغوية، أو في اختياراتها التكوينية، لقيادة هذه المدرسة وهذه المنظومة: لا أحد في مكانه، ولا أحد تقريبا يحوز التكوين الواجب للقسم، كما أن الذين لفظتهم المدرسة ما بين 12 و17 سنة، وبنسب منتفخة، هم سيان بالمقارنة مع الذين استمروا بهدر هائل في التحصيل وضعف في الكفايات الأساسية، سرعان ما تلفظهم الجامعة! أما المتفوقون على قلتهم، فلا حظ إلا لنزر يسير للولوج الجامعي المحدود لا يتعدى الربع. والأرقام دالة وفاضحة!

Royaume du Maroc

Ministère de l'Education Nationale et de la Formation Professionnelle

Bulletin de Presse

Vendredi 07 Novembre 2014 Numéro : 4868

Titres	Page
Trois enseignants exposeront leurs projets à Dubai	1
L'urgence d'une stratégie nationale pour le préscolaire	2
La carte de la formation professionnelle	7
L'enseignement de l'amazigh	11
France – Ou sont les 60000 postes	13

Division de la Communication -Service de Presse
Tél. : 0537 687 252 Fax : 0537 687 255

DATE07/11/2014
N: 3284

AUJOURD'HUI LE MAROC

PAGE:10

Intégration des NTIC dans l'éducation

Trois enseignants marocains exposeront leurs projets à Dubaï

Apprendre l'importance de l'arganier dans la culture et l'écosystème marocain, découvrir le concept de développement durable, le tout en utilisant des outils de nouvelles technologies de l'information et de la communication (NTIC) et des techniques d'apprentissage innovantes. Les jeunes élèves d'un des collèges de la région du Grand Casablanca ont eu la chance d'avoir comme enseignant Samir Ayoubi, l'un des 3 gagnants de la compétition InnovaTice organisée par Microsoft Maroc en partenariat avec le ministère de l'éducation nationale et de la formation professionnelle.

Trois enseignants innovants ont donc été primés mercredi pour leurs efforts d'intégration d'outils numériques dans leurs techniques d'enseignement. Aux côtés de Samir Ayoubi, Ouarda Hamid, enseignante de langue italienne dans la région de Chrarda-Bni Hsen, a été récompensée pour son projet contre la violence scolaire, et Latifa Bouananou, enseignante de mathématiques dans la région du Grand Casablanca pour son cours innovant sur l'addition des nombres entiers relatifs.

En plus des prix qui leur ont été remis, les trois gagnants sélectionnés parmi 17 projets d'enseignants venus des différentes régions du Royaume auront décroché leurs tickets pour le Forum mondial «Microsoft in education» qui prendra place à Dubaï entre le 22 et le 25 février 2015 et connaîtra la participation de plus de 75 pays.

S'exprimant lors de la cérémonie de remise des prix, Rachid Belmokhtar, ministre de l'éducation nationale et de la formation professionnelle, a tenu à souligner l'importance des nouvelles technologies dans l'enseignement: *«Notre système éducatif est en train de connaître une réforme radicale et nous avons décidé que les nouvelles technologies seront au centre de cette révolution. Ce ne sont pas simplement des outils secondaires, ils sont absolument essentiels»*, a-t-il déclaré, rappelant que la mission des enseignants est la plus noble qui existe et que *«Si le Maroc avance, ça sera grâce à ses enseignants»*.

Egalement présent lors de cet événement, le directeur général de Microsoft Maroc, Samir Benmakhlouf, a assuré que le Maroc était un *«modèle à suivre»* en matière d'intégration des nouvelles technologies dans l'éducation. *«Nous avons réussi, en l'espace de quelques mois, à former et certifier 27.500 enseignants à travers le Maroc. Je ne vous cache pas que j'en suis personnellement très fier»*. S'agissant de l'importance des NTIC, Benmakhlouf a expliqué qu'aujourd'hui 50% des métiers dans le monde nécessitent une connaissance de l'outil informatique, ce chiffre devant passer à 80% dans 10 ans. *«L'Afrique produit actuellement 15 millions de chômeurs, il est temps de savoir si nous voulons former des jeunes pour le passé ou former des jeunes pour l'avenir»*, a-t-il conclu.

DATE07/11/2014
N: 4774

LA VIE ECO

PAGE:50-52

L'urgence d'une stratégie nationale pour le préscolaire

Le préscolaire a du mal à prendre son envol au Maroc, au moment où il a quasi-généralisation de la scolarité au niveau de la première année du primaire. Les pouvoirs publics sont toujours dans l'incapacité de trouver une solution. Les dernières statistiques du ministère de l'éducation nationale et de la formation professionnelle (MEN), livrées à l'occasion de la rentrée le 1er septembre dernier, nous donnent, en effet, un tableau très contrasté. Plus de 98% des enfants marocains âgés de 6 ans ont fréquenté la première année de l'école primaire en 2013-2014, alors que ce taux n'avait pas dépassé 67,8% pour les enfants de 4 à 5 ans. Et comme on peut le deviner, ce sont les filles du monde rural qui sont les plus pénalisées : à peine 36,1% sont préscolarisées, et seulement 48% des enfants le sont dans le rural, garçons et filles confondus. Pire encore, *«le taux moyen de préscolarisation n'a pas évolué depuis 2005-2006»*, avait relevé une étude initiée par le MEN et l'UNICEF datant d'avril 2014, intitulée *«Diagnostic et évaluation de l'état actuel du préscolaire»*. Selon cette même étude, *«l'offre de préscolarisation régresse au lieu de progresser et reste tributaire des investissements privés»*.

UNICEF, UNESCO, Banque mondiale et autres ONG nationales et internationales se prononcent sur la question depuis [illegible]

avec ce taux si faible en préscolaire, les élèves marocains pourraient-ils réussir leurs études au primaire et au secondaire ? Un enfant qui n'a pas fréquenté un établissement préscolaire traînera durant toute sa vie nombre d'handicaps. Ce n'est pas par hasard que le Prix Nobel d'économie James Heckman avait démontré à travers sa *«courbeHeckman»* que le meilleur retour sur investissement dans l'éducation et la formation provient du préscolaire. C'est prouvé, études à l'appui, les programmes qui favorisent la croissance et le développement des jeunes enfants jusqu'à l'âge de 6 ans constituent le meilleur rempart contre l'abandon scolaire et l'illettrisme. C'est un investissement pour le développement du capital humain nécessaire à la croissance économique. Le préscolaire présente le moyen le plus rentable pour réduire la pauvreté et assurer l'égalité des chances. Et il faut d'abord assurer une égalité d'accès à ce préscolaire.

Alors, que faire pour permettre à tous les petits Marocains de fréquenter un établissement avant l'âge de six ans ? Quel serait le meilleur modèle à même d'offrir une meilleure qualité, tout en assurant une égalité des chances à tous les élèves ? Quel contenu pédagogique et quelle formation de l'encadreur ? C'est à ces questions et à d'autres encore qu'une brochette d'experts nationaux et internationaux, réunis à Casablanca les 28 et 29 octobre dernier, a essayé de répondre pour dégager le modèle à adopter au Maroc à la lumière de ce qui se fait dans d'autres pays.

Au-delà des chiffres, quelle est d'abord la réalité du préscolaire actuellement en vigueur au Maroc ? Plusieurs modèles y coexistent, et n'offrent pas tous la même qualité, et ce qui ajoute à la confusion dans le secteur est que l'Etat ne joue pas le rôle de régulateur qui devrait être le sien. Pas moins d'une douzaine de modèles se concurrencent : le traditionnel, le moderne, l'urbain, le rural, le francophone, l'arabophone, le privé, le public, celui de la société civile, le préscolaire communautaire... Une diversification salutaire en soi, si tant est que tous les acteurs assurent la même qualité et dispensent des fondamentaux aux petits enfants aux standards internationaux, sous l'égide et l'œil vigilant de l'Etat.

Plusieurs approches ont été tentées : COSEF, Livre blanc, plan d'urgence...

Ce qui n'est hélas pas le cas, comme l'a souligné la majorité des intervenants lors de ce colloque international. Toutes les initiatives et les projets entrepris par le ministère pour généraliser le préscolaire ont été voués à l'échec. Il y a eu la COSEF en 2000, le Livre blanc du MEN (2001) et il y a eu le Plan d'urgence (2008-

DATE07/11/2014
N: 4774

LA VIE ECO

PAGE:50-52

2012) fondé sur quatre espaces d'action dont le premier réserve une place importante au préscolaire. Des paroles... sans mesures concrètes ! Serait-ce à cause du manque d'infrastructures et de ressources humaines ? De ressources financières insuffisantes ? Ou volonté express de l'Etat de maintenir la cacophonie qui règne dans le secteur, pour ne laisser la chance d'accès au préscolaire qu'aux privilégiés, comme accusent nombre d'observateurs ? Une chose est sûre, le ministère est en passe de finaliser une feuille de route dans ce domaine. Fouad Chafiqui, directeur des curricula au ministère de tutelle, parle d'un *«un projet-pilote dans ce domaine. La réglementation du secteur reviendra à l'Etat, de même la détermination des curricula. Pas moins de 36 projets sont à l'étude dans le préscolaire moderne»*.

L'Etat serait-il le seul acteur dans la généralisation du préscolaire ? Ce n'est même pas faisable en l'état actuel du Maroc, ni au plan infrastructure ni au plan des ressources humaines. A part quelques pays développés dans le monde, dont la France, qui prennent en charge et centralisent l'essentiel du travail du préscolaire en coordination avec les communes (et où la formation des éducateurs est systématique), une bonne partie de pays, développés ou pas, laissent l'initiative au secteur privé, aux établissements communautaires et à la société civile (voir encadré). Quelques institutions internationales, telle que l'UNICEF, encouragent les Etats à l'adoption de ce deuxième modèle, mais toujours sous la tutelle et les curricula de l'Etat. Mais attention, avertissent les spécialistes de l'éducation et de la formation : le préscolaire n'est pas une école, avec des matières, une évaluation menant à la réussite ou à l'échec. Si le préscolaire est un préalable important pour l'enseignement primaire, *«il s'en distingue par sa philosophie, ses objectifs et ses méthodes. Tous les modèles analysés insistent sur le jeu comme activité et situation éducatives structurantes et donc adéquates pour cet âge»*, précise l'étude de l'UNICEF-MEN.

La société civile, par son expérience, a son mot à dire

Sur l'échiquier du préscolaire il y a un acteur au Maroc dont la contribution devient incontournable : la société civile. Il y a l'expérience de la Fondation Zakoura éducation, mais il y a aussi celle, entre autres, de la Fondation marocaine pour la promotion de l'enseignement préscolaire (FMPS). Son président, Taib Chkili (ancien ministre de l'éducation nationale), veut la faire partager aux autres acteurs, mais aussi à l'Etat, pour concevoir une vraie «stratégie nationale» pour le développement du préscolaire. Le type du préscolaire que cette fondation a développé est basé *«sur des modèles adaptés aux différents contextes (urbain, rural, périurbain...) fondés essentiellement sur un partenariat public-privé et celui les collectivités locales»*.

L'Etat, selon cette vision, devra être *«le régulateur du secteur»*, c'est une donnée fondamentale, *«à travers la mise en place des normes générales, juridiques et référentielles à tous les acteurs intervenant dans le domaine»*. Cette vision, continue M. Chkili, prévoit la création d'une agence dédiée à la labellisation pour assurer un niveau de qualité.

Il va sans dire que cette vision, comme le fait la fondation, *«fonde un système du préscolaire basé sur le partenariat public-privé-société civile»*. Mais sa mise en œuvre a un coût. Elle nécessitera sur six ans quelque trois milliards de dirhams, dont la moitié devra être prise en charge par le ministère de tutelle, et une partie par les collectivités locales. Cette vision est livrée sous forme de recommandation.

L'UNICEF, affirme sa représentante au Maroc, Regina De Dominicis, parle de la nécessité d'une stratégie à multiples facettes couvrant les différentes dimensions de la petite enfance, dont la préscolarisation n'est qu'un élément d'un tout. Pour elle, *«les stratégies du préscolaire ne doivent pas être développées indépendamment des autres services existants, ou qui devraient exister, car il y a une unité dans les besoins de l'enfant. Il faut développer une approche holistique. Des efforts devraient être déployés pour optimiser les ressources grâce à des stratégies multidimensionnelles qui combinent la santé, la nutrition, l'éducation, la protection, l'assainissement et les actions sociales pour une petite enfance épanouie au Maroc»*. C'est tout un chantier ■

JAOUAD MDIDECH

DATE07/11/2014
N: 4774

LA VIE ECO

PAGE:50-52

Le développement linguistique, cognitif et socio-émotionnel, base du préscolaire

Un benchmarking réalisé dans le cadre de l'étude initiée par l'UNICEF et le MEN a permis des enseignements, des comparaisons utiles pour imaginer des scénarios de développement et de généralisation du préscolaire au Maroc. Parmi ces enseignements, on trouve :

- le préscolaire est géré par des institutions et organismes publics, le secteur privé, les associations et ONG sous le contrôle de l'Etat et des communes ;
- dans les pays développés (France, Japon, Belgique) la formation des éducateurs est systématique ;
- au Chili et au Burkina Faso, l'éducation est parfois assurée directement par les parents (et particulièrement par les mamans) ;
- les programmes sont prévus pour favoriser le développement linguistique, cognitif et socio-émotionnel à travers le jeu et des expériences de vie permettant à l'enfant de : affirmer sa personnalité, interagir de façon harmonieuse, agir sur le plan sensoriel et moteur, construire sa perception et sa compréhension du monde , communiquer avec son environnement.
- Les pays développés réservent une période plus longue au préscolaire, de 3 à 5 ans, voire 6 ans, selon une vision de l'éducation de la petite enfance fondée sur la conviction que c'est entre 3 et 6 ans que se joue l'essentiel du développement de l'enfant. Ces pays accordent autant d'importance, si ce n'est pas plus, à la formation des enseignants du préscolaire qu'à celle des enseignants du primaire.

Le public couvre le plus grand nombre d'effectifs dans le préscolaire : 80,4%

Pas moins d'une douzaine de modèles de préscolaires coexistent actuellement au Maroc, assurés par plusieurs acteurs, dépendant ou non de départements gouvernementaux. Il y a le préscolaire du ministère des habous et des affaires islamiques, le préscolaire de l'entraide nationale, celui du ministère de la jeunesse et du sport, le préscolaire public, le préscolaire privé, le préscolaire traditionnel privé, le préscolaire moderne privé, les classes des enfants à besoin spécifique, le préscolaire communautaire, le préscolaire de la fondation BMCE Bank, le préscolaire de la Fondation marocaine pour la promotion de l'enseignement préscolaire-FMPS. Et chacun de ces modèles a ses propres ressources humaines et ses propres programmes, et donc n'offre pas le même degré de qualité. Les modèles issus de la société civile et du secteur moderne privé sont considérés comme les meilleurs. Ceux opérant hors des départements gouvernementaux, comme l'indique un document préparé par l'UNICEF, «introduisent des modes de gestion, de financement, d'organisation, d'accueil, de ressources humaines, des curricula et des méthodes pédagogiques, des visions et des perceptions, qui enrichissent les approches et les sources de financement. Ils constituent, de ce fait, des exemples à suivre et à intégrer dans tout projet de généralisation du préscolaire». Au niveau de la qualité des équipements et des ressources humaines, elle varie d'un modèle à l'autre. Le public couvre le plus grand nombre d'effectifs : 80,4% ■

DATE07/11/2014
N: 4774

LA VIE ECO

PAGE:50-52

«Le préscolaire est l'un des secteurs qui présentent un défi de taille au Maroc»

Il est souhaitable que les programmes du préscolaire soient adaptés à la réalité et à la culture de chaque région du Royaume. Il conviendrait de prendre en considération la composante culturelle familiale et la sensibilisation. Le jeu est un élément essentiel.

Regina De Dominicis

Représentante de l'UNICEF au Maroc

Au Maroc, la société civile apporte des solutions innovantes, le ministère de tutelle est à l'écoute, c'est très positif

Cela fait une année que vous représentez l'UNICEF au Maroc, que pourriez-vous nous dire sur le préscolaire ?

Tout d'abord, permettez-moi de vous dire que le développement de la petite enfance est l'une des priorités de l'UNICEF à travers le monde et particulièrement au Maroc. L'éducation préscolaire est l'un des maillons essentiels de cette chaîne de services que les gouvernements devraient offrir aux enfants dès leur naissance pour développer leur société à continuer leur éducation et se forger en tant que citoyens et citoyennes, en concertation avec la société civile et en impliquant les parents et familles. Depuis que l'on a mené un diagnostic du secteur conjointement avec le ministère de l'éducation nationale et de la formation professionnelle, on a vu que le préscolaire n'est pas complet, et je vous dirai même que c'est l'un des secteurs qui présentent un défi de taille au Maroc. Si le taux de préscolarisation officiel est autour de 70%, seulement un tiers des enfants et un quart des filles inscrits accèdent à l'école préscolaire. L'éducation préscolaire est l'une des disciplines où l'inégalité et les disparités sont grandes. Ces statistiques ne reflètent pas tout à fait la réalité d'une [illegible] petite enfance. Le préscolaire n'est pas [illegible] mais [illegible] un cycle [illegible] qui [illegible] le développement [illegible] scolaire. Il existe [illegible] référentiel normatif [illegible] un dispositif efficace [illegible] de régulation

Ce cadre est-il adapté à votre avis ?

Il n'existe pas une recette [illegible] dans le pays, chaque région a sa propre réalité. Au Maroc, la société civile apporte des solutions innovantes, le ministère de tutelle nationale, pour [illegible] est à l'écoute, et il est en train d'ailleurs de développer une feuille de route, ce qui est très positif. Il ne devrait en tout cas pas être le seul acteur à résoudre la problématique du préscolaire au Maroc. Des partenariats sont nécessaires entre le ministère, les communes, les régions avec la décentralisation en cours, et avec la société civile. Ce schéma existe quasiment dans tous les pays du monde. Il n'en a pas un qui [illegible] une réponse unique et [illegible] le développement [illegible] scolaire. Il faut que la réglementation du secteur reste étatique, mais il y a plusieurs acteurs sur le terrain qui doivent se mettre la main dans la main pour impulser le développement du secteur.

Quelles seraient à votre avis les chances du Maroc de remporter cette bataille du préscolaire ?

L'idéal est que tous les enfants de moins de six ans fréquentent un établissement préscolaire. Il y aura moins d'abandon scolaire, le Maroc obtiendra un meilleur classement au niveau international. Les recherches qui ont été faites montrent que les enfants qui ont fréquenté au moins une année un établissement préscolaire ont des résultats meilleurs par rapport à ceux qui ne l'ont jamais fait. Le préscolaire permet par ailleurs de détecter [illegible] les [illegible] de la petite [illegible] [illegible] problèmes auditifs

DATE07/11/2014
N: 4774

LA VIE ECO

PAGE:50-52

qu'un enfant peut vivre : l'état de sa santé physique et morale (malnutrition, maladies...), climat familial (violence au sein de la famille). Et donc, cela permet très tôt de faire face à ce qui peut nuire à l'équilibre de l'enfant et lui épargner des échecs dans le futur. Un enfant dans le préscolaire c'est aussi un investissement pour l'Etat, c'est prouvé dans tous les pays qui ont réussi dans ce domaine. On épargne déjà à l'Etat ces formations de rattrapage et tout ce que cela suppose comme coût au niveau des ressources humaines. Un enfant d'une famille démunie matériellement qui fréquente un établissement préscolaire peut réussir sa scolarité et gagner, par la suite, bien sa vie, et briser le cycle de la pauvreté.

Comment concevez-vous des programmes dans le préscolaire ? Des programmes uniformes pour tous les enfants d'un pays, ou adaptés selon les régions et les âges ?

Nous ne sommes pas pour l'uniformisation. Il y a certes des standards de qualité qu'il faut respecter partout. Un programme préscolaire doit donner la priorité à l'habileté motrice et psychomotrice d'un enfant, une initiation à la lecture, au numérique, tout en veillant à ses sensibilités affectives et cognitives. L'éduquer aussi à la socialisation, à l'intelligence sociale avec les autres enfants. Ce sont-là des standards que devrait respecter n'importe quel établissement préscolaire, public ou privé, de type moderne ou traditionnel, dans les zones urbaines comme dans les zones rurales. Mais il faut que les programmes du préscolaire soient adaptés à la réalité et à la culture de chaque région du pays et prendre en considération la composante culturelle familiale et la scolarisation des parents [illegible]

Que propose l'UNICEF pour aider le Maroc pour la généralisation du préscolaire ?

Nous avons déjà signé avec le ministère de l'éducation nationale un plan de travail. On propose notre expertise dans le domaine, qu'on a développée dans d'autres pays, on facilite les échanges du Maroc avec d'autres pays. Nous accompagnons ainsi le ministère avec l'ensemble des partenaires vers l'élaboration d'une stratégie intégrée de développement du secteur. A l'occasion de ce colloque, je viens de provoquer une réunion bilatérale entre le ministère marocain de l'éducation et son homologue argentin, elle sera suivie certainement par des voyages d'études et d'échanges de documents pour profiter des expériences l'un de l'autre. On intervient aussi dans la formation pédagogique des formateurs. A l'UNICEF, on encourage un préscolaire basé sur un partenariat entre les différents acteurs : Etat, société civile, public, privé... La société civile par les modèles innovants qu'elle a mis en place a un grand rôle à jouer.

Vous aviez travaillé en Turquie, quelle différence avec le Maroc dans le domaine du préscolaire ?

La Turquie est un pays plus grand que le Maroc, avec une économie émergente, ce qui lui a permis d'injecter des ressources financières importantes, et d'aller loin dans la scolarisation de la petite enfance. Il y a une avancée notable ces cinq dernières années. Ce qui a notamment bien marché en Turquie et que le Maroc peut réussir, c'est le partenariat de l'Etat avec les collectivités locales. La Turquie a développé un [illegible] préscolaire communautaire [illegible]

y est aussi partie prenante dans certains cas, et même le privé y est associé, ne serait-ce que par les équipements scolaires. Ce pays a mis en place des contrats cadres de partenariat en fonction des régions. Mais c'est l'Etat qui exerce la tutelle sur le secteur et qui fait le suivi et le travail d'inspection. C'est peut-être un exemple à suivre.

PROPOS RECUEILLIS PAR
JAOUAD MDIDECH

DATE07/11/2014
N: 486

CHALLENGE

PAGE:44-46

La Carte de la formation professionnelle
Les chemins du véritable progrès

L'OFPPT, en tant que premier opérateur de formation professionnelle, est présent sur l'ensemble du territoire national et dispense des formations diversifiées au bénéfice de 370 000 stagiaires. Durant la dernière décennie, l'offre de formation a progressé de 543%. L'objectif est d'accompagner les stratégies de développement de l'économie nationale et les grands projets structurants de l'économie nationale. PAR **SALIM ATTAR**

En 2014/2015, l'OFPPT en tant que premier opérateur de formation professionnelle, est présent sur l'ensemble du territoire national et offre des formations diversifiées au bénéfice de 370 000 stagiaires dans les filières diplômantes et qualifiantes.

Casablanca

Le grand Casablanca représente 21% du dispositif national et présente une offre de formation de plus de 77300 stagiaires, soit une hausse de 8% par rapport à l'année précédente et une évolution des effectifs de 441% depuis 2002/2003. L'offre couvre l'ensemble des secteurs économiques avec des formations sur plusieurs niveaux: technicien spécialisé, technicien, qualification, spécialisation. Les modes de formation sont souples : résidentiels et alternés, qualifiantes... La région du grand Casablanca connait ainsi la prépondérance du secteur industriel dans l'offre de formation (41%), en raison de la nature des activités économiques du premier pôle du pays, avec plus d'un tiers des établissements industriels du pays. Autres secteurs dominants le tertiaire et le transport logistique, dont l'offre de formation avoisine les 17%, à part égale. De plus, l'OFPPT continue à offrir des formations dans les métiers des TIC et de l'Offshoring avec 10% du dispositif du grand Casablanca.

Dispositif de formation professionnelle de la region Nord Ouest

De par sa position geostrategique, son potentiel humain et economique et ses infrastructures, la Région est devenue un pôle de croissance économique par excellence, en témoigne les investissements importants dans différents secteurs; l'un des principaux exemples est l'implantation du complexe industriel *«Renault Tanger Méditerranée»*. Durant la dernière décennie la Région est devenue le deuxième grand pôle économique créateur de richesse nationale (14%), derrière celle du Grand Casablanca (19%). Elle accueille le deuxième dispositif de formation après le Grand Casablanca, soit 16% des effectifs en formation dans les Etablissements de l'OFPPT. Dans cette région, l'offre de formation a été multipliée par 6,5 depuis 2002 et dispose de 59 360 places en 2014-2015. L'offre couvre tous les niveaux de formation (Technicien Specialisé, Technicien, Qualification, Specialisation,) avec des modes de formation souples (Residentielle, alternée. Formation qualifiante...). C'est le secteur Industriel qui domine l'offre avec 29% du dispositif, soit plus de 18.000 stagiaires suivi par le secteur Tertiaire qui représente 26% et le BTP 17%, tandis que le secteur du Tourisme connaît une forte hausse des effectifs en formation par rapport à l'année précédente avec plus de 3445 stagiaires. Autres secteurs en augmentation, l'Offshoring et les TIC où l'OFPPT développe son offre de formation avec 15% et plus de 9400 stagiaires, en hausse de 28% par rapport à l'année précédente. Dans cette région, l'OFPPT accompagne la demande de l'industrie et d'autres secteurs comme l'aéronautique et l'agroalimentaire qui occupent une place importante au sein des industries de transformation de la région. Tout ceci, facilité par des equipements performants et des structures d'accueil lui permettant d'assu-

DATE07/11/2014
N: 486
CHALLENGE
PAGE:44-46

rer un niveau élevé d'échanges, aussi bien avec le reste du pays qu'avec les différents pays étrangers et susceptibles d'accompagner le développement de la région

Dispositif de la Formation Professionnelle dans la région Chaouia Ouardigha et Tadla Azilal

Dans la région très dynamique qui se situe dans l'arrière pays du Grand Casablanca, l'OFPPT a adopté une politique d'extension du dispositif de formation pour répondre aux besoins des opérateurs économiques et des jeunes de Chaouia Ouardigha et TadIa Azilal. L'offre de formation est en hausse de 627%, comparée à 2002-2003.Plus de 35 900 stagiaires prévus en formation en 2014/2015. Les formations sont proposées sur plusieurs niveaux :Technicien Spécialisé, Technicien, Qualification, Spécialisation,) et selon des modes de formation diversifiés (résidentielle, alterné).Dans cette région, l'offre de formation du réseau OFPPT couvre les métiers de l'Industrie qui représente 31%, le BTP (18%), le secteur Tertiaire (16%), des TIC (15%), Transport Logistique 15%, sans oublier l'Hôtellerie Tourisme avec 5% de l'offre.

La formation dans la région du Centre Nord

Disposant d'atouts économiques considérables la région du Centre Nord est connue pour le dynamisme de ses opérateurs et de leur capacité d'innovation. L'agriculture a su moderniser son système de production, l'industrie quant à elle est très diversifiée et couvre des secteurs traditionnels qui s'adaptent aux progrès techniques et des activités emergentes à la pointe de l'innovation. En outre, la Région abonde de potentialités naturelles qui en font une région touristique par excellence.Le secteur industriel, l'un des piliers de l'économie de la région, offre à travers ses potentialités et performances, d'importantes possibilités dans les secteurs aussi diversifiés que la chimie, la mécanique, l'électromécanique, le textile, le cuir.... . Enfin, des opportunités existent dans le cadre de la création des nouvelles unités : cuirs et peaux, tanneries, cimenterie, bâtiment et travaux publics : La région Centre Nord represente 23% du dispositif national et présente une offre large et diversifiée avec une hausse de 565%, comparée à 2002/2003 et près de 35 173 stagiaires, contre 5 184. Les formations offertes couvrent plusieurs niveaux (Technicien Spécialisé, Technicien, Qualification, Spécialisation,) et modes de formation (résidentielle, alternée, qualifiante..,). Cet effort est déployé à travers une offre de formation adaptée, ouverte sur les secteurs industriels (31%), le Tertiaire (23%), le BTP (17%), les TIC et offshoring (16%), le Transport et la Logistique (7%), ainsi que l'Hôtellerie Tourisme (6%).

La formation professionnelle dans la région de l'Oriental

De par sa position en tant que région frontalière, la Région de l'Oriental accupe une place stratégique dans la carte administrative du Royaume. Durant la dernière décennie, la Région a connu le lancement de grands projets structurants tels le Projet Med Est, la Technopôle d'Oujda, la Rocade méditerranéenne, le Projet Marchika Nador, la station balnéaire de Saïdia...Les efforts d'investissement constituent ainsi un levier dans les secteurs du tourisme, des services, de l'offshoring, des nouvelles technologies,... de nouvelles filières émergent ou se renforcent, comme les matériaux de construction, l'agro-industrie, la logistique et le transport, l'énergie et les mines, la pêche, etc. Sous l'impulsion de ces grands projets, l'offre de formation professionnelle a connu un élan remarquable qui s'est traduit par la création de nouveaux établissements, ainsi que par l'augmentation de la capacité d'accueil des instituts déjà existants. Aussi, le dispositif régional de l'OFPPT a enregistré une forte hausse qui a touché tous les secteurs et les niveaux de formation, en réponse aux besoins générés par ces projets de développement socio-économiques. Fortement engage dans la qualification des Ressources Humaines de la Région, le dispositif régional est marqué par une évolution des effectifs de 559% entre 2002 et 2014, passant de 3 851stagiaires à 25 719 stagiaires . Les formations sont ouvertes sur des secteurs économiques variés avec plusieurs niveaux de formation (Technicien Spécialisé, Technicien, Qualification, Spécialisation) et modes de formation (résidentielle, alternée...). Quant à la répartition sectorielle, ce sont les secteurs de l'industrie et du BTP qui arrivent en tête, avec respectivement 26% et 24% suivis des métiers du Tertiaire avec 18%, le transport et la logistique 13%, les TIC et l'offshoring 12%, le Tourisme 7%.

La Formation dans la région Souss Massa Drâa

La région de Souss Massa Draa constitue l'une des régions les plus dynamiques en raison de la diversification des secteurs d'activités. En plus de l'industrie agroalimentaire, l'économie régionale est dominée par le tourisme, la pêche, l'agriculture, l'artisanat...Pour accompagner ce tissu très dynamique, l'OFPPT a mis en place un dispositif de formation adapté, ouvert sur les secteurs porteurs d'emploi et de croissance, en parfaite cohérence avec les priorités fixées par les différentes stratégies sectorielles (Vision 2020, PNEI, Stratégies Transport et Logistique, Plan Maroc Vert...). Les effectifs sont en hausse de 597% depuis 2002 et une évolution de 18,8% par rapport à l'année 2013-2014 avec 26 716 stagiaires prévus en formation en 2014-2015. Les formations proposées touchent plusieurs niveaux (Technicien Spécialisé, technicien, Qualification, Spécialisation, Formation Qualifiante) et modes de formation diversifiés (résidentielle, alternée...). L'OFPPT offre ainsi des formations dans les secteurs industriels pour 23%, et le BTP (18%) et le Tertiaire (19%), le transport et logistique 18%, alors que le Tourisme, principal

Le dispositif régional de l'OFPPT a enregistré une forte hausse qui a touché tous les secteurs et les niveaux de formation.

DATE07/11/2014
N: 486

CHALLENGE

PAGE:44-46

facteur de développement économique de la région, occupe 14% du dispositif régional. La région Souss Massa Drâa a une autre particularité, celle d'abriter l'unique établissement spécialisé dans les métiers du cinéma à Ouarzazate, créé par l'OFPPT et la Fondation Mohammed V pour la Solidarité et qui propose des formations dans les métiers du septième art, en vue de répondre aux besoins en compétences dans le secteur.

Dotée d'une vision de développement intégrée basée sur l'ouverture et la promotion des secteurs potentiellement porteurs (agriculture, agro-industrie, tourisme, artisanat, énergies et mines renouvelables), la Région de Meknès Tafilalet a lancé récemment de nombreux projets structurants dont « *l'Agropole* » permettant à la région de prétendre au statut de pôle d'excellence agroalimentaire et d'améliorer la compétitivité du secteur agro-industriel à l'échelle nationale et internationale. La région œuvre également pour se positionner en tant que destination touristique de choix au niveau national. Pour accompagner ce développement et afin de répondre de manière adéquate aux attentes des professionnels, l'OFPPT a adopté une stratégie de formation basée sur la diversification de la formation et sur l'écoute de l'environnement socio-économique. Cet effort est inscrit dans un cadre concerté avec l'ensemble des intervenants de la région. C'est pour cela qu'il a adopté une politique de renforcement de son offre pour l'orienter vers les secteurs porteurs de l'économie nationale tels que le BTP, l'industrie, l'Hôtellerie Tourisme, les TIC et offshoring et le Tertiaire. Ainsi, le dispositif régional a enregistré une forte évolution qui a touché tous les secteurs et les niveaux de formation, considérés comme porteurs d'emploi, eu égard aux projets de développement socio-économiques de la Région Meknès Tafilelt. La région représente 6,2% du dispositif national. Les effectifs ont été multipliés par 4,5 entre 2002 et 2013, passant de 3817 stagiaires à 22 852 stagiaires, soit une évolution de 452%. Les formations offertes concernent plusieurs niveaux de formation (Technicien Spécialisé, Technicien, Qualification, Spécialisation) et modes de formation (résidentielle, alternée, qualifiante...) Les secteurs du BTP, l'Industrie, le Tertiaire, du Tourisme, des TIC... dominent cette offre de formation, en réponse aux besoins des entreprises et par anticipation de la demande en qualification des jeunes de la région.

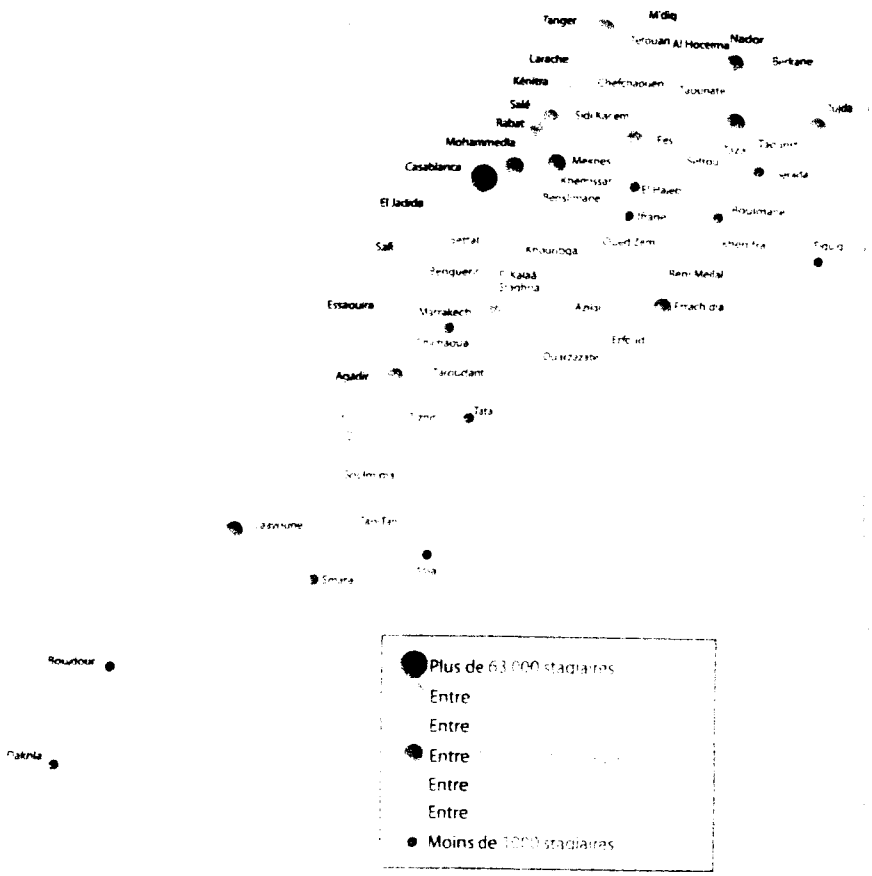

Dans les provinces du Sud du Royaume, la pêche, les phosphates et l'activité industrielle, notamment liée à la transformation, sont en plein essor, propulsés par les projets structurants qui donnent un nouvel élan à la Région, devenue un pôle économique capital. La région dispose également de toutes les potentialités d'une destination attractive et de plusieurs atouts, pour le tourisme, secteur clé de l'économie des régions du sud du Royaume. Pour accompagner l'essor de cette Région, l'OFPPT a entrepris dès 1976, année de la création du premier établissement de formation professionnelle à Laâyoune, une stratégie de développement de son dispositif de formation. Cet effort de renforcement du dispositif de formation dans les Provinces du Sud a été entrepris dans un cadre partenarial avec les acteurs institutionnels, afin d'accompagner le développement économique et social. Ainsi, l'effectif des bénéficiaires est passé de 2 047 en 2002-2003 à 12 098 stagiaires en 2014-2015, soit une évolution de 522%. Ces formations offertes couvrent plusieurs niveaux de formation (Technicien Spécialisé, Technicien, Qualification, Spécialisation) et modes de formation (résidentielle, alternée, qualifiante...). En termes de répartition sectorielle, c'est le secteur Tertiaire qui arrive en tête avec 28% de l'offre de formation, suivi par le BTP et l'industrie avec 18%, les TIC 17%, l'Hôtellerie Tourisme 11% et le Transport Logistique 8%. ■

DATE06/11/2014
N : 15472
LE MATIN
PAGE :16

Village pédagogique de l'ONEE

Les écoliers de Dakhla initiés à l'environnement

La caravane du village pédagogique de l'Office national de l'électricité et de l'eau potable (ONEE) pour la sensibilisation et l'éducation à l'environnement a fait escale dans les provinces du Sud. Cette marche, entamée depuis trois mois, a longé le littoral atlantique depuis la ville de Bouznika. Plus de 1.600 km ont été parcourus avant d'arriver à Dakhla.

Poursuivant son itinéraire dédié à la sensibilisation des plus jeunes au respect de l'environnement, la caravane a fait escale à Dakhla au moment où le Maroc célèbre commémoration de la prestigieuse Marche Verte. «Le timing n'est pas fortuit en fait, la caravane tenait à partager l'heureux événement, sur le sol des territoires récupérés. La caravane écologique renoue ainsi avec le passé en allant sur les traces de la marche effectuée par tout un peuple pour la libération pacifique des provinces du sud du Maroc», indique un communiqué de l'ONEE. L'arrivée de la caravane à Dakhla du village pédagogique est une opportunité pour les enfants de la ville afin de venir découvrir ce que cache le grand chapiteau qui abrite les activités pédagogiques ludiques et instructives du village ouvert du 1er au 7 novembre 2014. Durant une semaine, le village a reçu les écoliers appartenant aux établissements scolaires publics et privés et aux éco-écoles. Le programme Eco Ecoles est l'un des programmes phare de la Fondation pour l'éducation à l'environnement, FEE. Aujourd'hui, plus de 60 pays dans le monde l'ont adopté. Ce Programme international vise à ancrer l'éducation à l'environnement dans le cursus scolaire, il permet aux écoliers ainsi qu'aux différents acteurs de l'établissement scolaire de construire un projet environnemental concret pour le lieu de vie qu'ils partagent. L'Office accompagne la mise en œuvre du programme «Eco-Ecoles» ayant pour objectif de créer une dynamique durable au sein des établissements scolaires autour de l'éducation environnementale et du développement durable. Dans le cadre de ce programme, l'Office parraine deux écoles à Jerada et deux autres à Moulay Bouselhame et organise annuellement des campagnes de sensibilisation à la maîtrise de la consommation de l'énergie électrique.

L'éducation par le jeu

Les écoliers de Dakhla sont encadrés par des moniteurs spécialisés en la matière qui leur exposeront les dangers qui guettent l'environnement et leur prodigueront les conseils pour les limiter, voire les éradiquer. Cela se passe dans des stands thématiques qui traitent de sujets divers comme l'économie de l'eau, de l'électricité et encore du recyclage des déchets. L'outil électronique est mis également à contribution dans un espace multimédia où les enfants s'adonneront à cœur joie aux jeux et aux quizz, avant d'être acheminés dans une salle de projection pour suivre des films écologiques. C'est donc un menu varié et hautement éducatif qui sera présenté aux enfants de la ville de Dakhla, dans le but de les rendre encore plus soucieux des questions relatives à la protection de l'environnement, un élément central pour le développement durable. L'avant-dernière étape du Village pédagogique de Tiznit avait constitué l'avant-dernière étape de la caravane du Village pédagogique entamée le 23 juillet dernier et qui avait fait escale à Casablanca, Sidi Bennour et Agadir. ■

S.B.

DATE 07/11/2014
N: 642

TELQUEL

PAGE: 32-33

Tribune

« L'IDENTITÉ ARABO-ISLAMIQUE AU MAROC EST UNE ŒUVRE BERBÈRE »

L'intellectuel et ancien ministre de la Culture répond à une tribune de Hassan Aourid sur l'enseignement de l'amazigh et les risques qui entourent le débat sur cette question.

Bensalem Himmich,
philosophe et écrivain

En lisant la lettre adressée par M. Hassan Aourid au ministre de l'Éducation nationale, M. Rachid Belmokhtar, au sujet de l'enseignement de la langue amazighe dans les écoles (*TelQuel*, n°637), j'ai eu la forte impression que notre ami a cédé à la précipitation. Comment donc ne pas s'étonner que l'intellectuel s'en prenne au ministre, car ce dernier aurait dit que la Constitution ne l'obligeait pas à enseigner le tamazight ? Une lecture possible de cette déclaration est que cet enseignement ne dépend pas du bon vouloir de M. Belmokhtar, car la loi organique à ce sujet n'est pas encore sortie du parlement, sans oublier que les résistances à ce sujet sont encore observables au Maroc.

Des obstacles inextricables

Dans ce texte, Hassan Aourid écrit que le ministre de l'Éducation nationale a dit *« tout haut ce que beaucoup pensent tout bas »*. L'adverbe «beaucoup » se réfère à un bon nombre de responsables et d'acteurs qui, bien que « tout bas », continuent à penser que la mise en application de cet enseignement pose des problèmes épineux et inextricables. Des spécialistes du sujet soulèvent des obstacles réels et des nœuds durs et coriaces, dont voici quelques éléments :

- Un enseignement fondamental n'est pas viable avec trois corps d'alphabets radicalement différents, et le tifinagh ne facilite pas les capacités d'assimilation et d'apprentissage des élèves. « Beaucoup » y ont vu comme une volonté délibérée de couper tout lien, fût-il symbolique, avec la langue arabe et sa culture. Ce choix, ayant été fait en cercle fermé, complique la tâche du tamazight et lui rend la vie encore plus difficile dans un milieu musulman. Par ailleurs, des thèses d'historiens et philologues nationaux et étrangers affirment que les Berbères sont des Himyérites du Yémen et que leur langue appartient à la famille des langues chamito-sémitiques. Des noms de famille (dont le mien) se trouvent en Kabylie, au Rif mais aussi au Yémen ! Ainsi, il existe chez « beaucoup » d'enseignants une tendance à faire apprendre et étudier le tamazight en caractères arabes, comme c'est le cas avec d'autres langues comme l'iranien, l'ourdou et le kurde.
- L'enseignement d'une langue ne peut se faire sans l'élément qui l'incarne et lui donne vie : les textes. Or, c'est là où un manque palpable se fait cruellement sentir pour l'enseignement du tamazight. La pénurie des textes en tamazight contraint les enseignants à recourir au caractère arabe ou latin pour répondre au devoir pédagogique de la facilitation. Des intellectuels et spécialistes de la question (dont Mokhtar Soussi et Mohamed Chafiq), en prenant en considération que la culture berbère écrite n'a pris corps qu'en langue arabe, se sont mis à enseigner des lexiques araboberbères et des œuvres arabes traduites en tachelhit (notamment en jurisprudence, exégèse et mystique). Hassan Aourid ne leur donne-t-il pas raison lorsqu'il note que « *les seuls maîtres de la langue arabe dans ce pays sont des berbérophones* », emboîtant ainsi le pas à Mohamed Chafiq qui les comptait par centaines ?

Une culture en commun

Je me permets alors d'adresser quelques questions et remarques, sur un ton amical et personnel, à M. Hassan Aourid :

1. Ne penses-tu pas qu'il est temps de se délester une fois pour toutes de cette litanie plaintive qui victimise les Berbères dépossédés de tout, « même de leurs rêves » comme tu l'écris, et incrimine ceux qui en seraient les auteurs, en l'occurrence les Arabes ? D'ailleurs, de quels Arabes parle-t-on et dans quelles zones ethniquement pures logent-ils ? La dangerosité de ce discours ne contribue-t-elle pas à faire émerger fortement l'homme de la haine et du ressentiment, à justifier les visites à Israël et

DATE 07/11/2014
N: 642

TELQUEL

PAGE: 32-33

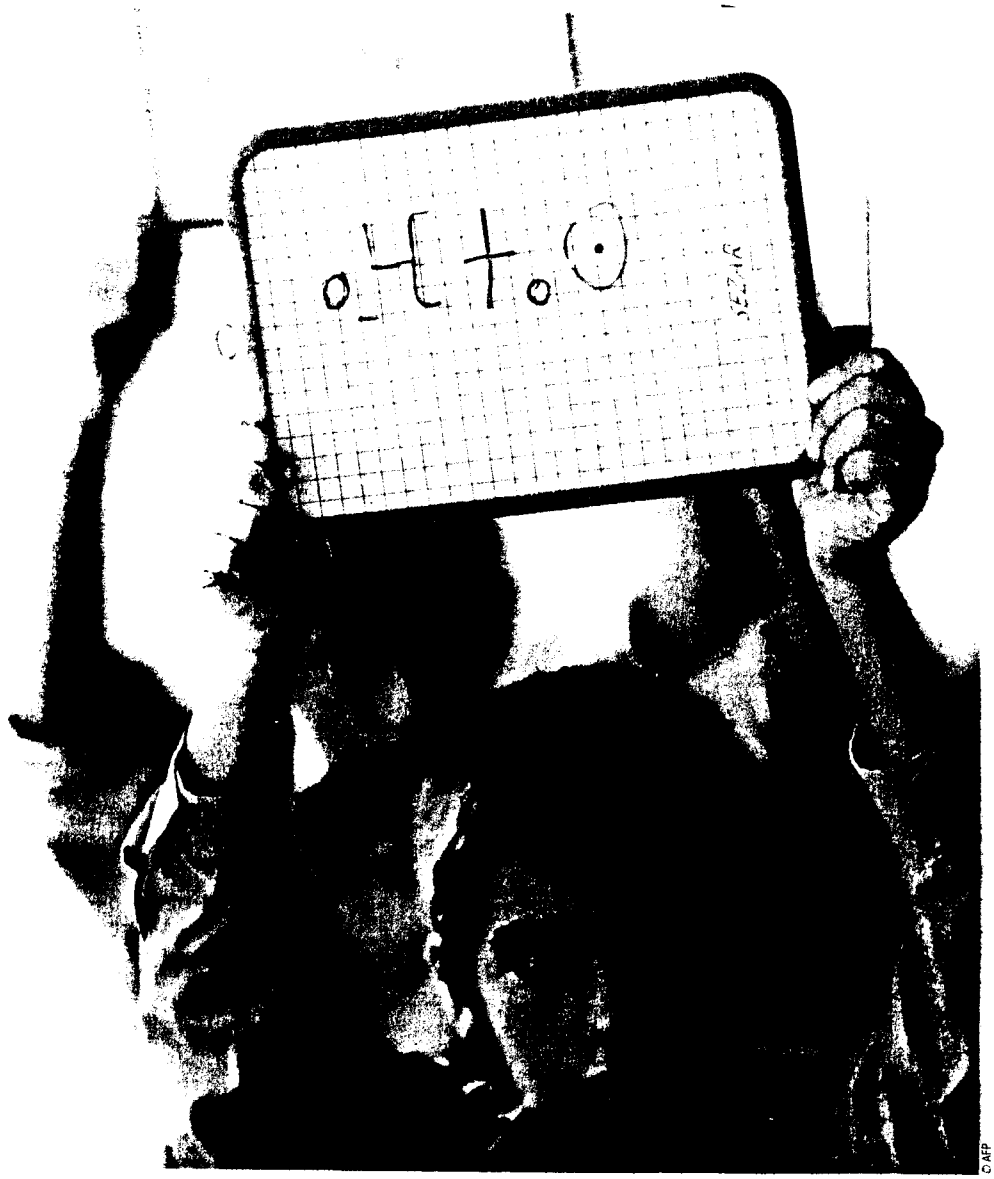

© AFP

les propos incendiaires et irresponsables tenus et assignés par écrit dans telle presse ou tel livre ? Les plus célèbres, vu la notoriété de leurs auteurs (exclusivement des auteurs d'expression francophone), sont proférés par Feu Kateb Yacine, et plus récemment par le romancier algérien Boualem Sansal, sans compter les faucons berbérophones et «darijistes» qui s'acharnent à vilipender la langue arabe, la

L'enseignement d'une langue ne peut se faire sans les textes qui l'incarnent

rendant responsable des maux de l'enseignement et la traînant dans la boue de l'ingratitude et de l'infamie ? Et tout ceci n'est-il pas injuste et historiquement faux ? Car l'histoire du Maghreb nous enseigne que l'arabité n'a jamais été une revendication ethnique ou même communautariste, sauf épisodiquement, mais une identification à un référentiel historique et culturel. D'autre part, la même histoire nous apprend aussi que l'identité arabo-islamique fut en grande partie l'œuvre de tribus berbères qui, par-delà leur appartenance ethnique, se sont investies dans la construction de ce que Ibn Khaldoun appelle la civilisation (hadâra, umrân) et l'État centralisé (ad-dawla al-amma). D'où leur compétition, par exemple, dans l'édification des medersas et la diffusion de la langue arabe et des « sciences » islamiques. Quant aux grands bâtisseurs des pouvoirs et États du Maghreb, ils étaient tous d'origine berbère, ainsi que les porte-drapeaux de la culture arabo-islamique, à l'image de Abdellah Ibn Yassine, Ibn Tachfin, Ibn Toumert, Abdelmoumen, Al-Wansharîsî, Abû Madyan, Ibn Battouta, Agueroum, Al Youssi.... Faut-il donc s'en prendre à ces ancêtres qu'on a tous en commun, et aller cracher sur leurs tombes, ou nourrir le fantasme de refaire l'histoire en la remettant à plat ? Et pouvons-nous faire ce travail sans préparer le lit des mouvements intégristes de tout poil et de toute provenance ?

2. André Malraux définissait la culture comme étant *« le plus court chemin de l'homme à l'homme »*. Qui peut affirmer qu'il en est ainsi dans notre pays ? L'une des raisons majeures qui expliquent l'absence de ce chaînon manquant ne réside-t-elle pas dans le fait que, en matière de référence à une langue fédérative et de communication, nous sommes en train de filer du mauvais coton et d'enfoncer les clous de la mésestime de soi et de l'aliénation ?

3. Ne faudrait-il pas, en tout état de cause, cesser de se revendiquer d'une quelconque pureté généalogique ou raciale ? Sinon, il y a lieu d'être inquiets quant à l'exacerbation d'un danger, prélude à tous les autres : celui de voir prospérer sur notre terre commune des groupes communautaristes, chacun avec son espace, ses codes et ses allégeances, et qui s'ignorent, s'invectivent, se haïssent au point qu'ils devront un jour recourir, en s'affrontant, à une langue étrangère ou aux services des interprètes. Comment alors peuvent-ils prétendre appartenir au même pays ? Bien que n'ayant pas traité ce problème de front, Abdellah Laroui le signale en des termes fort alarmants : *« Plus encore que la société, l'État postcolonial est une forme qui s'impose à une réalité déstructurée où se côtoient des groupes fermés les uns aux autres. »* Le débat est donc loin d'être terminé. ■

DATE 06/11/2014
N: 21711

LE MONDE

PAGE:7 1/3

Education : où sont les 60 000 postes ?

Selon les calculs du « Monde », le ministère de l'éducation n'a créé que 3 856 postes de titulaires

Or, depuis 2012, il n'y a pas de miracle. Le recrutement des stagiaires est savamment calibré pour compenser les départs en retraite des professeurs, à peine plus.

La préoccupation n'est ni d'offrir des moyens d'enseignement sur le long terme aux 12,3 millions d'élèves ni de réellement transformer l'école primaire, comme promis. Il s'agit plus de jouer les artifices pour faire du chiffre sans grever les finances publiques que de réinventer une école capable d'enseigner à tous à lire, écrire et compter.

« Bien sûr qu'on peut créer des postes budgétaires sans créer de postes de titulaires. Ce sont des jeux d'écriture que tous les budgétaires maîtrisent, s'amuse un ex-fonctionnaire rodé aux ruses de Bercy. *Depuis 2012, les enseignants en formation sont à nouveau comptés dans les effectifs fonctionnaires. C'est même là que se niche la plus grosse part des postes créés depuis le retour de la gauche. »*

Le gouvernement socialiste n'a rien inventé. Il exécute la manœuvre inverse de celle menée par la droite durant le quinquennat de Nicolas Sarkozy. Pour faire disparaître massivement des postes du budget, les étudiants en « formation » (ou ce qu'il en restait après la suppression des Instituts universitaires de formation des maîtres) avaient alors été soustraits des effectifs de fonctionnaires, même s'ils assuraient une mission d'enseignement.

Xavier Darcos et Luc Chatel, ministres de l'éducation entre 2007 et 2012, ont ainsi fait disparaître 80 000 postes. Certains par jeu d'écriture, beaucoup plus par coupes massives. La gauche, elle, fait l'exercice inverse : elle réintègre massivement les stagiaires dans le budget et crée à la marge quelques petits milliers de titulaires. Car quel que soit le nombre d'heures et la durée de présence dans les classes, chaque poste créé vaut « un » dans le grand décompte qui mène aux 60 000. Ce qui explique que l'on soit pour certains arrivés à moins de 4 000 postes créés, pour d'autres à 31 627.

Une démographie qui flambe

Le subterfuge permet quoi qu'il en soit à Valérie Rabault, rapporteur général du budget, comme à la ministre de l'éducation nationale, Najat Vallaud-Belkacem, de se féliciter de cette priorité présidentielle si bien servie et de s'autocongratuler de *« dépenser 1,1 milliard d'euros supplémentaire pour l'éducation en 2015, notamment du fait des 9 421 postes supplémentaires dans l'enseignement scolaire ».*

9 421 postes ? Qu'il y ait 9 421 visages nouveaux à la rentrée dans les classes, sans doute, mais ce seront massivement des stagiaires, que les élèves ne verront que quelques heures chaque semaine. Sur ce total, seuls 2 261 correspondent à des postes de titulaires (811 en école, 1 450 en collèges et lycées), les autres n'assureront qu'un temps partiel.

Sur le terrain, cela fera en moyens d'enseignement l'équivalent de 2 511 postes dans le primaire, de 2 555 dans le second degré et 668 dans l'enseignement privé. Juste de quoi maintenir le taux d'encadrement face à une démographie qui flambe et appliquer la réforme des zones d'éducation prioritaires.

Les commentaires du projet de loi de finances ne le cachent d'ailleurs pas et precisent que les

Tout laisse penser que Bercy a eu raison de la Rue de Grenelle et a « habillé » le budget

moyens nouveaux du secondaire « *seront consacrés à la couverture des besoins liés à l'augmentation prévisionnelle des effectifs des élèves et à la mise en œuvre du plan pour l'éducation prioritaire* ». Dans le primaire, ils iront aussi « *à la couverture des besoins liés à l'augmentation des effectifs d'élèves, à l'amélioration du dispositif de décharge des directeurs d'écoles et à la mise en œuvre du plan pour l'éducation prioritaire* ».

Voilà qui permet mieux de comprendre pourquoi les enseignants estiment que la gauche n'a pas changé leur quotidien. Sur le terrain, le remplacement est souvent impossible. Le grand appel d'air promis n'est pas au rendez-vous. Il y aura encore moins d'enseignants dans les écoles maternelles et élémentaires à la rentrée 2015 qu'il n'y en avait lors du dernier exercice budgétaire mené par la droite, en 2011.

« Il est difficile de s'engager »

Dans ce budget, qui arrive à la fin de 80 000 coupes de postes de la droite, 320 000 postes étaient affectés au primaire. Le budget 2015 en prévoit 318 000... En dépit des 2 906 postes de titulaires créés dans le premier degré depuis 2012, on est donc loin du compte. Et à des années-lumière des 14 000 postes promis dans la loi d'orientation de l'été 2013 pour que cette école primaire soit réellement érigée en priorité au sein de cette priorité présidentielle qu'est la jeunesse.

Dans l'entourage de la ministre de l'éducation, on n'exclut pas de créer les 11 094 postes de titulaires manquants pour refonder l'école, aux budgets 2016 et 2017, « *même s'il est difficile de s'engager* », convient-on prudemment Rue de Grenelle. Pourtant, la promesse paraît d'autant plus irréaliste que le nombre de stagiaires recrutés cette année ne permettra pas de créations massives de postes de titulaires au budget 2016. Il ne resterait donc que 2017 pour redresser la barre et assurer la promesse législative ?

Quoi qu'il en soit et vu la nature des 31 627 premières embauches, tout laisse penser que Bercy a eu raison de la Rue de Grenelle et a « habillé » le budget pour faire en sorte que les 54 000 postes dévolus à l'enseignement scolaire (sur les 60 000) restent ultra-majoritairement des postes de stagiaires. Après tout, le chef de l'Etat n'avait pas promis 60 000 postes pérennes... même si les acteurs de l'école, eux, l'avaient rêvé. ■

MARYLINE BAUMARD

DATE 06/11/2014
N: 21711

LE MONDE

PAGE:7 3/3

0,8 %

Augmentation des postes dans le primaire à la rentrée 2015

L'équivalent de 2 511 emplois à plein temps vient rejoindre les 318 000 qui y officient déjà. Ce renfort accordé aux écoles maternelles et élémentaires pour l'année scolaire à venir suffira-t-il à remettre à flot une école sous-encadrée par rapport à ses voisines, une école qui ne parvient pas à apprendre correctement à lire à 15 % et 20 % des enfants ? Une école qualifiée de « *prioritaire* » dans les discours.

DATE 06/11/2014
N: 21711
LE MONDE
PAGE:7

Les promesses n'ont pas été tenues sur la scolarisation des moins de 3 ans

ILS SONT LA CONCRÉTISATION de cette *« priorité au primaire »* martelée, tel un slogan, depuis deux ans par le gouvernement. Deux dispositifs emblématiques d'une politique de gauche, puisqu'ils ciblent d'abord ces écoles dites sensibles ou défavorisées où l'on se confronte, plus souvent qu'ailleurs, à la grande difficulté.

Sur le papier, impossible de les ignorer : le *« plus de maîtres que de classes »* – qui rompt avec la tradition du *« un maître, une classe »* – s'est vu octroyer 7 000 postes sur le quinquennat. Rien de moins que la moitié des moyens consacrés au premier degré. La *« scolarisation des moins de 3 ans »* doit quant à elle bénéficier, après dix ans de baisse, de 3 000 des 54 000 créations d'emploi promises. Des efforts inscrits noir sur blanc dans l'annexe de la loi d'orientation sur l'école, promulguée en juillet 2013.

« Quelques dérives »

Sur le terrain, c'est autre chose. Et la désillusion ressentie par nombre d'enseignants, qui disent ne pas voir, au quotidien, le *« changement »* promis en 2012, a trouvé une explication – sinon une confirmation – sous la plume des inspections générales. Deux rapports remis en juin brossent un tableau un peu laborieux des premiers mois d'application de ces dispositifs – à l'épreuve, il est vrai, d'un afflux massif d'élèves (+ 34 200 écoliers prévus à la rentrée 2013, + 35 600 en 2014).

Gestion plus bureaucratique que pédagogique, implantations problématiques, pilotage limité... le *« plus de maîtres que de classes »* tel qu'ont pu l'observer les inspecteurs dans la dizaine d'académies où ils ont enquêté brille par sa diversité. Il peut donner lieu, suivant les écoles, soit à des interventions de deux enseignants dans la même classe, soit à la constitution de groupes.

Si le ressenti est *« plutôt positif »*, les modalités de mise en œuvre restent *« très largement perfectibles »*, notent les rapporteurs. Autre écueil : les implantations qualifiées de *« relativement homéopathiques »* dans des secteurs de l'éducation prioritaire où des moyens sont déjà fléchés. *« Quelques dérives »* ont pu être observées, comme *ce « maître supplémentaire venu en appui à l'enseignement de la langue régionale »*, ou cet autre *« en difficulté venant lui-même faire fonction de maître supplémentaire pour des élèves en difficulté »*.

L'ouverture de l'école aux plus petits n'est pas non plus une bataille gagnée. Les inspecteurs relèvent qu'elle marque le pas en cette rentrée : 262,25 emplois lui sont consacrés, après 397,5 en 2013. Les créations d'emplois n'ont pas dépassé 10 postes dans 15 académies, certaines ayant même vu le taux de scolarisation passer en deçà de 10 % dans des secteurs – en réseaux d'éducation prioritaire (REP +) notamment – censés être privilégiés. Au niveau national, ce ratio peine à décoller : il est passé de 11 % en 2012 à 11,8 % en 2013 (20,4 % en REP +)... alors que l'objectif national a été fixé à 30 %. ■

MATTEA BATTAGLIA